التقرير السنوي 2022

معاكم دوم

بنك الخليج
GULF BANK

صاحب السمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

سمو الشيخ
مشعل الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد

المحتويات

الاستعراض الاستراتيجي

- نبذة عن بنك الخليج 6
- أبرز أحداث **2022** 8
- أبرز المؤشرات **2022** 10
- كلمة رئيس مجلس الإدارة 12
- الإستدامة 18
- استراتيجية بنك الخليج **2025** 22

الاستعراض التشغيلي

- البيئة التشغيلية 26
- تقرير الإدارة 32
- كلمة رئيس المدراء الماليين – دراسة وتحليل الإدارة 40

الحوكمة

- مجلس الإدارة 46
- الإدارة التنفيذية 54
- الحوكمة 62
- تقرير أنظمة الرقابة الداخلية 80
- إدارة وتوزيع رأس المال 82
- إدارة المخاطر 86

البيانات المالية

- البيانات المالية 110

قائمة الفروع 174

01

الاستعراض الاستراتيجي

نبذة عن بنك الخليج

أنشطة البنك

يعد بنك الخليج
أحد أهم البنوك التقليدية
الرائدة في الكويت

الخدمات المصرفية الشخصية

تهدف الخدمات المصرفية الشخصية إلى تلبية متطلبات مجموعة واسعة من شرائح العملاء حيث تقدم لهم حلولاً خاصة وتجربة فريدة مصممة خصيصا لكل شريحة. وتشمل عروض المنتجات المتنوعة للبنك من القروض الشخصية وبطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي والودائع.

الخدمات المصرفية للشركات

تتضمن الخدمات المصرفية للشركات مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للشركات، والأنشطة التجارية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل التمويل المنظم وتمويل المشاريع والمعاملات المصرفية والاستشارات وتمويل الشركات، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية المقدمة للتجار، ومنتجات البطاقات الائتمانية.

الخزينة والاستثمار

ينصب تركيز إدارة الخزينة للبنك على تحسين كفاءة الميزانية العمومية وإدارة سيولة البنك مع تعزيز المصدات الكافية لاستيفاء متطلبات الجهات الرقابية. هذا بالإضافة إلى إدارة استثمارات البنك وتقديم منتجات استثمارية للعملاء.

6.9
مليار د.ك.
إجمالي الأصول
للسنة المالية 2022

+50
فرع في أنحاء الكويت

1984
سنة الإدراج في سوق
الكويت للأوراق المالية

1960
سنة التأسيس

التقدير العالمي

"البطاقة مسبقة الدفع الأكثر مكافأة" – والتي حصلت عليها بطاقة "موج"
مسبقة الدفع للاسترداد النقدي – من قبل ماستركارد

"أفضل تجربة إطلاق خدمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" – والتي حصلت عليها خدمة
"Click to Pay" لتقنية الدفع المبتكرة والمتكاملة – من قبل ماستركارد

حاصل على تصنيف ائتماني
في المرتبة A من قبل وكالات
التصنيف الائتماني الثلاث
الكبرى خلال عام 2022

A3	A	A+
Moody's	Fitch Ratings	CAPITAL intelligence
مستقرة	مستقرة	مستقرة

نشاط مجلس الإدارة خلال 2022

44
اجتماع

اجتماعات مجلس الإدارة	7
لجنة التدقيق	7
لجنة المخاطر	5
لجنة الالتزام والحوكمة	2
لجنة الترشيحات والمكافآت	3
لجنة الائتمان والاستثمار	20

معلومات عن مساهمي البنك

1,005 مليون د.ك. القيمة السوقية الإجمالية كما في 31 ديسمبر 2022

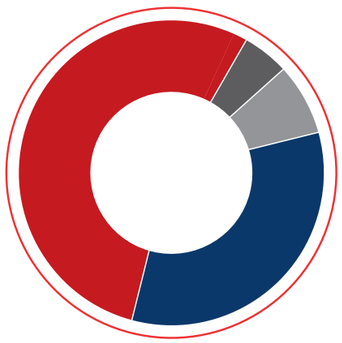

شركة الغانم التجارية	%32.75
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	%6.65
شركة بهبهاني للاستثمار	%5.47
مساهمون آخرون	%55.13

%17.24
حصة المستثمرين
الأجانب

*كما في 31 ديسمبر 2022

مدرج في بورصة الكويت
ضمن السوق الأول

مدرج في مؤشر الأسواق الناشئة
(S&P DJI) منذ ديسمبر 2018

مدرج في مؤشر الأسواق الناشئة
(MSCI) منذ نوفمبر 2020

مدرج في مؤشر الأسواق الناشئة
(FTSE Russell) منذ سبتمبر 2017

أبـــرز أحداث 2022

يناير

- "أكدت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند "A + /A-1". مع بقاء النظرة المستقبلية سلبية."
- "خفضت وكالة فيتش التصنيف الائتماني السيادي للكويت إلى "AA-" من"AA". مع تغيير النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة."

فبراير

- خفضت وكالة فيتش التصنيف الائتماني لبنك الخليج الى "A" من "A+" مع تغيير النظرة المستقبلية إلى "مستقرة" من "سلبية".
- إعلان النتائج المالية لبنك الخليج لسنه 2021، صافي الربح بلغ 42 مليون د.ك.، بزيادة قدرها 46.2% على أساس سنوي.

مارس

- بنك الخليج يعقد الاجتماع الثاني والستين للجمعية العامة العادية والاجتماع الأربعين للجمعية العامة غير العادية.
- رفعت وكالة فيتش تصنيف الجدوى المالية لبنك الخليج الى "bbb-" من "bb+".

أبريل

- بنك الخليج يوزع أرباحاً نقدية عن السنة المالية 2021 بواقع 7 فلس للسهم وأسهم منحة بنسبة 5%.
- حصل بنك الخليج على موافقة بنك الكويت المركزي لتأسيس شركة استثمار.
- إعلان النتائج المالية لبنك الخليج للربع الأول من عام 2022، صافي الربح بلغ 15 مليون د.ك.، بزيادة قدرها 25.7% على أساس سنوي.

مايو

- قامت MSCI بترقية بنك الخليج من المؤشر الصغير الى المؤشر القياسي للأسواق الناشئة.

يونيو

- أكدت وكالة كابيتال انتيلجنس التصنيف الائتماني لبنك الخليج عند "A+". مع بقاء النظرة المستقبلية مستقرة.
- الإفصاح عن مقترح للتعاون المشترك بين بنك الخليج والبنك الأهلي الكويتي.
- بنك الخليج يعقد الاجتماع الثالث والستين للجمعية العامة العادية، انتخاب السيدة ريم الصالح كعضو مجلس إدارة مستقل.

يوليو

- إعلان النتائج المالية لبنك الخليج للنصف الأول من عام 2022، صافي الربح بلغ 30.3 مليون د.ك.، بزيادة قدرها 83.3% على أساس سنوي.

أغسطس

- بنك الكويت المركزي يرفع سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية ليصل إلى 2.75%.

سبتمبر

- بنك الكويت المركزي يرفع سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية ليصل إلى 3.00%.
- انتخاب مجلس الأمة الكويتي.

أكتوبر

- تم تشكيل حكومة الكويت الجديدة.
- إعلان النتائج المالية لبنك الخليج للأشهر التسعة الأولى من عام 2022، صافي الربح بلغ 45.7 مليون د.ك.، بزيادة قدرها 66.3% على أساس سنوي.

نوفمبر

- الحسابات الختامية لدولة الكويت للسنة المنتهية في 31 مارس 2022، سجلت عجزًا قدره 3.0- مليار دينار كويتي لهذا العام.
- موافقة بنك الكويت المركزي على الاستعانة بشركة ماكنزي للاستشارات الإدارية كمستشار لبنك الخليج لإجراء دراسة جدوى للتعاون المشترك مع البنك الأهلي الكويتي.

ديسمبر

- بنك الكويت المركزي يرفع سعر الخصم بواقع نصف نقطة مئوية ليصل إلى 3.50%.

- بنك الكويت المركزي يرفع سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية ليصل إلى 2.00%.
- أكدت وكالة موديز لخدمات المستثمرين تصنيفها الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة "A1" مع بقاء النظرة المستقبلية مستقرة.

- بنك الكويت المركزي يرفع سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية ليصل إلى 2.25%.

- أكدت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند "A + / A-1". مع بقاء النظرة المستقبلية سلبية."

- بنك الكويت المركزي يرفع سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية ليصل إلى 1.75%.

- "أكدت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند "A + /A-1". مع بقاء النظرة المستقبلية سلبية."

- بنك الكويت المركزي يرفع سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية ليصل إلى 1.50%.

- "أكدت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند "A + /A-1". مع بقاء النظرة المستقبلية مستقرة."
- "خفضت وكالة فيتش التصنيف الائتماني السيادي للكويت إلى "AA-" من"AA". مع تغيير النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة."

- أبرز الأحداث في **الكويت**
- أبرز الأحداث **لبنك الخليج**

أبرز المؤشرات 2022

1- ارتفع صافي الربح بنسبة 47% إلى 61.8 مليون دينار كويتي في نهاية العام 2022

صافي الربح
+47%

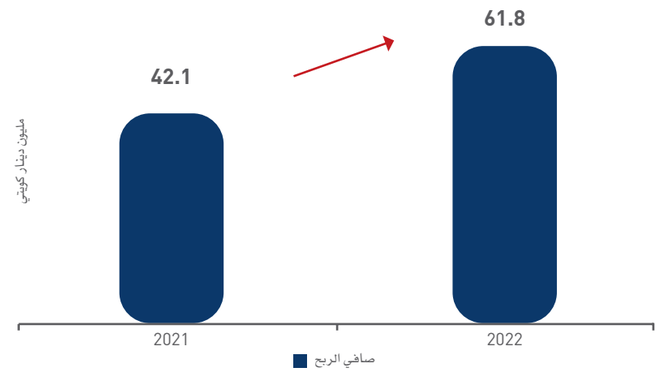

2- ارتفعت ربحية السهم بنسبة 46% إلى 19 فلس والتوصية بتوزيع أرباح نقدية بمبلغ 10 فلس للسهم تمثل نسبة توزيع تبلغ 51% وأسهم منحة بمقدار 5%

ربحية السهم
+46%

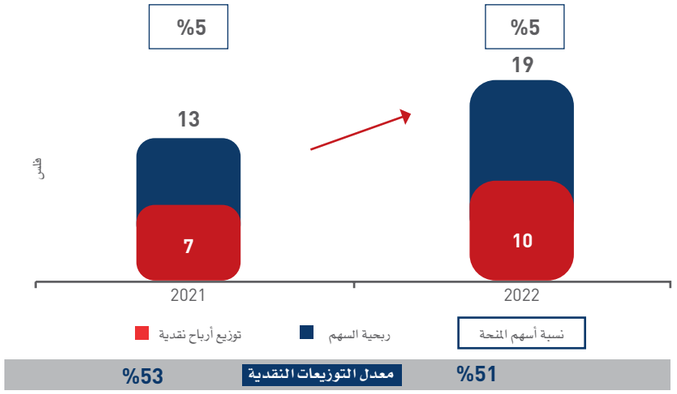

*تخضع توزيعات الأرباح النقدية وأسهم منحة المقترحة لعام 2022 لموافقة الجمعية العامة للمساهمين المقرر عقدها في مارس 2023.

3- بلغ إجمالي قروض العملاء 5.2 مليار دينار كويتي أي بزيادة 319 مليون دينار كويتي أو +7% مقارنة بعام 2021

إجمالي قروض العملاء
+7%

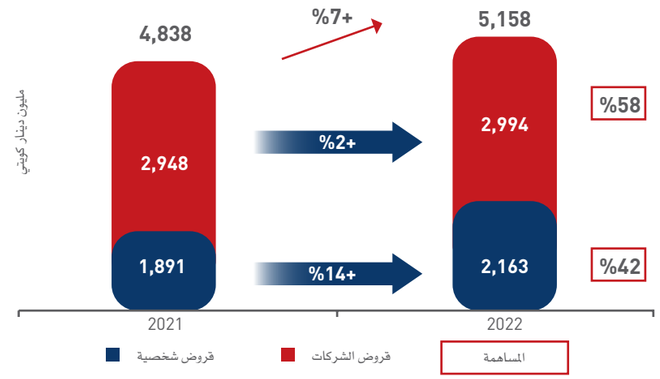

4- حافظت جودة الأصول على قوتها حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.1% في نهاية العام 2022

نسبة القروض غير المنتظمة
%1.1

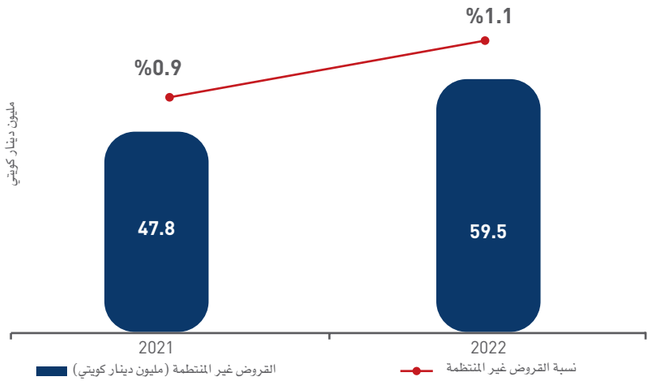

5- حافظت نسب رأس المال على متانتها وتجاوزت الحد الأدنى الرقابي المطلوب

نسبة كفاية رأس المال فوق الحد الأدنى الرقابي بي
389
نقطة أساس

نسبة الشريحة الأولى من رأس المال فوق الحد الأدنى الرقابي بي
371
نقطة أساس

*يشمل الحد الأدنى الرقابي لنسب الشريحة الأولى وكفاية رأس المال نسبة 1% للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي.

6- لا يزال بنك الخليج يحظى بتصنيف في المرتبة A من قبل وكالات التصنيف الائتمانية الثلاث الكبرى خلال عام 2022

وكالة التصنيف	المعيار	درجة التصنيف
Moody's	تصنيف الودائع على المدى الطويل	A3
	النظرة المستقبلية	مستقرة
Fitch Ratings	تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل	A
	النظرة المستقبلية	مستقرة
CI Capital Intelligence	تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل	A+
	النظرة المستقبلية	مستقرة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

جاسم مصطفى بودي
رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام،

يسرني، بالنيابة عن مجلس الإدارة، أن أقدم لكم التقرير السنوي لبنك الخليج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

لقد أظهرت نتائجنا لعام 2022 تقدماً إستراتيجياً ممتازاً، حيث حقق بنك الخليج صافي ربح جاء مدعوماً بقوة النمو في أعمالنا المصرفية الأساسية. كما قطعنا أشواطاً متقدمة نحو استيفاء أولوياتنا الإستراتيجية الرئيسية التي ترتكز على مبادرات التحول الرقمي الهادفة إلى تعزيز تجربة العملاء، وتسريع عملية التطوير، وزيادة الكفاءات التشغيلية في إطار سعينا المستمر إلى تحقيق النمو المستدام والقيمة المضافة لجميع أصحاب المصالح على المدى الطويل.

وفي الكويت، واصل الاقتصاد في إظهار المرونة والمؤشرات الإيجابية خلال عام 2022 رغم تحديات السوق العالمي والتوقعات الاقتصادية العالمية التي تشوبها حالة من عدم اليقين، ومن بينها ارتفاع معدل التضخم واتباع سياسات نقدية أكثر تشدداً، والحرب في أوكرانيا، وغيرها. ومع ذلك، حافظ الاقتصاد المحلي على استقراره، مدعوماً بأسعار النفط الجيدة وتعافي النشاط الاقتصادي وبالأخص في القطاع الخاص بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية المستمرة.

> لقد أظهرت نتائجنا لعام 2022 تقدماً إستراتيجياً ممتازاً، حيث حقق بنك الخليج صافي ربح جاء مدعوماً بقوة النمو في أعمالنا المصرفية الأساسية

أما على صعيد الاقتصاد الكلي المحلي، فقد استمر بنك الكويت المركزي بتشديد سياسته النقدية وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ نسبياً من الاحتياطي الفدرالي الأمريكي. فمنذ بداية العام، رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم 7 مرات خلال عام 2022 مما أسفر عن زيادة بمقدار 200 نقطة أساس ليصل إلى 3.5% أي أعلى بقليل من مستوياته ما قبل جائحة كورونا. وتوفر السياسة غير الموازية في رفع سعر الفائدة التي تبناها بنك الكويت المركزي بالمقارنة مع الفدرالي الأمريكي دعماً إضافياً للاقتصاد المحلي.

وعلى الرغم من زيادة أسعار الفائدة، إلا أن الإنفاق الاستهلاكي حافظ على قوته في الكويت، وهو ما انعكس في نمو قروض العملاء منذ بداية العام وحتى تاريخه بنحو 8.3% وفقاً لبيانات القطاع المصرفي في ديسمبر 2022 المنشورة من قبل بنك الكويت المركزي.

الأداء المالي

حقق بنك الخليج جملة من النتائج الجيدة خلال عام 2022، حيث بلغ صافي الربح 61.8 مليون د.ك.، أي زيادة بمقدار 47% عن العام الماضي، مما يعكس الأداء القوي في أعمالنا الأساسية.

وارتفعت ربحية السهم بنسبة 46% لتصل إلى 19 فلس. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن كل سهم بمقدار 10 فلس، وهو ما يمثل نسبة 51% من المدفوعات النقدية، بالإضافة إلى أسهم منحة بمقدار 5%. وستخضع هذه التوصية لموافقة مساهمي البنك خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية الذي سيعقد في مارس 2023.

وبلغت القروض والسلف المقدمة للعملاء 4.9 مليار د.ك.، أي زيادة وقدرها 308 مليون د.ك. أو 7% مقارنة بنهاية عام 2021، وجاء هذا النمو في عام 2022 من قطاعي الشركات والأفراد في البنك.

أما نسبة القروض غير المنتظمة فقد بلغت 1.1% في نهاية عام 2022 مقابل تغطية جيدة لها بلغت 504% شاملة إجمالي المخصصات والضمانات. وقد أنهى البنك عام 2022 بتجنيب مخصصات ائتمانية بلغت 313 مليون د.ك. في حين بلغت تغطية المتطلبات المحاسبية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (الخسائر الائتمانية المتوقعة) 190 مليون د.ك.، محققةً مستوى جيد جداً من المخصصات الإضافية بواقع 124 مليون د.ك.

وحافظت نسب رأس المال الرقابية للبنك على مستويات مريحة، حيث بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 14.2% أي أعلى بواقع 3.7% من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 10.5%، بينما بلغ معدل كفاية رأس المال 16.4% أي أعلى بواقع 3.9% من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12.5% .

لمحة عامة عن العمليات

يعكس النجاح الذي حققه بنك الخليج خلال عام 2022 والسنوات السابقة التواجد القوي لعلامته التجارية وشبكة فروعه في الكويت. وها نحن نجني ثمار إستراتيجيتنا في المحافظة على تركيزنا محلياً والتعامل مع الاحتياجات المتغيرة لعملائنا من خلال الابتكارات الرقمية ومواصلة الاستثمار في الحلول الاستثمارية المختلفة لعملائنا وكذلك في رأسمالنا البشري والتي عادت بالفائدة على جميع أصحاب المصالح.

بالنسبة لقطاع الخدمات المصرفية للشركات، والذي يمثل 58% من محفظة الإقراض لدى البنك كما من نهاية عام 2022، فهو يواصل نموه من خلال جذب العملاء الجدد، وتطوير المنصات الرقمية للخدمات المصرفية، وتعزيز وتوسعة منتجاتنا وخدماتنا.

> في الكويت، واصل الاقتصاد في إظهار المرونة والمؤشرات الإيجابية خلال عام 2022 رغم تحديات السوق العالمي والتوقعات الاقتصادية العالمية التي تشوبها حالة من عدم اليقين

> حقق بنك الخليج صافي ربح بمقدار 61.8 مليون د.ك.، أي زيادة وقدرها 47% عن العام 2021

> توزيع أرباح نقدية عن كل سهم بمقدار 10 فلس، وأسهم منحة بمقدار 5%

> بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.1% في نهاية عام 2022

كلمة رئيس مجلس الإدارة

وتماشياً مع تركيز الخدمات المصرفية للشركات على توفير تجربة مميزة للعملاء وتسهيل الخدمات، فقد باشر هذا القطاع بتطبيق مبادرات التحول الرقمي عبر جميع قنواته ونقل جميع عملائه إلى النظام الجديد المطور للخدمة المصرفية عبر الإنترنت. وسيساهم هذا التحول الرقمي في تمكين البنك من تقديم خدماته في إطار هيكل مركزي متعدد القنوات (Omni Channel) يؤدي في نهاية الأمر إلى مساعدة العملاء على التكيف مع البيئة الاقتصادية المتغيرة الناجمة عن التقدم التكنولوجي.

هذا ويواصل بنك الخليج دوره المتميز في تقديم الخدمات المالية للشركات محلياً. فقد قام خلال العام بالمشاركة مع المركز المالي الكويتي في إصدار سندات بقيمة 40 مليون د.ك لمجموعة الصناعات الوطنية القابضة. وتمت عملية الاكتتاب بنجاح، مما يدل على قدرة والتزام البنك في تلبية الاحتياجات المصرفية والاستثمارية لعملائه، كما يُظهر بشكل جلي الجهود المستمرة لبنك الخليج في تنويع مصادر إيراداته وتحقيق عوائد مستدامة لمساهميه.

ومن ناحية أخرى، فقد شرع قطاع الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الخليج، الذي يمثل 42% من محفظة الإقراض لدى البنك كما من نهاية عام 2022، في العديد من المبادرات لتزويد العملاء بأفضل الخدمات المصرفية وأكثرها أماناً. وخلال العام، أطلق البنك برنامج التحول الرقمي الذي يهدف إلى الانتقال من اتباع نهج القناة الواحدة إلى نهج مركزي للخدمات المصرفية (Omni Channel) لتوحيد معاملات العملاء عبر أي نقطة اتصال. وستساهم هذه المبادرة في دعم جهود البنك في استيفاء متطلبات الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني الصادر عن بنك الكويت المركزي وتلبية الاحتياجات المستقبلية للعملاء.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد طرحنا العديد من المنتجات والخدمات التي أدت إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية للبنك تلبيةً لمتطلبات عملائنا. فقد قمنا بدايةً بإطلاق التطبيق الجديد للهاتف النقال بنجاح موفرين بذلك تجربة سريعة وسهلة وآمنة لعملائنا. ومن ضمن الخدمات المحدّثة لهذا التطبيق الجديد قدمنا خدمة "Pay Link" التي تمكن العملاء من إرسال روابط دفع من خلال 3 خطوات سهلة ودون الحاجة إلى تسجيل الدخول إلى التطبيق. كما أطلقنا خدمة "Easy Pay Plus" وهي الإصدار المحدث والمعزز لخدمة "Easy Pay" (السداد المرن) حيث نتوفر الآن أقساطاً مرنة بدون فائدة لحاملي البطاقات الائتمانية من بنك الخليج. وكذلك، واصلنا توفير منتجات مصممة خصيصاً وفق طلبات العملاء. وشهادةً على ذلك، حظي البنك بالتقدير من خلال تلقيه جائزتين من شركة ماستركارد العالمية. الأولى كانت جائزة «البطاقة مسبقة الدفع الأكثر مكافأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» التي حصلت عليها بطاقة "موج" مسبقة الدفع للاسترداد النقدي من بنك الخليج. أما الجائزة الثانية فكانت "أفضل تجربة إطلاق خدمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" التي حصلت عليها خدمة "Click to Pay" لتقنية الدفع المبتكرة والمتكاملة. والجائزتان كانتا من شركة ماستركارد.

ولا نزال قريبين من عملائنا من خلال شبكة فروعنا التي تعتبر من أكبر الشبكات في الكويت، حيث تغطي حالياً غالبية المناطق بما يزيد عن 50 فرعاً وما يزيد عن 300 جهاز للصراف الآلي.

طرحنا العديد من المنتجات والخدمات التي أدت إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية للبنك تلبيةً لمتطلبات عملائنا

ولا نزال محافظين على علاقة طيبة ووطيدة بعملائنا من خلال شبكة فروعنا التي تعتبر من أكبر الشبكات في الكويت

شركة الخليج كابيتال

حصل بنك الخليج خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية لعام 2022 على موافقة المساهمين لممارسة نشاط مستشار استثمار وتقديم خدمات استشارية وفقاً لقوانين وتعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. ومن ثم حصل على موافقة بنك الكويت المركزي لتأسيس شركة استثمار تابعة مملوكة له بالكامل. وتمت عدة تعيينات لشغل مختلف المناصب الرئيسية في شركة الاستثمار المقترحة، بما في ذلك منصب الرئيس التنفيذي. كما حصل البنك على الموافقة المبدئية من هيئة أسواق المال لإنهاء إجراءات التأسيس.

وستركز الأنشطة الاستثمارية للشركة التابعة على إدارة الأصول وتقديم الخدمات الاستشارية، وسيكون هذان النشاطان من الأنشطة المكملة للبنك حيث سيدعمان المزايا المقدمة لعملائنا وخاصةً عملاء الخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات. ونرى أنه سيكون لهذه الأنشطة المكملة تأثيراً إيجابياً على إيرادات البنك من الرسوم والعمولات على المدى الطويل.

مقترح التعاون المشترك

لقد قمنا خلال العام بالإعلان عن وجود مقترح للتعاون المشترك بين بنك الخليج والبنك الأهلي الكويتي، حيث تلقى البنكان كتاباً من المساهمين الرئيسيين وهما شركة الغانم التجارية وشركة بهبهاني للاستثمار، وطلبا بموجبه النظر بمقترح الدخول في تعاون مشترك بين البنكين بحيث يتم الاحتفاظ بكلا الكيانين ويتم تحويل أحدهما إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتم تقديم هذا الكتاب إلى مجلس إدارة بنك الخليج الذي وافق على البدء بأعمال الفحص والتدقيق النافي للجهالة لدراسة جدوى هذا المقترح وبما يحقق قيمة مضافة لمساهمي البنك . وعليه، فقد أبرم البنكان مذكرة تفاهم تعكس نيتهما على التعاون لدراسة المقترح المقدم من المساهمين الرئيسيين لكلا البنكين بشكل مستقل. أود أن أأكد على سعينا الدائم إلى خدمة مساهمينا بما يحقق أكبر منفعة لهم.

حصل البنك على موافقة بنك الكويت المركزي لتأسيس شركة استثمار تابعة مملوكة له بالكامل

لقد أطلقنا العديد من المبادرات خلال العام 2022 لتمكين موظفينا وتزويد المجتمع بمجموعة من المهارات والفرص الجديدة في مجال علوم البيانات والحلول السيبرانية على وجه التحديد

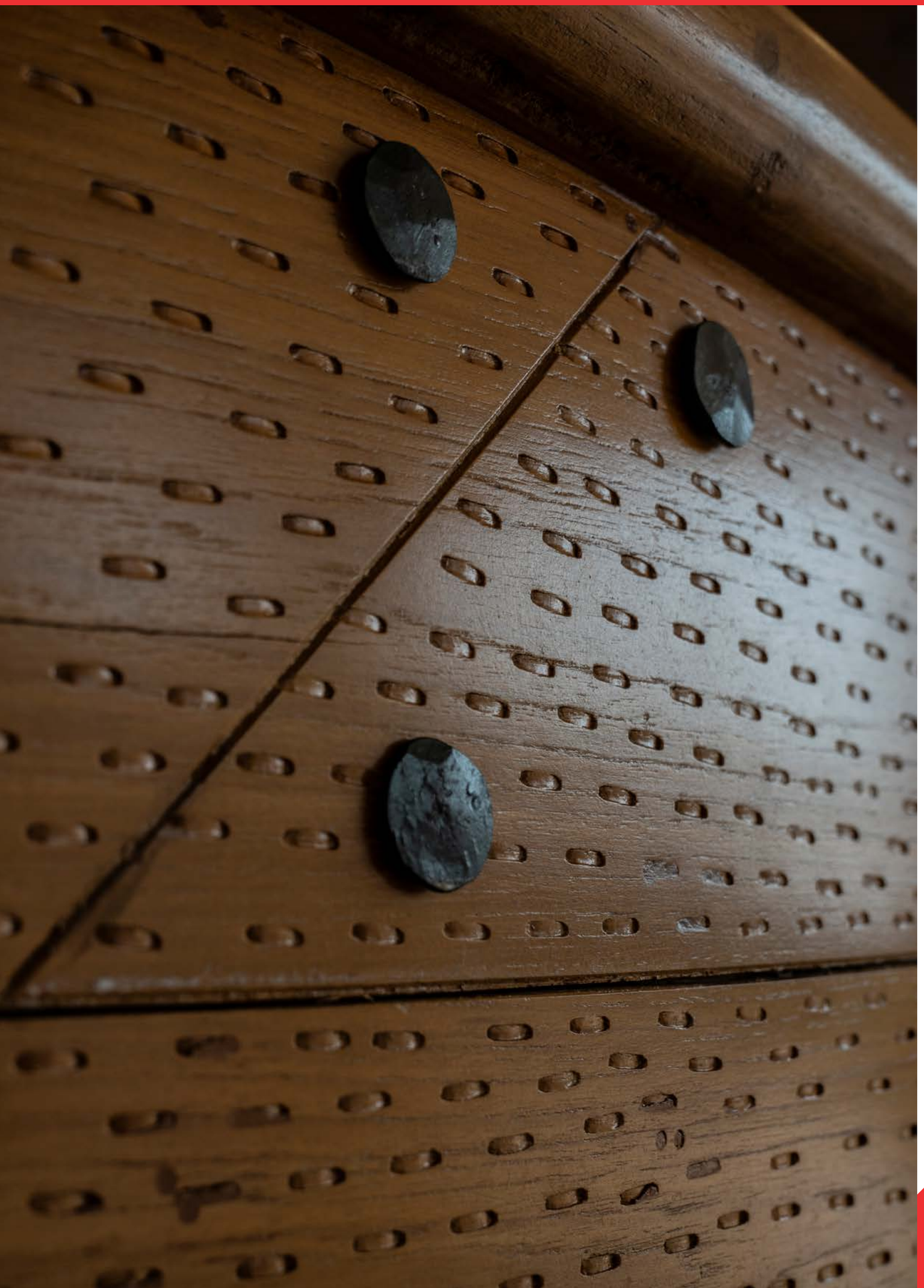

كلمة رئيس مجلس الإدارة

الجدارة الائتمانية

لا يزال بنك الخليج يحظى بتصنيفات جيدة من حيث جدارته الائتمانية وقوته المالية على المستوى الدولي، حيث قامت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني خلال العام 2022 برفع تصنيف الجدوى المالية للبنك إلى "bbb-" من "bb+" وتثبيت تصنيف عجز المُصدر عن السداد على المدى الطويل عند المرتبة "A" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

وبالإضافة إلى قيام وكالة فيتش للتصنيفات برفع تصنيف الجدوى المالية للبنك وتثبيت تصنيف عجز المُصدر عن السداد على المدى الطويل في المرتبة "A" مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، فقد حصل تصنيف العملات الأجنبية على المدى الطويل للبنك على المرتبة "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" من قبل وكالة كابيتال إنتليجنس كما حصل تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك على المرتبة "A3" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" من قبل وكالة موديز لخدمات المستثمرين خلال العام 2022.

قامت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني خلال عام 2022 برفع تصنيف الجدوى المالية للبنك إلى "bbb-" من "bb+"

المسؤولية المجتمعية

لقد أطلقنا العديد من المبادرات خلال العام 2022 لتمكين موظفينا وتزويد المجتمع بمجموعة من المهارات والفرص الجديدة في مجال علوم البيانات والحلول السيبرانية على وجه التحديد، وذلك بهدف مساعدة الأجيال القادمة على تحقيق أهداف التنمية المحلية وتعزيز الاقتصاد والمساهمة المجتمعية.

وتعتبر الإستدامة جزءاً مهماً ولا يتجزأ من إستراتيجيتنا حيث يعزز دمج الإستدامة والاعتبارات البيئية والمجتمعية والحوكمة في ممارساتنا وأنشطتنا من تجربة عملائنا بشكل أفضل وتقديم المنتجات والخدمات المستدامة للسوق بالإضافة إلى ترسيخ مكانتنا الرائدة بين المؤسسات المالية المحلية والإقليمية.

كل الشكر لمساهمينا

بالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعبر عن وافر الشكر والامتنان لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، على قيادتهما الحكيمة ورؤيتهما الثاقبة. كما أود أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال على جهودهما الدؤوبة في دعم وتعزيز القطاع المصرفي الكويتي.

هذا وأتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع عملائنا، وشركائنا، ومساهمينا، على دعمهم لنا طوال العام 2022 وكذلك لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفينا على مساهمتهم في مسيرة نجاح مصرفنا.

جاسم مصطفى بودي
رئيس مجلس الإدارة

الإستدامة

يؤكد بنك الخليج، ضمن ركائزه الأساسية، التزامه بمبدأ الشفافية عند الإعلان عن أدائه في مجال الإستدامة والكشف عن الأمور التي تؤثر على أعماله وكذلك الفرص والمخاطر فيما يخص الجوانب المتعلقة بالحوكمة البيئية والمجتمعية.

ويتبنى بنك الخليج ممارسات مدروسة تتبع نهجاً استباقياً مستداماً في توظيف القيادة والحوكمة الفعالة من خلال توفير الخدمات المصرفية والمالية والحلول الرقمية المبتكرة واكتساب المواهب وتمكين الشباب والتنوع وإشراك المرأة. ويساهم هذا النهج في تعزيز مساهمتنا في أجندات الإستدامة الوطنية والدولية، بما في ذلك رؤية الكويت الجديدة 2035 ومبادئ تمكين المرأة التابعة للأمم المتحدة وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمبادرة العالمية لإعداد التقارير ومعايير الحوكمة البيئية والمجتمعية وغيرها.

الإستدامة البيئة

يتجه القطاع المصرفي اليوم نحو حقبة جديدة من التحول الرقمي، وقد أظهرنا تقدماً ملموساً في الاستجابة السريعة للمطالب الرقمية الناشئة. ونسعى، من خلال استراتيجيتنا الأخيرة القائمة على التحول الرقمي، إلى تحويل ورقمنة عملياتنا وخدماتنا المصرفية بطريقة تلبي تطلعات الأجيال القادمة. وفي هذا الإطار، أطلقنا تطبيق بنك الخليج الجديد للهواتف الذكية الذي يسمح للعملاء بإجراء التحويلات المالية، وإدارة عملية فتح الحساب عبر الانترنت، والتسوق عبر الانترنت، والاستفادة من الميزات المصرفية المبتكرة الأخرى عبر الانترنت. ومنذ إطلاق هذا التطبيق الجديد، تم فتح ما يزيد عن 17،000 حساب مصرفي كما بلغت نسبة العملاء الذين يستخدمون هذا التطبيق حالياً 44%. يتميز تطبيق بنك الخليج بتصميمه الذكي وبساطته وسهولة استخدامه.

وفي إطار مساهمتنا في تنفيذ رؤية الكويت الجديدة 2035، وبالأخص ركيزة "بيئة العيش المستدامة" فقد تم تحديد مجموعة من الاهتمامات البيئية، بما في ذلك التغير المناخي والحفاظ على الموارد. وقد قامت كل من إدارة الموارد البشرية وإدارة المشتريات وإدارة المسؤولية الاجتماعية للشركات بتطوير خطط واضحة لمعالجة هذه المشكلات وبذلوا جهوداً رائعة في هذا المجال، حيث تضمنت الإنجازات الرئيسية خفضاً بنسبة 100% في النطاق الأول من انبعاثات الغازات الدفينة، والتقليل من استهلاك الأوراق بسبب توحيد الطابعات وعملية التحول الرقمي، وأعمال التنظيف والتطهير البيئي، ومبادرات التقليل من النفايات.

الإستدامة المجتمعية

وعلى الصعيد المجتمعي، نواصل تقديم الدعم لتمكين الشباب والرفاه الاجتماعي والمشاركة المجتمعية من خلال المبادرات المؤثرة. ومن المبادرات الرئيسية للصحة المجتمعية، ماراثون بنك الخليج 642 الذي يعتبر الماراثون الوحيد المرخص والمعتمد وأكبر حدث رياضي محلي يقام في قلب مدينة الكويت مصطحباً معه العدائين المشاركين عبر المعالم الجميلة في الكويت. وشارك ما يزيد عن 11,000 شخص في ماراثون بنك الخليج 642 هذا العام، ينتمون إلى أكثر من 100 جنسية، كما بلغ عدد المشاركين الدوليين في الماراثون ما يزيد عن 2,000 مشارك.

يلعب بنك الخليج دوراً رئيسياً في دعم الشباب من خلال البرامج التي تهدف إلى تحقيق أحد أهم ركائز استراتيجيته لعام 2025 ورؤية الكويت لعام 2035: تمكين الشباب. وفي إطار دعمه المستمر للشباب الكويتي داخل وخارج البلاد، واصل بنك الخليج شراكته الاستراتيجية مع الاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال رعايته للمؤتمر السنوي الثامن والثلاثون.

أطلقنا تطبيق بنك الخليج الجديد للهواتف الذكية، حيث تم فتح ما يزيد عن 17,000 حساب مصرفي و بلغت نسبة العملاء الذين يستخدمون هذا التطبيق 44%

حقق البنك انجازاً رئيسياً بتخفيض 100% في النطاق الأول من انبعاثات الغازات الدفينة.

شارك ما يزيد عن 11,000 شخص في ماراثون بنك الخليج 642 في العام 2022

وبالإضافة إلى ذلك، يواصل بنك الخليج تقديم دعمه وشراكته لمؤسسة إنجاز الكويت، وهي منظمة غير حكومية وغير ربحية تهدف إلى دعم تمكين الشباب وتعليمهم. وكان لبنك الخليج الأثر الكبير على حوالي 7،350 طالباً من خلال توفير التدريبات لهم في مجالات مثل الجهوزية لسوق العمل وريادة الأعمال والثقافة المالية.

وعلاوة على ذلك، كان عام 2022 عام التحول القائم على البيانات بالنسبة لبنك الخليج. ومع إنشاء وحدة البيانات في عام 2021، أصبح البنك على استعداد لاتخاذ مبادرات رئيسية للاستفادة من البيانات باعتبارها من الأصول التي تساهم في تعظيم جهود العمل وتحسين القدرات في كافة وحدات الأعمال.

وانصب التركيز على التأكد من جهوزية موظفي بنك الخليج للتحول الرقمي وتزويدهم بالمعرفة والأدوات اللازمة لتمكين النمو الاقتصادي المستدام للبنك.

وفي مايو 2022، أنشأ بنك الخليج وحدة الابتكارات أيضاً لضمان بقائه في الطليعة عندما يتعلق الأمر بالتغيرات المقلقة التي يتعرض لها القطاع المالي وكذلك السوق المحلي. وبناءً عليه، تم إنشاء برنامجين على مستوى البنك: برنامج "سفراء البيانات" و"الإلمام بالبيانات".

كما أطلق بنك الخليج خلال شهر رمضان المبارك مجموعة متنوعة من المبادرات الإنسانية المصممة لدعم المجتمع المحلي. كما جدد شراكته مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي لتوفير الأجهزة الطبية لغير القادرين على دفع تكاليف الرعاية الصحية في الكويت. وفي إطار التزامه تجاه الإستدامة المجتمعية، قدم بنك الخليج دعمه لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) لتغطية تكاليف احتياجات اللاجئين، بما في ذلك السكن والغذاء والخدمات الطبية وغير ذلك. وللعام الخامس على التوالي، قام بنك الخليج خلال الشهر الكريم بتوزيع وجبات الإفطار بالتعاون مع بنك الطعام الكويتي كما شارك في حملة جمعية "التكافل" لتفريج كرب الغارمين الذين أثقلت كاهلهم الديون.

وفي إطار التزامه المستمر بالمسؤولية الاجتماعية ودعم الشباب الكويتي من ناحية السلامة العقلية والجسدية والرفاه الاجتماعي، نظم بنك الخليج مسابقة "تحدي القيادة على الطرق الوعرة" وهو الحدث الرياضي الأول من نوعه في الكويت الذي قاده بنك الخليج كجزء من الدفاع عن الصحة العقلية والبدنية للشباب والرفاهية الاجتماعية.

وتقديراً لدور كل موظف في تقديم التميز لعملاء البنك وخدمة المجتمع ككل، يسعى بنك الخليج باستمرار إلى إشراك وتمكين موظفيه لجعل مكان العمل أكثر شمولية وتنوعاً. ونواصل عملنا على توظيف الخريجين الجدد بوتيرة ثابتة وسليمة ودعم تطوير المواهب الشابة الجديدة. وقد قمنا بزيادة نسبة الموظفات في البنك إلى 44% بهدف الوصول إلى نسبة متساوية بين الجنسين في المستقبل القريب.

وإذ نفتخر بأنفسنا للمساهمة في اقتصاد وطني أكثر استدامة من خلال تطوير المهارات المحلية، ولا سيما من خلال عقد الدورات التدريبية للموظفين والتدريبات داخل بيئة العمل، حيث شارك ما يزيد عن 1،252 موظف في برامجنا التدريبية ما يمثل 72% من إجمالي القوى العاملة لدى البنك. وبالمثل، بلغ عدد المتدربين المشاركين في برنامج التدريب السنوي داخل بيئة العمل 20 متدرباً.

هذا ونواصل تقديم دعمنا للاقتصاد الوطني من خلال التعامل مع مزودي الخدمات المحليين، حيث وصلت نسبة الشركات المحلية التي تم اختيارها 95% في عام 2022، كما قمنا بزيادة معدل التكويت في المناصب الإدارية العليا وما فوق بنسبة 60%.

زيادة نسبة الموظفات في البنك إلى 44% بهدف الوصول إلى نسبة متساوية بين الجنسين في المستقبل

شارك ما يزيد عن 1,252 موظف في برامجنا التدريبية ما يمثل 72% من إجمالي القوى العاملة لدى البنك

الإستدامة

الحوكمة

تعتبر الحوكمة في بنك الخليج القوة الدافعة التي تحدد الطريقة التي يتم فيها توجيه المؤسسة وإداراتها. وتعتبر الحوكمة الفعالة التي تتماشى بشكل جيد مع اللوائح وأفضل الممارسات الدولية ذات الصلة، بمثابة العقيدة الأساسية لفلسفة العمل في بنك الخليج. وعلى هذا النحو، قمنا بوضع سياسات تستند إلى تبني أسس مستدامة للسلوك الأخلاقي والالتزام.

ويتألف مجلس إدارة بنك الخليج من أعضاء يمتلكون المؤهلات الأكاديمية والخبرات المهنية المتنوعة في مجالات مثل التأمين والتمويل والشؤون القانونية والالتزام الرقابي والشؤون الرقابية والتدقيق والبحوث وإدارة المخاطر ممن بإمكانهم إضفاء قيمة إضافية على مناقشات مجلس الإدارة وعملية اتخاذ القرارات.

وخلال عام 2022، تم انتخاب السيدة ريم عبد الله الصالح خلال الجمعية العمومية العادية الثالثة والستون للبنك كعضو مستقل في مجلس الإدارة ليصل عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة إلى أربعة من أصل أحد عشر ويمثلون 36% من أعضاء مجلس الإدارة الذين لا يشكلون الأغلبية وهو تحسن مقارنة بالفترات السابقة. وعلاوة على ذلك، تعتبر السيدة الصالح أول سيدة في منصب عضو مستقل في مجلس إدارة بنك الخليج ما يشكل مرحلة هامة في تاريخ البنك حيث أصبح موضوع تمكين المرأة وإشراكها أمراً ضرورياً في البنك عندما يتعلق الأمر بوضع إستراتيجيات مستقبلية أو تصميم سياسات في مجال الشمولية والتنوع.

تعتبر السيدة ريم عبد الله الصالح أول سيدة يتم انتخابها لمجلس إدارة بنك الخليج خلال عام 2022

وفي الختام، يفتخر بنك الخليج باعتبار عام 2022 عام الإنجازات الكبيرة والرائعة على صعيد الحوكمة البيئية والمجتمعية والمؤسسية مع جهود الإستدامة المتواصلة دون هوادة وكلل على مدار العام. ومن خلال العديد من المبادرات الجارية على مستوى البنك وبالتعاون مع المجتمع المحلي، يفتخر بنك الخليج بمواصلة جهوده في مجال الحوكمة البيئية والمجتمعية والمؤسسية التي تعود بالفائدة على البنك والمجتمع وعلى الكويت بشكل عام.

يوضح الرسم البياني أدناه التزامنا بأهداف التنمية المستدامة ورؤية الكويت الجديدة وبورصة الكويت.

		SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS	كويت جديدة NEWKUWAIT	بورصة الكويت BOURSA KUWAIT
1	**التحول الرقمي**	الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	3. بيئة معيشية مستدامة 7. مكانة دولية متميزة	تقرير الإستدامة
2	**الحوكمة والإشراف**	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	1- إدارة حكومية فاعلة	تنوع واستقلالية مجلس الإدارة
3	**السلوك الأخلاقي والالتزام**	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	1- إدارة حكومية فاعلة	الأخلاق ومكافحة الفساد، قواعد السلوك الخاصة بالموردين
4	**تطوير المهارات والاحتفاظ بالعملاء**	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	6- رأس مال بشري إبداعي	دوران الموظفين
5	**سرية وأمن البيانات**	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	1- إدارة حكومية فاعلة	سرية البيانات
6	**تجربة ورضا العملاء**	الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	3- بنية تحتية متطورة	تقرير الإستدامة
7	**المساواة بين الجنسين**	الهدف 5: المساواة بين الجنسين	7- مكانة دولية متميزة	التنوع بين الجنسين، وعدم التمييز
8	**تمكين الشباب**	الهدف 1: القضاء على الفقر الهدف 4: التعليم الجيد الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة	6- رأس مال بشري إبداعي 7- مكانة دولية متميزة	تقرير الإستدامة
9	**المشاركة المجتمعية**	الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	7- مكانة دولية متميزة	تقرير الإستدامة
10	**الحماية المالية والوعي المالي**	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	1- إدارة حكومية فاعلة	سرية البيانات
11	**الجوانب البيئية**	الهدف 13: العمل المناخي الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	4- بيئة معيشية مستدامة	انبعاثات الغازات الدفينة، كثافة الانبعاثات، استهلال الطاقة، كثافة الطاقة، مزيج الطاقة، استهلال المياه، الأعمال البيئية، الرقابة البيئية
12	**صحة وسلامة الموظفين**	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاء	5- رعاية صحية عالية الجودة 7- مكانة دولية متميزة	معدل الاستفسار، عدم التمييز، حقوق الانسان، الصحة العالمية والسلامة

استراتيجية بنك الخليج 2025

تستند استراتيجية بنك الخليج إلى توفير خدمات تتسم بالسهولة والابتكار لتسهيل حياة العملاء وتحقيق النمو المستدام، وتكريس مكانته الريادية في الكويت كبنك المستقبل. كما تهدف الاستراتيجية الجديدة للبنك إلى تزويد العملاء بتجربة مصرفية غير مسبوقة في الكويت بفضل عمليات التحول الرقمي التي تم تطبيقها على مستوى كل من خدمة العملاء والعمليات الداخلية للبنك.

تركز إستراتيجية 2025 على ما يلي:

تعزيز النمو في قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توسيع نطاق منتجاتنا وخدماتنا

زيادة الحصة السوقية لقطاع الخدمات المصرفية الشخصية، مع دعمنا لشرائح العملاء من الشباب والسيدات وأصحاب الثروات

تطوير منصات البنك المصرفية الرقمية لتحسين الخدمات وزيادة القدرة التنافسية للبنك

الركائز الاستراتيجية

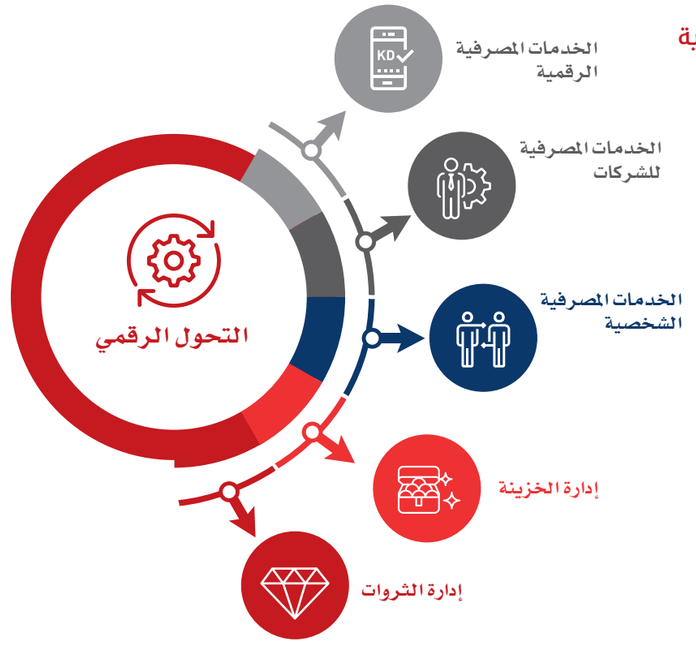

التركيز الاستراتيجي للتحول الرقمي

التحول الرقمي للعمليات

- استخدام علوم البيانات المتطورة لتحسين عملية التواصل مع العملاء وزيادة الحصة السوقية.
- تحديث نظام الخدمات المصرفية الأساسية الذي سيوفر منتجات وخدمات ومزايا جديدة بما في ذلك تطبيق مبادرة التحول الرقمي لكافة القنوات المصرفية (Ominchannel).
- تطبيق نظام الخزينة الجديد لتحقيق دورة متكاملة لأنشطة التداول، وتطبيق التحول الرقمي، وتوفير منتجات جديدة وخدمات ائتمانية قوية ومراقبة حدود مخاطر السوق، بالإضافة إلى توفير خدمات تهدف إلى تسهيل أعمال إدارات المساندة المكتبية.
- تعزيز أعمال شبكة الفروع القائمة باستخدام مبادرة التحول الرقمي

توفير عروض للعملاء مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم

- تحسين مستوى المبيعات والخدمات من خلال تحديد القطاعات المربحة ضمن مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية.
- تعزيز التعامل مع شريحة العملاء من أصحاب الثروات من خلال توفير خدمات متميزة لهم.
- توسيع نطاق المنتجات والمعاملات المصرفية، والخدمات المالية المقدمة للشركات بما فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- توسيع نطاق التواجد تماشياً مع رؤية الكويت 2035 "كويت جديدة".

لضمان نجاح هذه الاستراتيجية وضع البنك حجر الأساس لتعزيز ثقافة قائمة على الأداء، وتقديم حلول تكنولوجية جديدة، واتباع ممارسات عالمية في إدارة المخاطر. ويتم ذلك من خلال تبني القيم الأساسية الجديدة للبنك وهي (الطموح) لنوفر أفضل الحلول المبتكرة، ونحرص باستمرار على إشراك (موظفينا) فهم ركائزنا لتحقيق التميز في خدمة العملاء والمجتمع، و(تحمل المسؤولية) في مواجهة التحديات حيث نسعى باستمرار لتحقيق (السهولة) في تقديم تجربة مصرفية مميزة للعملاء من خلال تسهيل الإجراءات والمعاملات المصرفية وتوفير الحلول التي تتسم بالبساطة والكفاءة والشفافية.

ويلتزم بنك الخليج بالحفاظ على برنامج استدامة قوي يتكون من ثلاث ركائز: الإستدامة المجتمعية، والإستدامة الاقتصادية، والإستدامة البيئية في مبادرات يتم اختيارها بشكل استراتيجي بما يعود بالنفع على البنك والمجتمع الكويتي.

رؤيتنا ومهمتنا

رؤيتنا

تكريس مكانتنا الريادية في الكويت كبنك المستقبل

مهمتنا

توفير خدمات تتسم بالسهولة والابتكار لتسهيل حياة العملاء وتحقيق النمو المستدام

قيمنا الأساسية

الطموح

بالطموح نواجه كل التحديات المستقبلية لنوفر أفضل الحلول المبتكرة

الموظفون

نحرص باستمرار على إشراك الموظفين وتمكينهم وتنمية مهاراتهم، فهم ركائزنا لتحقيق التميز في خدمة العملاء والمجتمع

تحمل المسؤولية

نحن نحمل أنفسنا شخصياً المسؤولية قبل أن نحملها لأي شخص وننطلق من روح الفريق والأخلاقيات المهنية لندعم بعضنا في مواجهة التحديات

السهولة

نسعى باستمرار لتقديم تجربة مصرفية مميزة للعملاء من خلال تسهيل الإجراءات والمعاملات المصرفية وتوفير الحلول التي تتسم بالبساطة والكفاءة والشفافية

02

الاستعراض التشغيلي

البيئة التشغيلية

عام 2022 – الطريق إلى التعافي مليء بالتحديات

واصلت معظم الاقتصادات العالمية في عام 2022 طريقها نحو التعافي من تأثير جائحة كورونا على خلفية انخفاض الإصابات وتخفيف القيود. وعلى الرغم من ذلك، شهد العالم عدة تقلبات وتحديات أدت إلى تباطؤ الانتعاش الاقتصادي على مستوى العالم. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنسبة 2.7% على أساس سنوي في عام 2023 بعد النمو الذي شهده في عام 2022 بواقع 3.2% على أساس سنوي.

لمحة عالمية عامة على عام 2022 وأبرز الأحداث

بعد الارتفاع في الإصابات بفيروس كوفيد – 19 في وقت سابق من عام 2022، إلا أنها ظلت منخفضة في معظمه. وعلى الرغم من استمرار الإبلاغ عن تسجيل بعض الإصابات ومع حصول ثلثي سكان العالم على اللقاحات، رفعت العديد من البلدان معظم القيود التي كان مفروضة للجزء الأكبر من العام. ومع ذلك، فإن الطريق نحو التعافي من تأثير الفيروس لم يكن سهلاً على الإطلاق. واحتل مركز الصدارة في عام 2022 كل من الارتفاع القياسي في مستويات التضخم، وتشديد البنوك المركزية سياساتها النقدية استجابة لهذه المستويات، والتوترات بين روسيا وأوكرانيا والاضطرابات في سلسلة التوريدات، بينما واصلت معظم اقتصادات العام طريقها نحو التعافي من تأثير جائحة كورونا.

وواصل التضخم ارتفاعه إلى أعلى المستويات في عدة سنوات في العديد من البلدان مدفوعاً بانفراج الطلب المكبوت واضطرابات سلسلة التوريدات. وارتفعت أسعار المواد الغذائية والوقود والسلع الأخرى بشكل كبير خلال العام. كما أدت الحرب بين روسيا وأوكرانيا والعقوبات اللاحقة التي فرضتها العديد من الدول على روسيا إلى انخفاض المعروض من النفط والغاز الطبيعي والمنتجات الأخرى القادمة من البلدين. وباعتبار روسيا وأوكرانيا مصدران رئيسيان للغذاء والنفط والغاز الطبيعي، فقد أدى انقطاع إمداداتهما إلى الارتفاع الحاد في الأسعار، كما أدت عمليات الإغلاق التي نفذتها الصين بسبب جائحة كورونا تماشياً مع سياستها الخالية من الفيروس "صفر كورونا" إلى تعطيل سلسلة التوريدات من حيث الصعوبة في أعمال المصانع وازدحام الموانئ.

%2.7

يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023

واصل التضخم ارتفاعه إلى أعلى المستويات في عدة سنوات في العديد من البلدان مدفوعاً بانفراج الطلب المكبوت واضطرابات سلسلة التوريدات

الرسم البياني: مستوى التضخم السنوي (% على أساس سنوي)

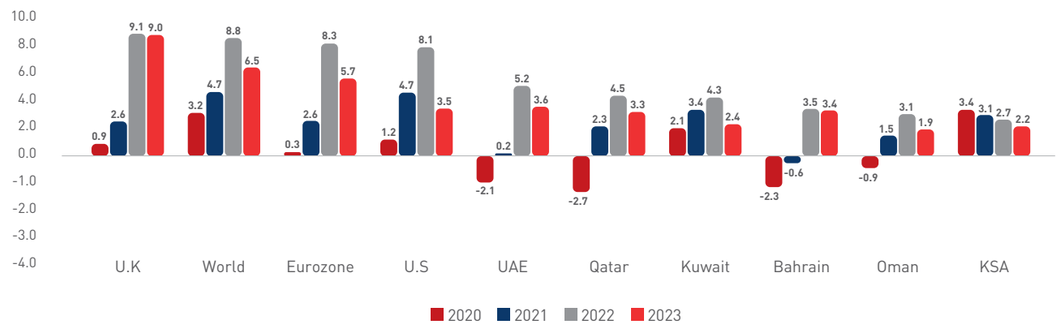

المصدر: صندوق النقد الدولي

رفعت معظم البنوك المركزية أسعار الفائدة لكبح التضخم، كما رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي معدل أسعار الفائدة بما يصل إلى 425 نقطة أساس في عام 2022.

الرسم البياني: اتجاه معدل أسعار الفائدة

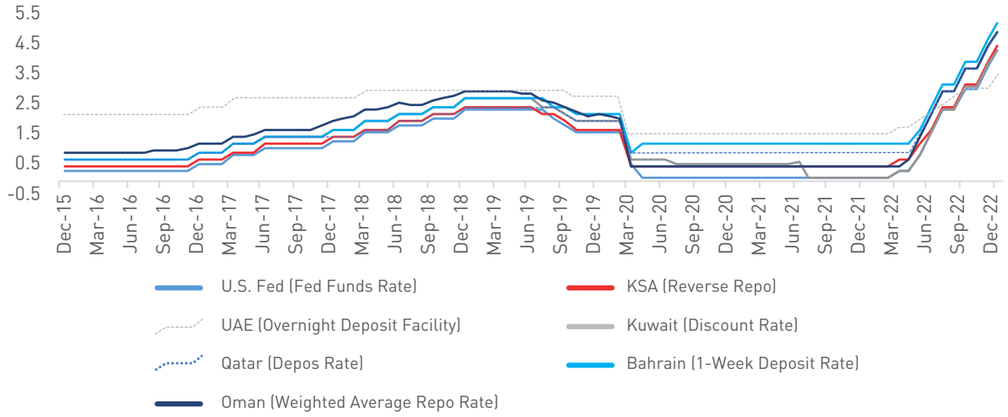

المصدر: Refinitiv

شهدت أسواق المال العالمية تراجعاً هذا العام على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية والارتفاع الحاد في أسعار الفائدة من جانب البنوك المركزية استجابةً للارتفاع المستمر في مستويات التضخم. كما ارتفعت عوائد سوق السندات لهذا العام مع ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأمريكية لمدة 10 سنوات بمقدار 236 نقطة أساس خلال السنة. وبينما دخلت المملكة المتحدة بالفعل في حالة ركود، من المتوقع أن تتعرض منطقة اليورو إلى الركود في الأشهر المقبلة مع تباطؤ نشاطها الاقتصادي في الأرباع الأخيرة. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين بنسبة 3.2% في عام 2022، وهو ثاني أدنى مستوى له منذ عام 1977، تحت تأثير الضغط من عمليات الإغلاق الخالية من فيروس كورونا والأزمة في قطاع العقارات.

أبرز الأحداث الجيوسياسية وتداعياتها على الكويت

أدت حرب روسيا على أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها منذ عدة سنوات وكذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع، مما تسبب في ارتفاع أسعارها في الكويت أيضاً، نظراً لاعتماد البلاد على الواردات. وسيتطلب قرار أوبك + بخفض إنتاج النفط على خلفية التوقعات الاقتصادية الحذرة أن تخفض الكويت إنتاجها أيضاً. ومن الممكن أن تؤدي مفاوضات التجارة الحرة الجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة والهند إلى تعزيز العلاقات التجارية الكويتية مع هذه الدول.

لمحة سياسية عامة على الكويت

استمر الجمود السياسي في الكويت لمعظم عام 2022 نتج عنه انتخابات مبكرة. واستقالت الحكومة التي تم تشكيلها في نهاية عام 2021 في أبريل من عام 2022 وأعيد تشكيلها في شهر أغسطس في عهد رئيس وزراء جديد. وبعد صدور المرسوم الأميري الذي دعا إلى حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، أجرت الكويت انتخابات مجلس الأمة في سبتمبر 2022 وهي ثاني انتخابات لها خلال عامين. ولم يقر البرلمان حتى الآن قانون للدين العام وقانون الرهن العقاري.

البيئة التشغيلية

الاقتصاد الكويتي 2022

واصل الاقتصاد الكويتي انتعاشه خلال عام 2022 مدعوماً بمكاسب أسعار النفط والإنتاج، حيث ارتفعت أسعار النفط بواقع 10.5% خلال السنة 2022. وعلى الرغم من الحرب بين روسيا وأوكرانيا، إلا أن الانتعاش في الطلب العالمي وسط تخفيف عمليات الإغلاق وخفض إنتاج أوبك+ ساهم في دعم أسعار النفط. كما ساهمت المخاوف من الركود وسط ارتفاع أسعار الفائدة والقيود المتشددة في الصين بسبب جائحة كورونا في كبح الأرباح. ويتوقع صندوق النقد الدولي وصول إنتاج النفط الكويتي إلى 2.73 مليون برميل يومياً في عام 2022، مرتفعاً من 2.43% مليون برميل يومياً كما في عام 2021.

وعلى ما يبدو، فإن النشاط الاقتصادي غير النفطي بحسب مبيعات العقارات والنمو الائتماني من قطاع الأعمال والإنفاق الاستهلاكي في وضع جيد، حيث بلغ معدل تضخم أسعار المستهلكين 3.15% على أساس سنوي في ديسمبر 2022[1] بعد أن وصل إلى ذروته عند 4.7% في أبريل من عام 2022. ورغم أن هذه المستويات كانت أقل من الأسواق المتقدمة إلا أن التضخم المحلي كان مرتفعاً بالمقارنة بالسنوات السابقة. ومن المحركات الرئيسية للتضخم، المواد الغذائية والمرطبات حيث ارتفعت بنسبة تصل إلى 9.13% على أساس سنوي في أبريل 2022. ومع ذلك، فقد اتجه معدل الزيادة في هذه الفئة إلى الانخفاض منذ ذلك الحين مدعوماً بتراجع أسعار المواد الغذائية الدولية مسجلاً بذلك زيادة بنسبة 7.48% في ديسمبر 2022. ومن الفئات الأخرى التي شهدت زيادة كبيرة خلال العام الملابس والأحذية والتعليم، فقد شهد التعليم زيادة بنحو 19% على أساس سنوي لكل شهر وحتى أغسطس 2022 نظراً لارتفاع الرسوم الدراسية في سبتمبر 2021. كما ارتفعت خدمات الإسكان التي تحمل وزناً بنسبة 33% في المؤشر بنسبة 1.44% في شهر ديسمبر.

وارتفع الإنفاق الاستهلاكي حيث كان ذلك واضحاً في إجمالي عمليات الإنفاق من البطاقات بنسبة 25% على أساس سنوي في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022[2]. ونما الائتمان المحلي بنسبة 8.3% على أساس سنوي كما في ديسمبر 2022 مع الزيادة في الائتمان الاستهلاكي والإنشاءات والصناعة بواقع 9.1% و 22.6% و 0.2% على التوالي. نما الائتمان من الأعمال بنسبة 7.9% على أساس سنوي كما في ديسمبر 2022. وبلغت مبيعات العقارات 2.79 مليار د.ك. في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022 مسجلة انخفاضاً بنسبة 2.8% على أساس سنوي. أثر الانخفاض في المبيعات السكنية على القطاع حتى مع زيادة الاستثمار والقطاع التجاري.

مستجدات التصنيفات الائتمانية السيادية وتداعياتها

قامت وكالة فيتش في يناير 2022 بتخفيض التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت إلى –AA مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرة إلى القيود السياسية المفروضة على صنع القرار. وعلى الرغم من ذلك، فقد أدت مستويات السيولة الجيدة على خلفية أسعار النفط المواتية ومستويات الإنتاج إلى قيام كل من وكالة ستاندرد أند بورز ووكالة موديز بتثبيت التصنيف الائتماني عند +A و A1 على التوالي. بينما قامت وكالة ستاندرد أند بورز بتعديل النظرة المستقبلية من "سلبية" إلى "مستقرة" في حين حافظت وكالة موديز على النظرة المستقبلية المستقرة. كما تتوقع وكالة موديز أن تحافظ الميزانية العمومية للدولة وكذلك مصداتها المالية على قوتها في المستقبل المنظور.

(1) الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت

(2) بنك الكويت المركزي

يقدر صندوق النقد الدولي وصول إنتاج النفط الكويتي الى 2.73 مليون برميل يومياً في عام 2022، مرتفعاً من 2.43 مليون برميل يومياً كما في سنة 2021

بلغ تضخم أسعار المستهلك 3.15% كما في ديسمبر 2022، بعد أن بلغ ذروته عند 4.7 % في أبريل 2022

%8.3

نمو الائتمان المحلي على أساس سنوي كما في ديسمبر 2022

قامت وكالة فيتش في يناير 2022 بتخفيض التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت إلى – AA مع نظرة مستقبلية مستقرة

التمويل الحكومي وإرساء المشاريع

بلغ العجز في الميزانية العمومية الكويتية 3 مليار د.ك. (9.7 مليار دولار أمريكي) للسنة المالية 22/21، منخفضاً بنسبة 72% عن العجز القياسي المرتفع في العام الماضي. وقد ساهم التحسن في أسعار النفط وإنتاجه إلى جانب ارتفاع الإيرادات غير النفطية في دعم المركز المالي للدولة. وقد تم الانتهاء من ميزانية الكويت للسنة المالية 23/22 في نوفمبر 2022 مع تأجيل الموافقة بسبب حل مجلس النواب والانتخابات اللاحقة. وتتوقع ميزانية السنة المالية 23/22 عجزاً بمقدار 124 مليون د.ك.، انخفاضاً بنسبة 99% مقارنة بالميزانية السابقة وذلك على خلفية الزيادة المتوقعة في الإيرادات النفطية وغير النفطية مقارنة بالميزانية السابقة. وتفترض الميزانية وصول سعر برميل النفط إلى 80 دولاراً أمريكياً.

هذا وقد ارتفع الإنفاق الرأسمالي بواقع 16% على أساس سنوي ليصل إلى 2.6 مليار د.ك. في السنة المالية 22/21 بينما كان من المتوقع وصوله إلى 2.9 مليار د.ك. في ميزانية السنة المالية 23/22، أي أقل بنسبة 15.2% عن الميزانية السابقة. وبلغ إجمالي إرساء المشاريع في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022 حوالي 339 مليون د.ك.، منخفضةً بنسبة 63% على أساس سنوي[2]. وتعتزم الكويت إنفاق حوالي 955.4 مليون د.ك. على 129 مشروعاً تنموياً في السنة المالية 2024/2023[3]. وتتضمن هذه المشاريع تطوير أسواق المباركية وتزويد وتركيب محطة تحويل رئيسية لمشروع الشقايا للطاقة المتجددة. ومن المقرر إطلاق حوالي 400 مشروع تنموي محلي قريباً في جزيرة السجي الاصطناعية في الكويت.

%72

انخفاض عجز الميزانية العمومية الكويتية للسنة المالية 2021/2022

تعتزم الكويت إنفاق حوالي 955.4 مليون د.ك. على 129 مشروعاً تنموياً في السنة المالية 2023/2024

Meed Projects (2)

Arab Time (3)

البيئة التشغيلية

القطاع المصرفي الكويتي

ساهم الانتعاش الاقتصادي والارتفاع في أسعار الفائدة في تعزيز أداء القطاع المصرفي في عام 2022. وارتفعت صافي إيرادات البنوك المدرجة بواقع 33% على أساس سنوي في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022 على خلفية الانخفاض في المخصصات وارتفاع الرسوم وايرادات الفوائد. وواصلت البنوك احتفاظها برسملة جيدة حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.0% في الربع الثالث من عام 2022، كما بلغ إجمالي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض 1.5% كما في الربع الثالث من عام 2022.

الرسم البياني: لمحة عامة على القطاع المصرفي الكويتي

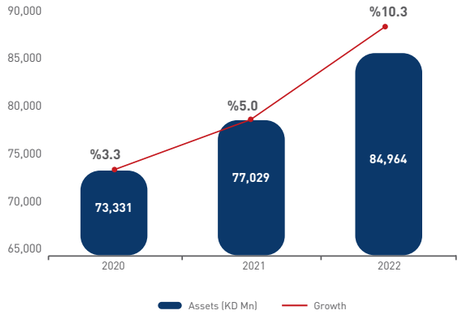

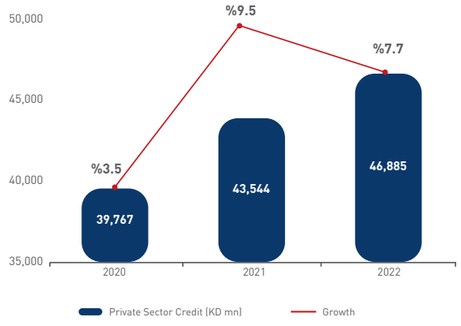

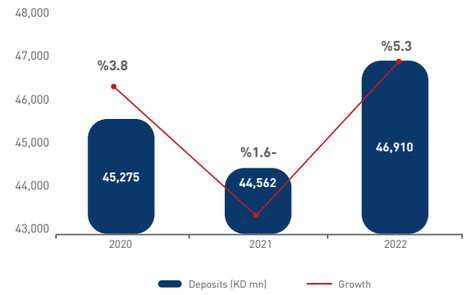

المصدر: بنك الكويت المركزي

رفعت الكويت أيضاً معدلات أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس خلال العام على خلفية قيام بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة. ورغم ارتباط عملة الكويت بسلة من العملات التي تشمل الدولار الأمريكي، إلا أنها تحتفظ بمساحة تُمكنها من الذهاب في اتجاه مختلف عن الفدرالي الأمريكي مع مراعاة عوامل مثل مستويات التضخم المحلية. وعلى مدار العام، وفي حين قرر الاحتياطي الأمريكي رفع أسعار الفائدة بشكل حاد بمقدار 50–75 نقطة أساس إلا أن بنك الكويت المركزي قرر رفع أسعار الفائدة بنسبة أقل أي بواقع 25 نقطة أساس مع إبقاء الأسعار دون أي تغيير في بعض الحالات.

أداء أسواق الأسهم

كان أداء السوق الكويت متواضعاً لهذا العام، حيث سجل مكاسباً بنسبة 3.5% عام 2022 ولكن ذلك يأتي في أعقاب الارتفاع بنسبة 27% الذي شهده في عام 2021 وكذلك على خلفية الأداء السنوي المتراجع في الأسواق العالمية مع تراجع مؤشر MSCI العالمي بنسبة 19.5% وتراجع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بنسبة 22.4%. وعلى الرغم من أن أداء السوق كان مدعوماً بالتوقعات الاقتصادية الإيجابية على خلفية ارتفاع أسعار النفط وانتعاش الاقتصاد غير النفطي، إلا أن الارتفاع العالمي في أسعار الفائدة للحد من التضخم فقد أدى إلى كبح الأرباح. وكانت شركة أولاد علي الغانم للسيارات الشركة الوحيدة التي طرحت حصة للاكتتاب العام في السوق لهذا العام ما يمثل أول اكتتاب عام لشركة مملوكة لعائلة في البورصة منذ سبع سنوات[1]. وأعلنت بورصة الكويت في وقت سابق من العام عن خطط لإدراج المزيد من صناع السوق والشركات المملوكة للعائلات في خطوة تهدف إلى تعزيز عمليات التداول.

تطلعات عام 2023

من المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي نمواً بنسبة 2.7% في عام 2023. وسيتم تحديد ملامح الاقتصاد العالمي في عام 2023 من خلال السياسة النقدية للبنوك المركزية، وفاعلية رفع أسعار الفائدة في احتواء التضخم وتأثير السياسة النقدية الأكثر تشدداً على نشاط الأعمال. وعلاوة على ذلك، فإن الاتجاهات المتعلقة بفيروس كورونا في الصين وكذلك الحرب بين روسيا وأوكرانيا والتأقلم مع الاضطرابات في سلسلة التوريدات ستكون من العوامل الرئيسية التي تحدد هذه الملامح.

ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت بنسبة 2.6% في عام 2023. وقد يؤثر خفض إنتاج أوبك + على نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي. ومع ذلك، ومع الحظر الأوروبي الوشيك على النفط الروسي، فقد يؤدي التشديد في أسواق النفط في عام 2023 إلى تراجع أوبك + عن تخفيض الإنتاج، وبالتالي فتح المجال أمام الكويت لزيادة إنتاجها. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط سعر برميل النفط 85.52 دولاراً أمريكياً في عام 2023، وفقاً لصندوق النقد الدولي. ونظراً لكونها أعلى من نقطة التعادل المالي للكويت البالغة 57.8 دولاراً أمريكياً للبرميل، فإن مستويات أسعار النفط هذه سوف تساعد في وضع التمويل الحكومي على أسس قوية، مما يؤدي بدوره إلى تحسين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. كما أن وجود حكومة جديدة ومستويات أسعار نفط مرتفعة نسبياً يمكن أن يساهما في تعزيز إرساء المشاريع. وبالنسبة للبنوك، فإن انخفاض المخصصات وارتفاع أسعار الفائدة قد يؤديا إلى تعزيز الربحية. كما أن المزيد من الارتفاع في أسعار الفائدة والتوقعات الاقتصادية العالمية الحذرة قد يعرضا النمو الائتماني إلى بعض الضغوط. وبشكل عام، ورغم التوقعات الاقتصادية العالمية الخافتة، فإن مستويات أسعار النفط المواتية، وتراجع التضخم المحلي في الأشهر الأخيرة، وتباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار الفائدة من قبل بنك الكويت المركزي وانتعاش نشاط الأعمال من تأثير عمليات الإغلاق بسبب جائحة كورونا كلها تدعو إلى التفاؤل.

(1) الخليج للأعمال

أعلنت البورصة في عام 2022 عن خطط لإدراج المزيد من صناع السوق والشركات المملوكة للعائلات في خطوة تهدف إلى تعزيز عمليات التداول

ساهم الانتعاش الاقتصادي وارتفاع سعر الفائدة في تحسين أداء القطاع المصرفي في عام 2022

تقرير الإدارة

تمكن بنك الخليج خلال عام 2022 من تحقيق عاماً آخراً من التقدم الكبير، حيث استمر في تعظيم الأرباح لجميع مساهميه. وها هو يحصد ثمار إستراتيجيته التي تركز على الكويت ويعمل بشكل استباقي على تلبية الاحتياجات المتغيرة لعملائه من خلال الحلول الرقمية والابتكارات.

وتمكن بنك الخليج من إحراز النمو في قطاعي الشركات و الأفراد ، ولكن بوتيرة أسرع بالنسبة لقطاع الأفراد، حيث يمثل قطاع الشركات 58% من دفتر قروض البنك وقطاع الأفراد بنسبة 42% اعتبارًا من نهاية عام 2022. وجاء ذلك مدعوماً من البيئة الإيجابية العامة في الكويت خلال العام، إذ استمر الاقتصاد في إظهار علامات الاستقرار رغم عدم اليقين والتحديات التي تواجهها الأسواق العالمية والتوقعات الاقتصادية العالمية. وتشمل التحديات العالمية معدلات التضخم المرتفعة وتشديد السياسة النقدية والحرب في أوكرانيا، من بين أمور أخرى. وعلى الرغم من ذلك، فإن أسعار النفط الجيدة وتعافي النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص على وجه التحديد وكذلك الإصلاحات الهيكلية الجارية ساهموا في دعم استقرار الاقتصاد المحلي.

ويواصل البنك مساعيه للبحث عن فرص جديدة لإضافة القيمة لعملائه في عالم من المنافسات الجديدة والتوقعات المتغيرة.

وتمكن بنك الخليج من إحراز النمو في قطاعي الشركات و الأفراد، ولكن بوتيرة أسرع بالنسبة لقطاع الأفراد

نموذج الأعمال

إجمالي القروض حسب القطاع

(31 ديسمبر 2022)

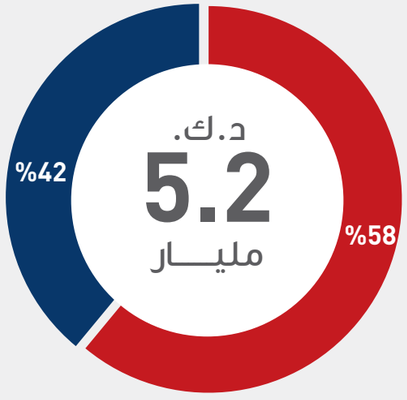

قروض الشركات	%58
قروض شخصية	%42

الخدمات المصرفية للشركات

تم تصميم نموذج الخدمات المصرفية للشركات في بنك الخليج بهدف تقديم الخدمات لشريحة واسعة من العملاء، بما في ذلك مجمع الشركات العائلية، والشركات متعددة الجنسيات، والهيئات الحكومية، والشركات التجارية وشركات المقاولات، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وواصلنا التركيز، من خلال الخدمات المصرفية للشركات، على تطوير وتعزيز علاقتنا مع عملائنا وذلك من خلال تقديم أقصى قدر من الدعم لهم بمساعدة فرق متخصصة في علاقات العملاء من ذوي الخبرات في مجال القطاع المصرفي. ونواصل الاستثمار في منصتنا الرقمية المتكاملة التي صممت خصيصاً لتوفير الخدمات لقاعدة عملاء الشركات من خلال إتاحة الفرصة لهم بإجراء المعاملات بكفاءة والاستفادة من منتجاتنا وخدماتنا.

وتواصل إدارة الخدمات المصرفية للشركات تقدمها ونموها بشكل ملحوظ من خلال جذب العملاء الجدد، والتطوير المستمر للمنصات المصرفية الرقمية وتعزيز وتطوير منتجاتنا وخدماتنا. وقد ساهم تركيزنا على هذه الركائز الثلاث في تنمية أصولنا وتكريس مكانة البنك الريادية في الكويت كبنك المستقبل وتزويده بالميزات التنافسية التي تُمكنه من المنافسة في القطاع المصرفي بهدف تعظيم الإيرادات من خلال التركيز على الأصول عالية الجودة من مختلف القطاعات. ونتيجة لذلك، تمكن البنك من إحراز النمو في جميع قطاعات الخدمات المصرفية للشركات.

ويفتخر بنك الخليج في دعمه المستمر لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم ومتطلباتهم. وقد واصلنا تقديم الدعم إلى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تزويده بالخدمات غير المصرفية مثل التعاون مع الشركات الاستشارية لتزويد عملاء هذا القطاع بالخدمات اللوجستية والاستشارية وكذلك خدمات الكونسيرج. كما قام البنك بتزويد عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنصات الخدمات المصرفية الرقمية لتمكينهم من الاستفادة من منتجات وخدمات البنك.

وفي إطار جهود بنك الخليج في التركيز على توفير أفضل تجربة للعملاء وسهولة الخدمات، شرعت إدارة الخدمات المصرفية للشركات في مبادرة التحول الرقمي عبر جميع القنوات المصرفية، حيث تمكن البنك من نقل جميع العملاء إلى نظام جديد للخدمات المصرفية عبر الانترنت. وسوف يساعد التحول الرقمي البنك على أداء الخدمات وتزويدها في ظل هيكل مركزي Omnichannel يساعد العملاء على التكيف والتأقلم بشكل مستمر مع البيئة الاقتصادية المتغيرة الناشئة عن التقدم التكنولوجي. وتوفر منصة الخدمات المصرفية للشركات عبر الانترنت في الوقت الحالي مجموعة متنوعة من الخدمات الجديدة والوظائف التي تتضمن خدمات التمويل التجاري وتطبيق الهاتف النقال المخصص لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتخضع هذه المنصة إلى التحديث بشكل مستمر لتوفير تجربة مصرفية الكترونية آمنة لعملائنا من الشركات.

وبما أن فريق الخدمة المصرفية للشركات يظل رأس مال البنك الرئيسي وأساساً لنجاحه، يواصل البنك استثماره وتقديم دعمه لموظفي هذه الإدارة من خلال تقديم الدورات التدريبية في الكليات والمؤسسات التعليمية المرموقة.

تركز الخدمات المصرفية للشركات على

1 جذب عملاء جدد مما ساهم في نمو الأصول لدينا،

2 المواصلة في تطوير المنصات المصرفية الرقمية لمنح البنك ميزة تنافسية في مواجهة القطاع المصرفي،

3 تحديث وتعزيز منتجاتنا وخدماتنا

ساهمت إستراتيجيتنا للتحول الرقمي في مساعدة الشركات على المنافسة بشكل أفضل في بيئة اقتصادية سريعة التغير استجابةً للتطورات التكنولوجية

تقرير الإدارة

إدارة الخدمات المصرفية الشخصية

تماشياً مع استراتيجية بنك الخليج ورسالته ورؤيته المستقبلية الهادفة لتوفير أفضل الخدمات المصرفية وأكثرها أماناً لعملائه، باشر البنك في مبادرة التحول الرقمي من خلال القنوات المتعددة (Omni- Channel Digital Transformation) . ويهدف البرنامج الانتقال من أسلوب القنوات المنعزلة إلى أسلوب مركزي متعدد القنوات في مجال الخدمات المصرفية الرقمية لتنسيق عملية التواصل مع العملاء عبر أي نقطة اتصال. كما تهدف هذه المبادرة إلى إعداد بنك الخليج لتلبية احتياجات العملاء المستقبلية، واستيفاء متطلبات الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي في دولة الكويت الصادر عن بنك الكويت المركزي، والاستعداد لتطبيق الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking). ويغطي هذا البرنامج ما يلي:

1- برنامج مركز خدمة العملاء متعدد القنوات (Omni-Channel Contact Center Solution) الذي تم إطلاقه في 8 يوليو 2022:

يهدف إلى تحديث الوظائف الفنية والاستخدامات لمركز خدمة عملاء بنك الخليج وترقيته إلى أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة من خلال برنامج (Avaya) الخاص بمركز الاتصال المتعدد القنوات مع تقديم خدمات ومزايا جديدة، واستخدام أداة رقمية حديثة تسمى (agent desktop) لمساعدة مسؤولي مركز خدمة العملاء في تواصلهم مع العملاء بالإضافة إلى اتباع بروتوكول جديد في طرح الاسئلة وتحقيق التكامل بين منصة (KONG) وواجهة برمجة التطبيقات للخدمات المصرفية المفتوحة (OBAPI)، والاستفادة من القوى العاملة بالشكل الأمثل، وإعادة الرد على المكالمات وتحويلها بمهارة إلى الجهة المناسبة.

ويقدم برنامج Avaya Aura لمركز خدمة العملاء حلاً تكنولوجياً قائماً على معايير خاصة تسمح بتفاعل أكبر مع العملاء يتعدى عملية التواصل معهم فقط من خلال المكالمات الهاتفية ليشمل كل من الهاتف والرسائل العادية (text) والرسائل الفورية (IM) والبريد الإلكتروني والدردشة (chat) والفيديو، وذلك من خلال منصة واحدة وموحدة سهلة الاستخدام.

2- منصة الخدمات المصرفية الرقمية متعددة القنوات (Omni-Channel Digital Banking Platform) التي تم إطلاقها في 10 فبراير 2022:

تهدف إلى تحديث الوظائف الفنية واستخدامات منصة بنك الخليج في الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف النقال المقدمة للأفراد والشركات إلى أحدث منصة للتجربة المصرفية الرقمية من أوراكل (Oracle) مع إدخال نقاط اتصال (touch points) جديدة مثل Chatbot و Voicebot و Wearables و Siri و Alexa.

منصة التجربة المصرفية الرقمية من أوراكل (Oracle) هي برنامج مصرفي رقمي توفره أوراكل (Oracle) يمكّن من استيفاء المتطلبات على مستوى المؤسسة وهو قابل لمواكبة الخدمات المصرفية المفتوحة والخدمات السحابية وقابل للتطوير أو التوسع.

- يشكل منصة مركزية للبنوك لتقديم تجارب رقمية مميزة عبر جميع القنوات.
- حل تكنولوجي قابل للتوسع ويمكن تصميمه وفق الاحتياجات مع إمكانية إدماجه مع أي من مجالات التكنولوجيا القائمة.

يهدف برنامج (Omni-Channel) (Digital Transformation الانتقال من أسلوب القنوات المنعزلة إلى أسلوب مركزي متعدد القنوات في مجال الخدمات المصرفية الرقمية لتنسيق عملية التواصل مع العملاء عبر أي نقطة اتصال

3- الخدمة المصرفية الذاتية (Self Service Banking) عبر أجهزة الصراف الآلي التفاعلية (ITMs) والعادية (ATMs) والتي هي حالياً في مرحلة التجربة:

تُطبق من خلال استخدام مفتاح التحكم بالدفع على أجهزة الصراف الآلي التابعة لبنك الخليج (In-house ATM Driving Payment Switch) بالإضافة إلى تطبيق برنامج (CX Banking) وبرنامج (CX Marketing) الذين توفرهما شركة (NCR) لتمكين العملاء من تنفيذ 70% من المعاملات المصرفية المتاحة داخل الفروع على قنوات الخدمة المصرفية الذاتية وتوفير تجربة ممتعة وسلسلة للعملاء.

- (NCR Authentic) هو عبارة عن أداة تحكم خاصة بتنفيذ العمليات تسمح بالتعامل على الأجهزة وتوجيهها مع القدرة على معالجة تلك العمليات من بدايتها حتى نهايتها، وتوفير تجربة سريعة للعميل على الأجهزة.
- برنامج (NCR CX Banking) يسمح بتصميم واجهات حديثة للتواصل خاصة بالمستخدم وتوفر للعميل تجارب مصرفية على كافة القنوات المصرفية التقليدية والرقمية. كما يسمح هذا البرنامج للبنوك بالتعامل مع العملاء بشكل أكثر تفاعلاً وشمولاً.
- برنامج (NCR CX Marketing) يسمح بالدعاية واسعة النطاق وبالتسويق الموجه وكذلك يتيح بعرض تصاميم خاصة على أجهزة الخدمة الذاتية.

وبتطبيق هذا البرنامج يسعى البنك لتحقيق المزايا التالية لعملائه والبنك على حد سواء:

1. تزويد العملاء بإمكانية التحكم بمعاملاتهم من خلال اختيارهم القناة المناسبة لاحتياجاتهم
2. إعداد منصة تتمتع بإعدادات متطورة وأكثر سرعة، والاستفادة من الوقت لتسويق منتجات وخدمات جديدة ومحدثة
3. إنشاء ثقافة رقمية سريعة تتمتع بالمرونة اللازمة للاستجابة للتحديات الجديدة
4. الالتزام الكامل بالإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني الصادر عن بنك الكويت المركزي والممارسات الرائدة للأمن السيبرني وأمن عمليات الدفع
5. تجهيز واجهة برمجة التطبيقات (API) التي تتوافق بسهولة مع معايير الخدمات المصرفية المفتوحة التي يحددها البنك المركزي
6. تحسين مستوى الخدمة وتوفير تجربة شخصية ومميزة للعملاء

%70

من المعاملات المصرفية متاحة داخل الفروع على قنوات الخدمة المصرفية الذاتية لتجربة ممتعة وسلسلة للعملاء

تقرير الإدارة

إدارة الخزينة ووحدة المؤساسات المالية و السيادية

إدارة الخزينة

تلتزم وحدة الخزينة بدعم نمو الأعمال الأساسية لبنك الخليج، مما يضمن توفير التمويل الكافي في جميع الأوقات لتلبية احتياجات عملائنا والمتطلبات الرقابية بالطرق المثلى.

وفي عام 2022، عملت وحدة الخزينة بكامل طاقتها مع مواصلة تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات لعملائنا، بما في ذلك خدمات تبادل العملات الأجنبية وسوق المال. وتواصل محفظة التمويل نموها بثبات مع زيادة إمكانية الوصول إلى السوق على الصعيدين الإقليمي والدولي بالإضافة إلى زيادة التنويع في مصادر التمويل. ومع تطبيق نظام إدارة الخزينة في البنك، يمكننا تنمية وتوسعة أعمالنا في مجال تبادل العملات الأجنبية وسنصبح قريباً مستعدون لتقديم حلول تحوطية متنوعة لعملائنا.

وبما أن الاستثمار في التكنولوجيا غاية في الأهمية بالنسبة لنا، نقوم أيضاً بالاستثمار في المواهب المحلية وتطويرها لأننا نعتبرها من أهم أصولنا، ونواصل تقديم الدعم لهم من خلال تزويدهم بالدورات التدريبية على مدار السنة وإشراكهم عن طريق التناوب للقيام بمختلف مهام ووظائف زملائهم في الوحدة بهدف تحسين كفاءاتهم.

في عام 2022، عملت وحدة الخزينة بكامل طاقتها مع مواصلة تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات لعملائنا، بما في ذلك خدمات تبادل العملات الأجنبية و سوق المال

وحدة المؤسسات المالية و السيادية

يقدم فريق وحدة المؤسسات المالية والسيادية الحلول لعملاء قطاعي الأفراد والشركات مما يساهم في تقديم خدمات التمويل التجاري بشكل فعال وكذلك خدمات المعالجة المباشرة للمدفوعات العالمية بما يتماشى مع القوانين الدولية. ومن خلال الوصول إلى البنوك المراسلة العالمية والعلاقات المصرفية الدولية طويلة الأمد والتي تعود بالفائدة على الجانبين، توفر الوحدة أيضاً حلول تمويلية مختلفة لتنويع مصادر التمويل لدى البنك. وتواصل الوحدة العمل على تنمية وتطوير أنشطتها من خلال الاقتراض، والإقراض، وأنشطة البنوك المراسلة بالإضافة إلى تسهيل المعاملات التجارية ذات الصلة على مدار العام. وتماشياً مع مبادرات البنك الخاصة بالحوكمة البيئية والمجتمعية، شاركت الوحدة بالصفقات البيئية والمجتمعية في عام 2022 التي توفر أسعاراً تحفيزية لعملائنا في التسهيلات المشتركة بناءً على أداء الحوكمة البيئية والمجتمعية ومؤشرات الأداء الرئيسية. وعلى صعيد التحول الرقمي، تستعد الوحدة للنظام المصرفي الأساسي من خلال مواءمة جميع عروض منتجاتنا مع الإمكانات الجديدة والمحسنة التي ستشكل حجر الأساس للمزيد من النمو وتعزيز تجربة العملاء. هذا وقد تضاعف حجم الفريق، على مدار العام الماضي، من خلال اكتساب المواهب المحلية الشابة بنسبة 100% ممن تلقوا التدريبات الائتمانية المعتمدة ايماناً منا بتنمية رأس المال البشري داخل الوحدة وداخل البنك ككل.

تواصل وحدة المؤسسات المالية و السيادية العمل على تنمية وتطوير أنشطتها من خلال الاقترا ض، والإقراض، و أنشطة البنوك المراسلة بالإضافة إلى تسهيل المعاملات التجارية ذات الصلة على مدار العام

وحدة الاستثمار

ينصب التركيز الرئيسي لأنشطة بنك الخليج الاستثمارية على دعم احتياجات السيولة للبنك، وتنويع مصادر الدخل، وتوليد عوائد في حدود نزعة البنك للمخاطر. وفي عام 2022، ركز نشاط الوحدة في الغالب على إدارة المحفظة الاستثمارية الحالية للأسهم المدرجة وغير المدرجة لأن بيئة المنتجات ذات الإيرادات الثابتة كانت غير مواتية.

ومن جهة أخرى، فإن بنك الخليج حاصل على ترخيص من هيئة أسواق المال الكويتية، لتقديم منتجات استثمارية لعملاء البنك. وتتضمن أنشطة وكلاء الاستثمار لدى بنك الخليج إدارة المحافظ، وخدمات الحفظ، ومراقبي الاستثمارات، والاستشارات الاستثمارية، وإدارة الأصول. ويعمل البنك أيضاً كوكيل بيع للصناديق المحلية ووكيل مالي للعديد من سندات الشركات المحلية.

وبالإضافة إلى ذلك، تتألف وحدة الاستشارات الاستثمارية من مدراء استثمار مسجلين لدى هيئة أسواق المال في الكويت لتقديم المشورة المالية المهنية لعملاء بنك الخليج بمهمة وكلاء استثمار لمساعدة العملاء وإدارة محافظهم وتمكينهم من تحقيق أهدافهم المالية. وتعتبر خدمة وايز الاستثمارية المنصة الرقمية الرائدة لبنك الخليج والتي تتيح للعملاء فرصة الاستثمار في الأسواق الدولية من خلال الصناديق المتداولة في البورصة "صناديق الاستثمار المتداولة". وجاءت ظروف السوق الصعبة للمستثمرين هذا العام نتيجة للعديد من العوامل بدءاً بالنزاع بين روسيا وأوكرانيا، ومعدلات التضخم المرتفعة، وارتفاع أسعار الفائدة، وارتفاع تكاليف الاقتراض. ومع استمرار ظهور مثل هذه التحديات على مدار العام، باشر فريق الاستشارات الاستثمارية بإجراء مراجعات منتظمة حول وضع محافظ العملاء وذلك للحفاظ على رأس المال والنمو المستدام على المدى الطويل وتنويع استثمارات العملاء.

تأسيس شركة الخليج كابيتال:

بناءً على دراسات مطولة حول وضع السوق واحتياجات العملاء وإستراتيجية بنك الخليج طويلة المدى، وافق مجلس إدارة بنك الخليج على إنشاء شركة الخليج كابيتال كذراع استثماري مستقل للبنك.

وإلحاقاً لقرار مجلس الإدارة، خلال عام 2022، تم تحقيق الإنجازات الهامة التالية:

- حصل بنك الخليج في أبريل 2022 على موافقة بنك الكويت المركزي لتأسيس شركة استثمارية تابعة مملوكة بالكامل للبنك.
- ويعتبر البنك في مرحلة متقدمة في حصوله على موافقة هيئة أسواق المال لتأسيس شركة الخليج كابيتال ونقل التراخيص ذات الصلة لها.
- تم إجراء العديد من التعيينات المهمة لشغل مناصب رئيسية مختلفة في شركة الاستثمار المقترحة، بما في ذلك منصب الرئيس التنفيذي.
- تم تعيين مستشارين لمساعدة البنك في برنامج التحول الرقمي لتأسيس الشركة الجديدة.

تعتبر خدمة وايز الاستثمارية المنصة الرقمية الرائدة لبنك الخليج والتي تتيح للعملاء فرصة الاستثمار في الأسواق الدولية من خلال الصناديق المتداولة في البورصة " صناديق الاستثمار المتداولة"

بناءً على دراسات مطولة حول وضع السوق واحتياجات العملاء و إستراتيجية بنك الخليج طويلة المدى، وافق مجلس إدارة بنك الخليج على إنشاء شركة الخليج كابيتال كذراع استثماري مستقل للبنك

تقرير الإدارة

وحدة البيانات والتحول الرقمي

كان عام 2022 بالنسبة لبنك الخليج عام التحول الرقمي في مجال البيانات. ومع إنشاء وحدة البيانات في عام 2021 كان البنك مستعداً للقيام بمبادرات رئيسية للاستفادة من البيانات كونها من الأصول التي تساهم في تعظيم جهود العمل والقدرات في جميع وحدات الأعمال. وكان التركيز على ضمان جهوزية موظفي البنك للتحول الرقمي وتزويدهم بالمعرفة والأدوات اللازمة لتمكين النمو الاقتصادي المستدام للبنك. وتمثل الهدف النهائي لوحدة البيانات والابتكارات لعام 2022 في معرفة وإلمام الموظفين بالبيانات بواقع 100%.

وفي إطار رحلة التحول الرقمي لبنك الخليج والتزامه بالاستثمار في القوى العاملة لديه بهدف تمكين القدرات الفنية وتعزيز الابتكار الرقمي، تم إطلاق مبادرتين رئيسيتين للبيانات واستكمالهما في عام 2022.

- تبني ثقافة قائمة على البيانات لدعم التحول الرقمي

ركز برنامج سفراء البيانات Data Ambassadors على بناء قدرات حقيقية في علم البيانات من خلال شبكة من خبراء البيانات (سفراء) يكونوا متواجدين في كل الإدارات للمساعدة في اتخاذ القرارات القائمة على البيانات واتمتة رؤى الأعمال عبر مختلف المهام الوظيفية والإدارات.

كما ركز برنامج الإلمام بالبيانات على جودة البيانات وحضور ورش العمل شخصياً على مستوى البنك من قبل جميع الإدارات وموظفي الفرع للتأكيد على أهمية نوعية وجودة البيانات وتعزيز الوعي حول أهمية الثقافات القائمة على البيانات.

- التحول الرقمي وثقافة البيانات بالنسبة للمجتمع

عقد بنك الخليج أول مسابقة داتاثون، وهي عبارة عن مسابقة عامة في تعليم وتعزيز معرفة المشاركين بعلم البيانات، والتصوير البياني للبيانات وأدوات وتقنيات التحليلات الرقمية. وفي إطار المسابقة، حضر المشاهدون ورش عمل تعليمية مجانية استضافها رواد الصناعة المصرفية لدى بنك الخليج. وركزت ورش العمل على علم البيانات والتحليلات الرقمية وتحليل التطبيقات وأحدث تقنيات التصوير البياني للبيانات. وأصبح الداتاثون فيما بعد عبارة عن سلسلة من الفعاليات لتقريب مجتمع التكنولوجيا في الكويت من خلال إجراء فعاليات ربع سنوية مثل "Data Talk" الذي جمع الخبراء الأكاديميين المحليين في علم البيانات لمساعدة الشباب الذين لا يزالون جدد على هذه التكنولوجيا.

وعلاوة على ذلك، ترأس أعضاء فريق وحدة البيانات والابتكارات لدى بنك الخليج أو حدث للتحول الرقمي في الكويت استضافه الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات التابع للحكومة والذي كان يهدف إلى تعزيز رؤية الكويت 2035 من خلال التحول الرقمي. كما شارك بنك الخليج في العديد من الفعاليات التي استضافتها الكليات المحلية بقيادات فكرية وخبراء في مجال البيانات والابتكارات.

في إطار رحلة التحول الرقمي لبنك الخليج والتزامه بالاستثمار في القوى العاملة لديه بهدف تمكين القدرات الفنية وتعزيز الابتكار الرقمي، تم إطلاق مبادرتين رئيسيتين للبيانات واستكمالهما في عام 2022

عقد بنك الخليج أول مسابقة داتاثون، وهي عبارة عن مسابقة عامة في تعليم وتعزيز معرفة المشاركين بعلم البيانات، والتصوير البياني للبيانات و أدوات وتقنيات التحليلات الرقمية

كلمة رئيس المدراء الماليين

دراسة وتحليل الإدارة

ديفيد تشالينور

رئيس المدراء الماليين

حقق البنك صافي ربح بلغ 62 مليون د.ك.، وبلغت ربحية السهم 19 فلساً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 مقارنةً بصافي ربح بلغ 42 مليون د.ك. وربحية للسهم بلغت 13 فلس للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021. وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بواقع 10 فلوس عن السهم الواحد وأسهم منحة بنسبة 5% على أن يتم اعتمادها من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة لسنة 2022.

وجاءت الزيادة في صافي الربح البالغة 19.7 مليون د.ك. مقارنة بالعام السابق مدفوعةً بارتفاع صافي دخل الفوائد البالغ 9.9 مليون د.ك. نتيجة لنمو القروض وزيادة معدل الخصم من قبل بنك الكويت المركزي خلال العام 2022، بالإضافة إلى انخفض إجمالي المخصصات بمقدار 17.6 مليون د.ك. و قد قوبل هذا التحسن بشكل جزئي بارتفاع في المصاريف التشغيلية بلغ 8 مليون د.ك.، ويرجع ذلك أساسًا إلى تكاليف الموظفين، مما يعكس استثمار البنك المستمر في رأس المال البشري.

وارتفع إجمالي قروض العملاء بمقدار 319 مليون د.ك. أو ما نسبته 7%. وحافظ النمو على متانته في قطاع الأفراد حيث ارتفع بنحو 272 مليون د.ك. أو ما نسبته 14%. بينما ارتفع نمو قطاع الشركات بما يقارب 47 مليون د.ك. أو ما نسبته 2% بنهاية عام 2022.

وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة للبنك 1.1% في نهاية السنة 2022 بعد أن كانت 0.9% في نهاية سنة 2021. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال البنك لديه مخصصات وفيرة، مما أدى إلى نسبة تغطية قوية للقروض غير المنتظمة بواقع 504% بما في ذلك إجمالي المخصصات والضمانات بنهاية عام 2022.

وفي نهاية عام 2022، بلغ إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية 313 مليون د.ك. مقارنة بمبلغ 190 مليون د.ك. من المخصصات المطلوبة بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية للتقارير المالية. وبالتالي، يحتفظ البنك بمخصصات إضافية تبلغ 124 مليون د.ك. وتمثل 39% من إجمالي المخصصات. وهذه هي السنة الخامسة على التوالي منذ بدء تطبيق المعيار رقم 9 من المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتجاوز فيها المخصصات الإضافية للتسهيلات الائتمانية مبلغ 100 مليون د.ك.

وبلغت الشريحة الأولى لرأس المال 14.21% كما في 31 ديسمبر 2022 أي أعلى بنحو 371 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي البالغ 10.5%. كما بلغت نسبة كفاية رأس المال في البنك 16.39% كما في 31 ديسمبر 2022، أي أعلى بنحو 389 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي البالغ 12.5%.

كما في نهاية السنة 31 ديسمبر (المبلغ بالمليون د.ك. باستثناء الأسهم والنسب).

أبرز المؤشرات المالية	2022	2021	أفضل/(اسوأ) في 2022 مقارنةً 2021
بيان الدخل			
صافي إيرادات الفوائد	**142**	132	%7
الإيرادات من غير الفوائد	**39**	38	%3
الإيرادات التشغيلية	**181**	170	%6
المصروفات التشغيلية	**86**	78	(%10)
الربح التشغيلي	**95**	92	%3
المخصصات / خسائر انخفاض القيمة	**30**	48	%37
صافي الربح	**62**	42	%47
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	**19**	13	%46
أرباح نقدية للسهم (فلس)*	**10**	7	%43
الميزانية العمومية			
إجمالي القروض والسلف للعملاء	**5,158**	4,838	%7
إجمالي الموجودات	**6,851**	6,556	%5
ودائع العملاء	**4,247**	4,304	(%1)
إجمالي حقوق الملكية	**720**	666	%8
متوسط سعر السهم اليومي (فلس)	**327**	235	%39
أبرز النسب المالية			
العائد على متوسط حقوق الملكية	**%9.0**	%6.5	250 نقطة أساس
العائد على متوسط الموجودات	**%0.9**	%0.7	20 نقطة أساس
صافي هامش الفائدة	**%2.1**	%2.1	-
نسبة القروض غير المنتظمة	**%1.1**	%0.9	(20 نقطة أساس)
المخصصات وخسائر انخفاض القيمة / متوسط إجمالي الموجودات	**%0.4**	%0.8	40 نقطة أساس
نسبة الشريحة الأولى من رأس المال	**%14.21**	%14.46	(25 نقطة أساس)
نسبة كفاية رأس المال	**%16.39**	%16.72	(33 نقطة أساس)

*تخضع توزيعات الأرباح النقدية المقترحة لعام 2022 لموافقة الجمعية العامة للمساهمين المقرر عقدها في مارس 2023.

كلمة رئيس المدراء الماليين

دراسة وتحليل الإدارة

يوضح الرسم البياني أدناه التغيرات الرئيسية في صافي الربح من 2021 إلى 2022 (بالمليون د.ك.):

تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 9

قام بنك الكويت المركزي باعتماد تطبيق المعيار رقم 9 من المعايير الدولية للتقارير المالية على التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2018. وكما في نهاية العام 2022، بلغ إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية لبنك الخليج 313 مليون د.ك. اي اعلى من متطلبات المعيار الدولي رقم 9 بمقدار 124 مليون د.ك.

مقارنة بين إجمالي المخصصات و خسائر الائتمان المتوقعة على إجمالي التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية للتقارير المالية (مليون د.ك.)	2022	2021
مخصصات التسهيلات النقدية	**294**	282
مخصصات التسهيلات غير النقدية	**19**	19
إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية (أ)	**313**	300
الخسائر الائتمانية المتوقعة جراء المعيار رقم 9 على التسهيلات الائتمانية (ب)	**190**	189
الزيادة في إجمالي المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار رقم 9 على التسهيلات الائتمانية (ج = أ – ب)	**124**	112
المخصصات الإضافية كنسبة مئوية من إجمالي المخصصات (ج/أ)	**%39**	%37

جودة الأصول

انخفض مجموع التكاليف الائتمانية في 2022، والتي تعرف بالمخصصات المحددة بالإضافة إلى عمليات الشطب بمقدار، 10 مليون د.ك. أو18% عن 2021.

وبلغ إجمالي تكاليف الائتمان مضافاً إليها خسائر انخفاض القيمة 30 مليون د.ك. في عام 2022 مما يمثل 0.4% من متوسط إجمالي الموجودات، مقارنة بنسبة 0.8% في عام 2021.

المخصصات / خسائر انخفاض القيمة (مليون د.ك.)	2022	2021	التغيير
المخصصات المحددة	**33**	56	23
عمليات الشطب	**13**	0.5	(12.5)
إجمالي تكاليف الائتمان	**46**	56	10
المبالغ المستردة	**(21)**	(12)	9
خسائر انخفاض القيمة	**0.1**	0.1	0
إجمالي تكاليف الائتمان/خسائر انخفاض القيمة	**25**	44	19
النسبة المئوية لمتوسط الموجودات	**%0.37**	%0.69	
المخصصات العامة	**5**	4	(1)
إجمالي المخصصات /خسائر انخفاض القيمة	**30**	48	18
المخصصات /خسائر انخفاض القيمة (كنسبة مئوية من متوسط إجمالي الموجودات)	**%0.44**	%0.75	
التكاليف الائتمانية	**25**	44	19
النسبة المئوية لمتوسط إجمالي القروض	**%0.49**	%0.95	

03

الحوكمة

مجلس الإدارة

جاسم مصطفى بودي

رئيس مجلس الإدارة
رئيس لجنة الالتزام والحوكمة
رئيس لجنة الائتمان والاستثمار

تاريخ التعيين:

- رئيس مجلس الإدارة، 4 مارس 2020 إلى الوقت الحاضر
- عضو مجلس الإدارة، 17 مارس 2012 إلى 3 مارس 2020

الخبرة العملية:

- نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي الشركة المتكاملة القابضة، ش.م.ك.ع.، الكويت
- عضو مجلس الإدارة سابقاً، شركة الكويت للتأمين، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، الشركة الكويتية الصينية للاستثمار، الكويت
- رئيس المدراء للعمليات سابقاً، مجموعة شركات بودي، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، شركة أسمنت الهلال، الكويت
- رئيس مجلس الإدارة سابقاً، شركة مجموعة النقل والتخزين، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، شركة طيران الجزيرة

علي مراد بهبهاني

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ التعيين:

- نائب رئيس مجلس الإدارة، 15 مارس 2013 إلى الوقت الحاضر
- عضو مجلس الإدارة، 11 ابريل 2009 – 14 مارس 2013

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس آداب لغة انجليزية، جامعة الكويت

الخبرة العملية:

- رئيس مجلس إدارة شركة الكويت للتأمين
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية
- رئيس مجموعة شركات مراد يوسف بهبهباني
- عضو مجلس إدارة شركة الألبان الكويتية الدنماركية
- عضو مجلس إدارة شركة السينما الكويتية الوطنية – سابقاً
- عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب والخدمات النفطية – سابقاً

عمر حمد العيسى

عضو مجلس الإدارة
نائب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت
نائب رئيس لجنة الائتمان والاستثمار

تاريخ التعيين:

- 11 إبريل 2009

المؤهلات العلمية:

- ليسانس الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت

الخبرة العملية:

- صاحب مكتب العيسى وشركاه للمحاماة
- رئيس جمعية المحامين الكويتية – سابقاً
- رئيس لجنة القبول بجمعية المحامين الكويتية – سابقاً
- رئيس لمركز التحكيم بجمعية المحامين الكويتية – سابقاً
- رئيس لجنة التطوير والتدريب بجمعية المحامين الكويتية – سابقاً
- رئيس مجموعة التكويت في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة – سابقاً
- رئيس مجلس إدارة شركة المشروعات السياحية الكويتية، مصر – سابقاً
- عمل مستشار في الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي – سابقاً
- عضو مجلس الإدارة في الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم سابقاً (من 2015 حتى 2021)
- عضو مؤسس في جمعية الشفافية الكويتية
- عضو مؤسس في جمعية حماية المال العام

مجلس الإدارة

بدر ناصر الخرافـي

عضو مجلس الإدارة
نائب رئيس لجنة المخاطر

تاريخ التعيين:

- 17 مارس 2012

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية، جامعة الكويت، الكويت
- درجة الماجستير من كلية لندن لإدارة الأعمال، لندن، إنجلترا
- أنهى السيد/ بدر عامين من برنامج الدكتوراه في إدارة الأعمال لدى كلية الدراسات العليا والجامعية للأعمال (Instituto de Empressa) في مدريد، إسبانيا

الخبرة العملية:

- لدى السيد/ بدر خبرة تمتد لأكثر من عشرين عاماً في القطاع المالي والمصرفي والصناعي بالإضافة إلى قطاع الاتصالات
- بدأ مسيرته المهنية مهندساً بمؤسسة البترول الكويتية لسنة وبعدها التحق بمجموعة الخرافي، حيث تقلد فيها العديد من المناصب القيادية إلى أن وصل لمنصبه الحالي كعضو في اللجنة التنفيذية في القطاع الصناعي للمجموعة
- السيد/ بدر عضو بالعديد من مجالس إدارات مؤسسات مالية وصناعية واتصالات محلية وإقليمية ودولية أبرزها:
- نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات المتنقلة ش.م.ك. (مجموعة زين)، الكويت
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتصالات المتنقلة السعودية (زين السعودية)
- رئيس مجلس إدارة شركة الخليج للكيبلات والصناعات الكهربائية، الكويت
- رئيس مجلس إدارة مؤسسة إنجاز الكويت، الكويت
- عضو مجلس إدارة بالمجلس استشاري الشرق الأوسط "بنك كوتس وشركاه" في المملكة المتحدة
- عضو مجلس إدارة شركة المرطبات التجارية (كوكا كولا)، الكويت
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة دياموند موتورز العالمية للسيارات (سيارات متسوبيشي)، مصر
- عضو مجلس إدارة شركة الصلب البحرينية، ش.م.ب.، البحرين
- عضو مجلس إدارة فولاذ القابضة ش.م.ب.، البحرين
- عضو مجلس إدارة جمعية الصداقة الكويتية البريطانية
- عضو في مجلس مفوضية اللاجئين للاستدامة في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "مجلس الإستدامة"
- عضو مجلس إدارة ورئيس اللجنة التنفيذية في بورصة الكويت
- رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية، الكويت
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن (HEISCO)، الكويت
- عضو مجلس إدارة شركة مينتور العربية، لبنان
- في سبتمبر من عام 2019، أبرمت شركة BNK Automotive التي يمتلكها السيد/ بدر الخرافي اتفاقية وكالة فولفو الجديدة في الكويت، مما جعلها المستورد الحصري الجديد لسيارات فولفو. وفي عام 2022 حصلت شركة BNK Automotive على حقوق الامتياز لشركة Polestar
- في عام 2020، استحوذت شركة BNK Motion التي يمتلكها السيد/ بدر الخرافي على حقوق الامتياز لمجموعة Piaggio Group ووكالة Vanderhall Motor Works

عبدالله ساير الساير

عضو مجلس الإدارة
نائب رئيس لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:

- 27 مارس 2021

المؤهلات العلمية:

- درجة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال (تخصص تمويل)، من جامعة باري، ميامي، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال (تخصص تمويل)، بامتياز مع مرتبة الشرف (مع مرتبة الشرف العليا) من جامعة باري، ميامي، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرة العملية:

- عضو مجلس إدارة في مجموعة الساير — منذ عام 2022 حتى الآن
- عضو مجلس إدارة في بيان للأسنان — منذ عام 2019 حتى الآن
- عضو مجلس إدارة في Credit One — منذ عام 2018 حتى الآن
- مدير أول لدى مجموعة الساير – شركة الداو القابضة — منذ عام 2015 حتى الآن
- محلل مالي في شركة إنجازات للتنمية العقارية سابقاً. — منذ عام 2013 حتى 2015
- محلل سابق في شركة بدر العبدالجادر وشركاه (راسل بيدفورد العالمية) — منذ عام 2012 حتى 2013
- مساعد سابق في شركة كونسلت الدولية، الكويت — (2012)
- السيد/ عبد الله له دوراً هاماً لدى مجموعة الساير في توظيف الأموال في مجالات التعليم والرعاية الصحية والخدمات المصرفية نظراً لتمتعه بما يزيد عن 10 سنوات من الخبرة في قطاعي التمويل والاستثمار. كما كان له دوراً فعالاً في إدخال التقنيات الجديدة كجزء من عملية التحول الرقمي في مجموعة الساير

مجلس الإدارة

د. فواز محمد العوضي

عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
عضو لجنة الائتمان والاستثمار

تاريخ التعيين:

- 7 أغسطس 2019

المؤهلات العلمية:

- دكتوراه في القانون المدني – جامعة واشنطن في سانت لويس – الولايات المتحدة الامريكية (مايو 2021)
- ماجستير في القانون الخاص – جامعة كاليفورنيا، بيركلي – الولايات المتحدة الامريكية (مايو 2016)
- دبلوم عالي – جامعة بوسطن – الولايات المتحدة الامريكية (مايو 2015)
- ليسانس حقوق – جامعة الكويت (يونيو 2007)

الخبرة العملية:

- الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية – مجموعة صناعات الغانم (يوليو 2020 – حتى الآن)
- أستاذ القانون المدني المساعد – قسم القانون – كلية الدراسات التجارية (يونيو 2016 – حتى الآن)
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تخزين للمستودعات والمخازن ش.م.ك(م) (أغسطس 2021 – حتى الآن)
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة إيجاري العقارية ش.م.ك(م) (نوفمبر 2021 – حتى الآن)
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة صناعات الغانم ش.م.ك(م) (يناير 2021 – حتى الآن)
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة صناعات الغانم القابضة ش.م.ك (سابقاً الأمانة الكويت القابضة ش.م.ك(م)) (يناير 2021 – حتى الان)
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة اكس سايت للتجارة العامة ش.م.ك (م) (مارس 2022 – حتى الان)
- مدير في مجلس إدارة شركة الغانم الدولية للأغذية ذ.م.م المملكة العربية السعودية (نوفمبر 2021 – حتى الآن)
- مدير في مجلس إدارة شركة كيربي للمقاولات ذ.م.م (نوفمبر 2021– حتى الآن)
- مدير في مجلس إدارة شركة القمة العالمية للتطوير العقاري ذ.م.م (نوفمبر 2021– حتى الآن)
- نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية – مدير فريق التقاضي – مجموعة صناعات الغانم (يونيو 2016 – يوليو 2020)
- مستشار قانوني – مجموعة صناعات الغانم (ديسمبر 2008 – أغسطس 2014)
- مدير في مجلس المدراء لشركة أتارة للاستثمار ش.ذ.م.م – الامارات العربية المتحدة (2020 حتى الآن)
- أمين عام مجلس إدارة الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام (2018 – حتى الآن)

براك عبد المحسن العصفور

عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة المخاطر

تاريخ التعيين:

- 31 أكتوبر 2020

المؤهلات العلمية:

- درجة الإجازة في إدارة الأعمال (تخصص تمويل)، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ براك بخبرة طويلة في مجال الاستثمارات الدولية
- مديراً لفرع ثم مديراً في إدارة التسهيلات الائتمانية ببنك الكويت والشرق الأوسط، الكويت (1985– 1989)
- انتقل للعمل بالقطاع الخاص منذ عام 1989
- عضو في مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة وتجارة الجبس عام 1993 ثم نائباً لرئيس مجلس الإدارة منذ 2004 وحتى الآن
- العضو المنتدب لشركة توزيع إطارات بريجستون ذ.م.م. منذ 1992 وحتى الآن
- مدير شركة المصنع السعودي لصناعة عزل الأنابيب (ش.ش.و) – المملكة العربية السعودية (2019 – حتى الآن)
- مدير في مجلس المدراء لشركة قتيبة يوسف الغانم وشركاه للتجارة (ش.ش.و) – المملكة العربية السعودية (2018 – حتى الآن)
- مدير في مجلس المدارء لشركة السعودية الأولى لصناعة المواد العازلة والمنشآت الحديدية (ذ.م.م) – المملكة العربية السعودية (2018 – حتى الآن)
- مدير في مجلس المدراء في شركة باستور للتجارة (ذ.م.م) – الامارات العربية المتحدة (2018 – حتى الآن)
- رئيس مجلس إدارة الأمانة للإستثمار (ش.م.ك) مقفلة (2012)
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الكويت لصناعة المواد العازلة "كيمكو" ش.م.ك (مقفلة) (2012–2014)
- عضو مجلس إدارة شركة صناعات الأمانة (ش.م.ك) مقفلة (2010 – 2014)
- عضو مجلس إدارة شركة نايل سيتي – جمهورية مصر العربية (2012 – 2014)
- مدير عام شركة شمسين الدولية للتجارة العامة والمقاولات (ذ.م.م) (2011 – 2014)
- عضو جمعية المحامين الكويتية (2007 – 2014)

مجلس الإدارة

ريـم عبد الله الصالح

عضو مجلس الإدارة المستقل
عضو لجنة التدقيق
عضو لجنة الالتزام والحوكمة

تاريخ التعيين:

- 25 يونيو 2022

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في المحاسبة من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسة – جامعة الكويت

الخبرة العملية:

- عضو مجلس إدارة شركة الخليج للتفتيش الدولية وتشغل منصب الرئيس التنفيذي منذ عام 2015. وكانت قد انضمت للعمل لدى هذه الشركة في عام 2003 كمديرة تطوير الأعمال، وخلال فترة عملها أعادت تأسيس وتطوير العديد من الإدارات والعمليات
- عضو مجلس إدارة مستقل في شركة انجازات للتنمية العقارية ش.م.ك
- ومنذ عام 2018، تشغل منصب مدير إضافي لدى شركة AlShamali Pvt. Ltd (الهند) وشركة Ever Win HR Consultants Pvt. (الهند)
- تقدم السيدة/ ريم الخدمات الاستشارية لمجموعة مساعد الصالح منذ عام 2015
- رئيس مجلس إدارة شركة كيان الدولية للإنشاءات سابقاً
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة خدمات الكومبيوتر الكويتية
- نائب الرئيس لدى مجلس إدارة مؤسسة داتا بلس منذ عام 2018
- السيدة/ ريم عضو في ACI فرع الكويت، والجمعية الاقتصادية الكويتية وجمعية المحاسبين والمراج

أحمد محمد البحر

عضو مجلس الإدارة المستقل
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ التعيين:

- 31 أكتوبر 2020

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في علوم إدارة الأعمال، من جامعة جنوب أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرة العملية:

- الرئيس التنفيذي سابقاً للشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (الكويت)
- رئيس مجلس إدارة سابقاً للشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (البحرين وعُمان)
- شريك مسؤول سابقاً لمجموعة التسويات في شركة المستثمر الدولي
- مدير أول سابقاً لإدارة التسويات في الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية
- مديراً سابقاً لإدارة القروض الاستهلاكية في الشركة العربية الأوروبية للإدارة المالية (عارف)
- رئيس مجلس إدارة شركة البحرين الاولى سابقاً
- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للتنظيف سابقاً

د. عبدالرحمن محمد الطويل

عضو مجلس الإدارة المستقل
رئيس لجنة المخاطر
نائب رئيس لجنة الالتزام والحوكمة

تاريخ التعيين:

- 27 مارس 2021

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في العلوم في الهندسة الكيميائية، من جامعة كولورادو في بولدر، الولايات المتحدة الأمريكية
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال، من جامعة كولورادو في بولدر، الولايات المتحدة الأمريكية
- درجة الدكتوراه في الفلسفة في إدارة الأعمال – التمويل، من جامعة كولورادو في بولدر، الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرة العملية:

- أستاذ مساعد في قسم التمويل والمنشآت المالية في كلية العلوم الادارية بجامعة الكويت
- د. عبد الرحمن نشطاً جداً في مهنة التدريس الأكاديمي لمدة تزيد عن 8 سنوات. عقد خلال حياته المهنية العديد من الندوات المهنية وورش العمل وبرامج التطوير
- قدم مساهمات فكرية في مجال التمويل وحوكمة الشركات في العديد من أوراق البحثية
- مستشار رئيس جهاز المراقبين الماليين من عام 2019

طلال علي الصايغ

عضو مجلس الإدارة المستقل
رئيس لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:

- 12 سبتمبر 2021

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في المحاسبة والتدقيق، جامعة الكويت، الكويت
- درجة الماجستير التنفيذية في إدارة الأعمال، من الجامعة الأمريكية في بيروت، الجمهورية اللبنانية

الخبرة العملية:

- مستشار سابق لدى البنك الأهلي الكويتي لقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية
- الرئيس السابق لوحدة الاستخبارات المالية الكويتية، الكويت
- نائب مدير إدارة الرقابة الميدانية في بنك الكويت المركزي سابقاً
- محلل ائتمان أول سابقًا لدى بنك الخليج، الكويت

الإدارة التنفيذية

أنطوان ضاهر

الرئيس التنفيذي

تاريخ التعيين:

• 7 يوليو 2013

المؤهلات العلمية:

• شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة ولاية كليفلاند – الولايات المتحدة الأمريكية

• شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كيس ويسترن ريزيرفز، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرة العملية:

• يتمتع السيد/ أنطوان بما يزيد عن 20 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية المحلية والدولية

• شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي حيث كان مسؤول عن الخدمات المصرفية للشركات والإستثمار لبنك الخليج

• ترأس في السابق مجموعة الخدمات المصرفية المحلية للشركات لدى كل من بنك الكويت الوطني وناشيونال سيتي بنك، أوهايو، حيث ركز على الخدمات المصرفية الإستثمارية والتمويل المنظم

وليد خالد مندني

نائب الرئيس التنفيذي

تاريخ التعيين:

• 5 سبتمبر 2021

المؤهلات العلمية:

• شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة أريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية – 1992

• برنامج تنفيذي في إدارة المشاريع والقيادة من جامعة كورنيل في الولايات المتحدة الأمريكية – 2011

• دورة تدريبية متخصصة في استراتيجيات صنع القرار من كلية هارفارد للأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية – 2015

• برنامج تنفيذي في قيادة التغيير والتجديد التنظيمي في كلية هارفارد للأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية – 2018

الخبرة العملية:

• يتمتع السيد/ وليد بما يزيد عن 25 عاماً من الخبرة في مناصب قيادية تتمثل في الخدمات المصرفية الخاصة، والخدمات المصرفية للأفراد، وإدارة الثروات في بيت التمويل الكويتي، و بنك بي إن بي باريبا في الكويت، و البنك الأهلي المتحد في البحرين

• عضو مجلس إدارة شركة كي نت، ورئيس لجنة التدقيق 2022 حتى تاريخ

• عضو مجلس إدارة في بيتك كابيتال، وعضو في لجنة إدارة المخاطر 2017 حتى 2021

• نائب رئيس مجلس إدارة ترك كابيتال القابضة وعضو مجلس إدارة 2015 حتى 2021

راغوناندان مينون

نائب الرئيس التنفيذي بالوكالة

تاريخ التعيين:

• 15 مايو 2016

المؤهلات العلمية:

• شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة مدراس

• شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية زافيير لإدارة الأعمال، الهند

• زميل معهد محاسبة التكاليف في الهند

• زميل معتمد لدى المعهد الهندي للمصرفيين

الخبرة العملية:

• يتمتع السيد/ راغونداندان بما يزيد عن 35 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية والمالية

• شغل في السابق مناصب إدارية عليا لدى ستاندارد تشارترد بنك في كل من لندن، ونيويورك، وسنغافورة، ومومباي. كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التابعة لبنك ستاندرد تشارترد ش.ع.م في كوريا ونيجيريا وايرلندا

ديفيد تشالينور

رئيس المدراء الماليين

تاريخ التعيين:

• 14 ابريل 2021

المؤهلات العلمية:

• درجة جامعية في الاقتصاد مع مرتبة الشرف من جامعة نيوكاسل – المملكة المتحدة

• زميل معتمد لدى معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا ووايلز

• محاسب قانوني مؤهل لدى شركة برايس ووتر هاوس في لندن – المملكة المتحدة

الخبرة العملية:

• يتمتع السيد/ ديفيد بما يزيد عن 25 عاماً من الخبرة في مجال قطاع الخدمات المالية والمصرفية

• عمل سابقاً في منصب رئيس المدراء الماليين لدى بنك الدوحة في قطر لمدة 12 عامًا

• شغل العديد من المناصب في مؤسسات مالية مرموقة في أستراليا

• عضو في معهد مدراء الشركات في أستراليا

الإدارة التنفيذية

عبد الرحمن الَسداح

رئيس مدراء المخاطر بالوكالة

تاريخ التعيين:

- 21 سبتمبر 2003

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في المحاسبة، جامعة الكويت
- برنامج تنفيذي في تطوير القيادة، كلية هارفارد للأعمال

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ عبد الرحمن بما يزيد عن 17 سنة من الخبرة في الخدمات المصرفية للشركات وتمويل الشركات
- شغل سابقا منصب نائب رئيس مدراء المخاطر لدى بنك الخليج
- شغل سابقا منصب نائب مدير عام إدارة هيكلة التمويل ومعالجة المدونيات المتعثرة لدى بنك الخليج
- شغل في السابق منصب عضو مجلس الإدارة لدى الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك)
- قام بقيادة، والمشاركة بقيادة، العديد من عمليات هيكلة الديون وعمليات الدمج والاستحواذ

علي الفرس

رئيس المدققين الداخليين

تاريخ التعيين:

- 20 سبتمبر 2003

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس في اللغة الإنجليزية من جامعة الكويت، الكويت
- شهادة مدقق معتمد على أساس المخاطر (CRBA)
- شهادة مسؤول امتثال معتمد (CCO)
- برنامج الإدارة العامة (GMP27) من كلية هارفارد للأعمال في بوسطن، الولايات المتحدة الامريكية.
- برنامج القادة الناشئين في كلية لندن للأعمال، المملكة المتحدة

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ علي الفرس أكثر من 19 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي و تحديداً في بنك الخليج. وعلى دراية جيدة بالضوابط الداخلية والامتثال والسياسات والإجراءات مع معرفة قوية بجوانب إدارة المخاطر. علاوة على ذلك، فإن إدارة وظيفة التدقيق الداخلي وفقًا لمنهجية التدقيق الداخلي، والنهج القائم على تقييم المخاطر، وفعالية الضوابط الداخلية، والتوصية بإجراءات لتحسين كفاءة الضوابط والتوافق مع توجيهات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وكذلك معايير التدقيق الداخلي

أحمد الدويسان

مدير عام - الخدمات المصرفية للشركات

تاريخ التعيين:

- 1 سبتمبر 2001

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة نورث ايسترن في بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية
- شهادة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ أحمد بما يزيد عن 21 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية للشركات
- شغل في السابق منصب نائب مدير عام إدارة معالجة المديونيات المتعثرة – وحدة هيكلة التمويل ونائب مدير عام إدارة الأسواق المالية – الأسهم والعقارات لدى بنك الخليج
- شغل في السابق منصب عضو مجلس الإدارة – الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك)، رئيس لجنة المخاطر والتدقيق

محمد القطان

مدير عام - الخدمات المصرفية الشخصية

تاريخ التعيين:

- 19 أغسطس 2014

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في الإحصاء وبحوث العمليات من جامعة الكويت، الكويت
- درجة الماجستير في الإدارة الاستراتيجية من جامعة ماستريخت لإدارة الأعمال

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ محمد بما يزيد عن 22 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية والمالية.
- شغل سابقاً مناصب قيادية لدى شركة التسهيلات التجارية
- عضو مجلس إدارة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (PIFSS) ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر، ورئيس لجنة العجز الإكتواري
- عضو مجلس إدارة في شركة شبكة المعلومات الائتمانية (Ci-Net)
- شغل سابقا نائب رئيس مجلس إدارة في شركة الأولوية للسيارات
- شغل سابقاً عضو مجلس إدارة في الشركة الأولى للوساطة المالية

الإدارة التنفيذية

سامي محفوظ

مدير عام – إدارة الخزينة

تاريخ التعيين:

- 6 مارس 2018

المؤهلات العلمية:

- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الروح القدس في لبنان
- أكمل برامج قيادية وتقنية مكثفة

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ سامي بما يزيد عن 25 عاماً من الخبرة المصرفية بعدة بنوك دولية رائدة في المنطقة
- عمل سابقاً في بنك ستاندرد تشارترد، مركز دبي المالي العالمي على رأس مجموعة تغطية القطاع العام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتولى سابقاً مجموعة متنوعة من المناصب في الأسواق المالية في الإمارات العربية المتحدة والبحرين ولبنان، كان آخرها رئيساً للأسواق المالية في الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي. وكان قد بدأ مسيرته المهنية في بنك HSBC لبنان

هاني العوضي

مدير عام الاستثمارات

تاريخ التعيين:

- 1 اغسطس 2022

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية فرانك ج. زارب للأعمال في جامعة هوفسترا، الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرة العملية:

- خبرة تزيد عن 20 عاماً في مجال الاستثمار محلياً ودولياً قبل الانضمام إلى بنك الخليج
- قبل انضمامه إلى بنك الخليج، شغل العوضي منصب رئيس الصناديق المدارة ورئيس أسهم دول مجلس التعاون الخليجي بالوكالة لدى مؤسسة الخليج للاستثمار حيث كان مسؤولاً عن إدارة الاستثمارات الدولية في صناديق التحوط، والأسهم الخاصة، والعقارات، والبنية التحتية، وغيرها
- وخلال مسيرته المهنية، شغل عدة مناصب قيادية لدى العديد من المؤسسات المالية الكبرى بما فيها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وشركة (Albourne Partners)، وشركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبال). كما كان عضو مجلس إدارة في كل من شركة شمال الزور، وشركة وفرة في نيويورك، وشركة العزل لإنتاج الكهرباء في البحرين

سلمى الحجاج

مدير عام – الموارد البشرية

تاريخ التعيين:

- 1 فبراير 2013

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة الكويت، الكويت
- شهادة الماجستير في الإدارة التنظيمية من جامعة فينكس، أريزونا، الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرة العملية:

- تتمتع السيدة/ سلمى بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية
- شغلت في السابق عدة مناصب رئيسية في مجال الموارد البشرية في القطاع النفطي في كل مؤسسة البترول الكويتية وشركة البترول العالمية بالإضافة الي عملها في مؤسسة الخليج للاستثمار
- عضوة في مجلس أمناء الجمعية العربية للموارد البشرية (ASHRM)
- عضو في مجلس اداره انجاز – جمعية غير ربحية تهدف الى تطوير الشباب
- عضو دائم في الجمعية الدولية للسيدات المهنيات
- مدرب محترف معتمد من الاتحاد الدولي للتدريب ومن أكاديمية المدربين

منى منصور

مدير عام – الخدمات المساندة للعملاء

تاريخ التعيين:

- 15 أغسطس 2004

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت، الكويت
- شهادة برنامج القياديين الناشئين من كلية لندن للأعمال، المملكة المتحدة

الخبرة العملية:

- تتمتع السيدة/ منى بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية
- شغلت في السابق مناصب عدة لدى بنك الكويت الوطني لمدة عشرين عاماً حصلت خلالها على خبرات متنوعة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والبطاقات، وخدمة العملاء، والعمليات
- تعد أحد كبار المساهمين الذين يقودون "مشروع التحول لبنك الخليج"

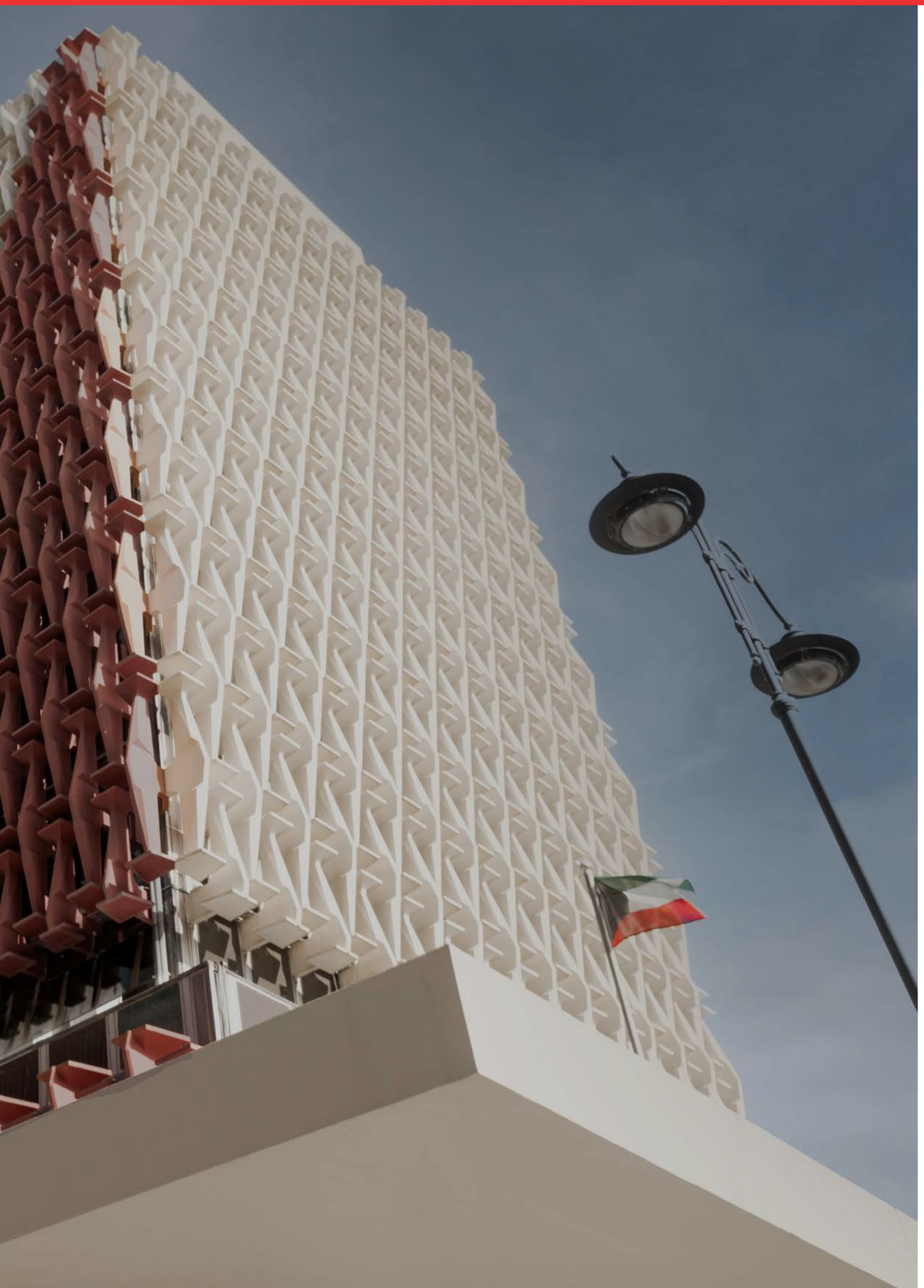

الإدارة التنفيذية

ضاري البدر، CFA

مدير عام - الشؤون المؤسسية وأمين سر مجلس الإدارة

تاريخ التعيين:

- 21 أكتوبر 2019

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في العلوم الإدارية والهندسة الميكانيكية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، كمبردج، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية كولومبيا لإدارة الأعمال، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
- محلل مالي معتمد

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ ضاري بما يزيد عن 20 عاماً من الخبرة في مجال الأعمال والقطاع المصرفي
- شغل سابقاً منصب رئيس الشؤون المؤسسية للمجموعة في صناعات الغانم
- عمل لدى عدد من المؤسسات العالمية والإقليمية، مثل جي بي مورغان، سيتي جروب، مجموعة دبي المالية، وبنك الكويت الوطني
- رئيس مجلس إدارة شركة أسيا كابيتال الاستثمارية

شهزاد انجوم

مدير عام - تكنولوجيا المعلومات

تاريخ التعيين:

- 1 اغسطس 2019

المؤهلات العلمية:

- شهادة بكالوريوس في علوم الكمبيوتر من معهد نيوبورت في باكستان
- ماجستير إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال في المملكة المتحدة

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ شهزاد بما يزيد عن 23 عاماً من الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات
- يتمتع السيد/ شهزاد بما يزيد عن 16 عاماً من تقديم حلول تكنولوجيا المعلومات لشركات الخدمات المالية الرائدة مثل بنك الخليج، شركة الامانة المالية، وهي شركة رائدة في تمويل السيارات في الكويت. عناية للتأمين، شركة تأمين رائدة وائتمان الغانم السهل
- شغل مناصب عليا مختلفة وعمل كمدير معلومات المجموعة في صناعات الغانم

الحوكمة

المقدمة

تعتبر الحوكمة الجيدة والفعالة بمثابة أداة أساسية لتعزيز الأداء الاقتصادي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص. وبصفته واحداً من البنوك الكبرى في الكويت، يلتزم بنك الخليج ("البنك") بتحقيق أعلى المستويات وأفضل المعايير والممارسات في مجال الحوكمة ونزاهة الأعمال والكفاءة المهنية. ويتماشى إطار الحوكمة المعتمد من قبل مجلس الإدارة مع أهداف البنك الإستراتيجية ويخضع للنموذج الذي وضعه بنك الكويت المركزي ولوائح الجهات الرقابية الأخرى ومبادئ الحوكمة في إطار اتفاقية بازل.

الحوكمة هي بمثابة النهج الشامل للإدارة والتنظيم داخل الشركة والتي، إذا تم توجيهها بطريقة شاملة، يمكن أن تُحدث فرقاً كبيراً في نجاح الأعمال واستدامتها على المدى الطويل. وبإمكان البنك، من خلال تطبيق إستراتيجية قوية لإدارة المخاطر وإطار حوكمة سليم، اتخاذ قرارات سليمة تعود عليه بالفائدة وكذلك تعزيز الثقة العامة في عملياته وحماية حقوق أصحاب المصالح.

ويقترن التزام البنك بمبادئ ومعايير الحوكمة بشكل كبير مع أداء الأعمال التي يتم تطبيقها على جميع المستويات. وفي سعيه لتقديم مثالاً رائداً لثقافة حوكمة شاملة، يلتزم البنك بشدة بتطبيق القوانين المعمول بها وتعليمات بنك الكويت المركزي بهذا الخصوص.

ويؤكد هيكل البنك في مجال الحوكمة على المشاركة الفعالة لمجلس الإدارة في مراقبة أداء الإدارة التنفيذية وأنشطة البنك ككل. ويتم التركيز على مسؤولية مجلس الإدارة في تعزيز الثقة العامة في إدارة البنك، مع الأخذ بالاعتبار، في سياق تعظيم إيرادات وأرباح البنك، تأثير المخاطر على مصالح العملاء وأصحاب المصالح والسلامة المالية للبنك. كما يؤكد الهيكل على الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مع اعتماد التوازن والدقة في هذا الصدد.

ويركز هيكل الحوكمة في بنك الخليج على اختيار الإستراتيجيات الفعالة وسياسات إدارة المخاطر، والطريقة المثلى في تخصيص الصلاحيات ومراقبتها وتطبيق مبدأ المساءلة للإدارة في إطار حماية مصالح أصحاب المصالح وذلك من خلال عمليات الإفصاح الشفافة والدقيقة. وعلاوة على ذلك، يلتزم البنك بشدة بكافة المتطلبات الرقابية في ممارسة أعماله بالإضافة إلى المشاركة الإيجابية والحيوية في المجتمع.

ويسعى بنك الخليج باستمرار إلى دعم حقوق أصحاب المصالح على أفضل وجه بما فيهم المساهمين والعملاء والموظفين والجمهور بشكل عام.

الالتزام بتعليمات الحوكمة الصادرة من بنك الكويت المركزي:

تحدد هذه التعليمات تسعة محاور أساسية لمبادئ الحوكمة السليمة وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي وتعديلاتها: وتشمل ما يلي:

1. مجلس الإدارة
2. القيم المؤسسية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة
3. الإدارة التنفيذية
4. إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية
5. نظام وسياسة منح المكافآت
6. الإفصاح والشفافية
7. البنوك ذات الهياكل المعقدة
8. حماية حقوق المساهمين
9. حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح

وقد قام البنك بوضع السياسات والأدلة والإرشادات اللازمة التي تتوافق بشكل كامل مع المحاور التسعة. كما قام البنك، وتحت إشراف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، بإنشاء هيكل قوي وسليم للحوكمة وبإرساء عمليات وإجراءات شفافة للحوكمة.

ومن خلال تطبيق ما ورد أعلاه، يضمن البنك مواصلة التزامه بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بالحوكمة. وعلاوة على ذلك، يتم تعزيز مبادئ الحوكمة لدى مختلف أصحاب المصالح، بما في ذلك الجهاز الرقابي، والمساهمين ومجتمع الأعمال.

تعريف أصحاب المصالح:

وفقاً لأفضل الممارسات، فإن صاحب المصلحة هو الطرف الذي لديه مصلحة في الشركة ويمكنه أو يؤثر أو يتأثر بنشاط الأعمال في الشركة. وتعتبر الكيانات أو الأشخاص التالية أصحاب المصالح الرئيسيين في البنك:

1. العملاء والمودعين
2. المساهمين
3. السلطات الرقابية
4. مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
5. الموظفين
6. الموردين وجهات تقديم الخدمات
7. البنوك المحلية والمراسلة
8. المجتمع الذي يعمل فيه البنك

سياسات وإجراءات الحوكمة:

يمتلك بنك الخليج إطاراً شاملاً للحوكمة يهدف إلى الموازنة بين أهدافه الطموحة، من جهة، وبين الالتزام بالحوكمة المحلية والدولية وأنظمة الالتزام الرقابي، من جهة أخرى. ويؤمن كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إيماناً راسخاً بأن الحوكمة يجب أن تخضع دائماً للمراجعة والتقييم المستمرين بغية رفع مستوى المعايير المعتمدة للحوكمة.

ويقوم البنك بتنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات الواضحة وسهلة الاستخدام والتي ترسخ وتعزز الحوكمة السليمة. وتتضمن هذه السياسات والإجراءات، ضمن أشياء أخرى، ما يلي:

1. دليل الحوكمة
2. دليل الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها
3. وثيقة النزعة للمخاطر
4. دليل سياسة وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات
5. سياسة تعارض المصالح
6. سياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
7. سياسة وحدة الشكاوى
8. ميثاق التدقيق الداخلي
9. دليل الموارد البشرية
10. معايير السياسات والإجراءات
11. سياسة السرية
12. سياسة حقوق المساهمين والأطراف أصحاب المصالح
13. دليل إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
14. سياسة الموارد البشرية ضد التمييز والتحرش

الحوكمة

دليل الحوكمة في بنك الخليج - المهام والمسؤوليات:

يحدد دليل الحوكمة المهام الملقاة على كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بحيث لا يسمح بالتداخل بين تلك المهام. ويتضمن الدليل وصفاً واضحاً لمهام كل من مجلس الإدارة ككل ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ورئيس مدراء المخاطر ومدير عام الشؤون المؤسسية/أمين سر المجلس، ورئيس التدقيق الداخلي ورئيس المدراء الماليين. ويتم التأكد من استقلالية كل من المهام التنفيذية الأساسية داخل البنك من خلال وضع التسلسل الإداري المناسب والمحدد بوضوح. ويقوم المجلس بالإشراف على الوظائف التنفيذية الرئيسية في البنك، كما يقوم بنك الكويت المركزي بحماية ومراقبة تلك المناصب لضمان استقلاليتها.

هيكل الحوكمة:

قام البنك بوضع هيكل تنظيمي واسع النطاق للحوكمة لسائر وحدات العمل بالبنك يهدف إلى توفير ممارسات سليمة تنعكس في التسلسل الإداري، مع ضمان الفصل الواضح بين المهام، والاستقلالية في الرأي واتخاذ الإجراءات في إدارات معينة مثل وحدة مكافحة غسل الأموال والشؤون القانونية والالتزام الرقابي والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. كما يخضع الهيكل التنظيمي للوائح والتعليمات الرقابية الصادرة من بنك الكويت المركزي.

ويُتبع في الهيكل التنظيمي للحوكمة أسلوب واضح ينقسم إلى ثلاثة مستويات للحوكمة: على مستوى مجلس الإدارة، على مستوى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، على مستوى الإدارة التنفيذية من خلال عدة لجان:

الهيكل التنظيمي للحوكمة - مجلس الإدارة

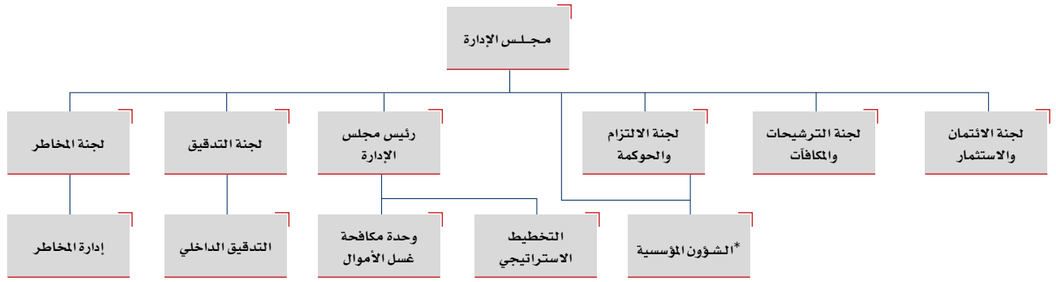

*يتبع مدير عام الشؤون المؤسسية للجنة الحوكمة التابعة لمجلس الإدارة فيما يخص مسؤوليات الحوكمة والالتزام الرقابي والإفصاح.

يتألف مجلس إدارة بنك الخليج من أعضاء يتمتعون بخبرات مهنية متعددة ويمتلكون المؤهلات الأكاديمية والمهارات العالية ويحظون بالاحترام من خلفيات مهنية وأكاديمية متنوعة. ويلتزم الأعضاء التزاماً تاماً باستدامة البنك على المدى الطويل. كما أنهم على دراية بهيكل أعمال البنك وإجراءاته التشغيلية، مما يساعدهم على مواكبة التغييرات المهمة والعمل بسرعة لحماية مصالح البنك طويلة الأجل عند الضرورة.

يجتمع مجلس إدارة بنك الخليج ست مرات على الأقل في السنة. والتزاماً بتعليمات الحوكمة المعدلة الصادرة من بنك الكويت المركزي، يتألف مجلس الإدارة حالياً من أحد عشر عضواً، من بينهم أربع أعضاء مستقلين. وتوجد خمس لجان منبثقة عن مجلس الإدارة.

ويهدف مجلس الإدارة إلى تحقيق تطلعات البنك مع مراعاة مصالح المساهمين دائمًا. ويوافق مجلس الإدارة على الاستراتيجية العامة للبنك ويشرف على تنفيذها وفقًا لمبادئ حوكمة الشركات. كما يقوم بمراجعة إطار حوكمة الشركات بالبنك على أساس منتظم للتأكد من ملاءمته في ضوء التغييرات في استراتيجية عمل البنك ونطاق أنشطته والمتطلبات الرقابية. ويتحمل مجلس الإدارة بالإضافة إلى الإدارة العليا مسؤولية تحديد نزعة البنك على المخاطر، مع الأخذ بالاعتبار تعرض البنك للمخاطر والأهداف طويلة الأجل.

ويتم تقديم الدورات التدريبية المناسبة بصفة مستمرة لأعضاء مجلس الإدارة لمواجهة التحديات التي قد يتعرض لها البنك، كما يتلقى أعضاء مجلس الإدارة إرشادات شاملة من أمين سر المجلس حول إطار الحوكمة للبنك وما يتصل به من سياسات. وخلال العام، أكمل أعضاء مجلس الإدارة الجدد البرنامج التعريفي الداخلي، وشارك أعضاء المجلس في عدة مؤتمرات وندوات حول العمل المصرفي والنشاط المالي.

تقييم الأداء:

يتم تقييم أداء مجلس الإدارة كل عام. ويتم تقييم الأداء وفقاً لأعلى المعايير المهنية، ويغطي هذا التقييم مجموعةً واسعة من الموضوعات ويتضمن تقييماً لأداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، ومهاراتهم وخبراتهم على مستوى المجلس وخطة الإحلال الوظيفي ووضع استراتيجية البنك وشكل ومضمون معلومات الإدارة المقدمة إلى المجلس. كما يتطرق التقييم إلى التدريب المطلوب. وخلال عام 2022، تلقى المجلس تطويراً مهنياً في أحدث الاتجاهات في مجال المعلومات والأمن السيبراني والتهديدات.

المسؤوليات الشاملة لمجلس الإدارة:

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن نشاط البنك بوجه عام، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك واستراتيجية المخاطر والحوكمة، والإشراف عليها ومراقبة تنفيذها. كما يتحمل المجلس مسؤولية الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية.

وتتضمن المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة ما يلي:

- مراقبة أعمال البنك وسلامة وضعه المالي واستيفاء المتطلبات الرقابية والقانونية.
- وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك والإشراف على أداء الإدارة التنفيذية.
- الحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح.
- اعتماد إطار الرقابة الداخلية والتأكد من تنفيذه بشكل صحيح.
- التأكد من مراجعة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والتحقق من صحتها قبل أن يتم تنفيذها.
- التأكد من وجود سياسات وإجراءات مناسبة لدى البنك تغطي كافة مجالات النشاط في البنك.
- الإفصاح عن المعلومات الموثوقة للمساهمين بالسرعة المطلوبة فيما يتعلق بأداء البنك وتوقعاته.
- وضع معايير لتقييم الوظائف الإدارية العليا وتحديد أجورها وخطط الإحلال الخاصة بها.
- إجراء المراجعات الدورية لممارسات الحوكمة للتأكد من فاعليتها.

ويشارك أعضاء مجلس الإدارة في مجموعة من البرامج التدريبية المستمرة. وبالإضافة إلى البرنامج التعريفي الرسمي، يتلقى أعضاء المجلس أيضاً نشرات منتظمة لإبلاغهم أولاً بأول بتطورات المجال المصرفي المتعلقة بواجباتهم ومسؤولياتهم في المجلس.

ويؤدي رئيس مجلس الإدارة دوراً أساسياً في تنظيم عمل المجلس والحفاظ على الثقة المتبادلة بين أعضائه، حيث يقوم بما يلي:

- التأكد من اتخاذ قرارات المجلس على أساس سليم وبصورة مطلعة.
- الإشراف على تنفيذ سياسة وبرنامج الإبلاغ عن المخالفات في البنك.
- تأسيس علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية.
- التأكد من ارتفاع مستوى الحوكمة في البنك.
- إيجاد ثقافة أثناء اجتماعات المجلس تؤدي إلى تعزيز النقد البناء في حالة اختلاف وجهات النظر بين أعضاء المجلس والتشجيع على المناقشة والتصويت في تلك الحالات.

الحوكمة

تنظيم أعمال مجلس الإدارة:

يقترح رئيس مجلس الإدارة – بالتشاور مع الإدارة التنفيذية – الموضوعات الأساسية الواجب إدراجها في جدول أعمال كل اجتماع يعقده مجلس الإدارة.

ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بتنظيم أعمال المجلس. وتقع على عاتق أمين سر المجلس مسؤولية توفير أجواء الثقة والارتياح لدى جميع أصحاب المصالح بما يفيد أن البنك يدار بروح الانفتاح. كما يتأكد من تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات والتفاصيل الكافية قبل اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عن المجلس، وذلك ليتسنى لهم اتخاذ القرارات المستنيرة فيما يتعلق بالمسائل التي تتم مناقشتها.

وتقوم أمانة سر مجلس الإدارة بحفظ سجل لحالات تعارض المصالح والأطراف ذات العلاقة، ويتم تحديث ذلك السجل بصورة دورية.

ويجتمع مجلس الإدارة 6 مرات على الأقل سنوياً ومرةً واحدة على الأقل كل ربع سنة. ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بتدوين مداولات المجلس وقراراته. وتحت إشراف رئيس مجلس الإدارة، يتولى أمين السر المسؤولية عن متابعة تنفيذ قرارات المجلس.

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور:

طرأت تعديلات، خلال عام 2022، على تشكيل مجلس الإدارة. ففي مايو 2022 قدم الدكتور/عدنان أحمد شهاب الدين استقالته من المجلس. وفي يونيو 2022 انتخبت الجمعية العمومية العادية عضو مجلس إدارة مستقل (السيدة/ ريم الصالح) للدورة الحالية (2021–2023)، أي أن مجلس الإدارة يتألف حالياً من سبعة أعضاء غير مستقلين وأربعة أعضاء مستقلين. كما تم إعادة تشكيل لجان مجلس الإدارة خلال عام 2022.

واجتمع مجلس الإدارة بصفة منتظمة، وتلقى أعضاء المجلس المعلومات ما بين الاجتماعات بشأن أنشطة البنك ولجان الإدارة بالبنك. وتم عقد 7 اجتماعات لمجلس الإدارة و37 اجتماعاً للجان المنبثقة عن المجلس خلال عام 2022 على النحو الآتي:

	اجتماعات مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الالتزام والحوكمة	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة الائتمان والاستثمار
عدد الاجتماعات في 2022	7	7	5	2	3	20
جاسم مصطفى بودي	7	*	*	2	*	20
علي مراد بهبهاني	5	*	*	*	*	*
بدر ناصر الخرافي	5	*	3	*	*	*
عمر حمد العيسى	7	*	*	*	3	20
فواز محمد العوضي	4	*	*	*	3	13
براك عبد المحسن العصفور	7	*	5	*	*	*
عبد الله ساير الساير	7	7	*	*	*	*
أحمد محمد البحر	7	*	*	*	3	*
عبد الرحمن محمد الطويل	6	*	5	2	*	*
طلال علي الصايغ	6	7	*	*	*	*
ريم عبد الله الصالح**	3	3	*	1	*	*
عدنان أحمد شهاب الدين***	3	4	*	1	*	*

* ليس عضو في اللجنة

** التحقت بالمجلس في يونيو 2022

*** غادر المجلس في مايو 2022

يعتبر محضر كل اجتماع جزءاً من سجلات البنك.

جميع اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة قدمت تقاريرها ربع السنوية إلى المجلس بشأن نشاط كل منها.

مكافآت المجلس

أوصت لجنة الترشيحات والمكافآت إلى مجلس الإدارة، مع مراعاة موافقة المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العامة، أن يكون مبلغ المكافآت الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2022 هو **181,250 ألف د.ك**. (2021: 179،167 ألف د.ك.).

هياكل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

تماشياً مع تعليمات وقواعد الحوكمة الصادرة من بنك الكويت المركزي، قام البنك بتشكيل خمس لجان للإشراف والرقابة على النشاط الكلي للبنك. وهي كما يلي:

مجلس الإدارة

اللجان المنبثقة عن المجلس

أنشأ مجلس الإدارة خمس لجان: لجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة الالتزام والحوكمة ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة الائتمان والاستثمار ("اللجان"). ولكل لجنة لائحة داخلية مكتوبة. ويتوقع مجلس الإدارة إنجاز قدر كبير من عمله من خلال اللجان. ترفع كل لجنة تقاريرها بشكل منتظم إلى مجلس الإدارة مع تقديم موجز حول الإجراءات التي قامت بها كل لجنة وأية قضايا مهمة تنظر فيها. وفي حال حضور جميع أعضاء مجلس الإدارة فلن تكون مثل هذه التقارير مطلوبة حيث يتم النظر في مثل هذه الإجراءات أو القضايا. أما في حال غياب أحد الأعضاء عن اجتماعات اللجنة، فيتم إخطارهم بالإجراءات والقضايا التي تم النظر فيها حسب الاقتضاء. وتتألف كل لجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل، حيث يجب أن يستوفي كل عضو في اللجنة متطلبات العضوية المنصوص عليها في اللائحة الداخلية ذات الصلة باللجنة. ويجوز لعضو مجلس الإدارة المشاركة في أكثر من لجنة.

الحوكمة

1- لجنة الالتزام والحوكمة

أ- مهام اللجنة

تشرف لجنة الالتزام والحوكمة على الهيكل العام للحوكمة في البنك، على أن تتأكد من الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة. وتعمل لجنة الالتزام والحوكمة على التأكد من حماية مصالح المودعين واستيفاء الالتزامات تجاه المساهمين، مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى، وذلك بالإشراف على العمليات والإبلاغ عن أي تعارض في المصالح في تعاملات الأطراف ذات العلاقة.

ب- تشكيل اللجنة

• السيد/ جاسم بودي،	رئيس اللجنة
• الدكتور/ عبد الرحمن الطويل،	نائب رئيس اللجنة
• السيدة/ ريم الصالح،	عضو اللجنة
• السيد/ ضاري البدر،	أمين سر اللجنة

ج- اجتماعات اللجنة

يجب أن تجتمع لجنة الالتزام والحوكمة مرتين على الأقل سنوياً. وتتألف من 3 أعضاء غير تنفيذيين (بما في ذلك عضو مستقل) يتم انتخابهم من قبل مجلس الإدارة. ويكون مطلوباً حضور عضوين لعقد الاجتماع.

د- الإنجازات الرئيسية خلال عام 2022

- مراجعة واعتماد خطة اختبار الالتزام الرقابي، بما في ذلك خطة الالتزام الرقابي السنوية لعام 2022.
- مراجعة واعتماد التقرير السنوي للحوكمة.
- مراجعة وتقييم مدى كفاية السياسات الخاصة بالحوكمة في البنك وممارسات مجلس الإدارة.
- مراجعة واعتماد التعديلات التي طرأت على اللائحة الداخلية للجنة.
- مراجعة عملية المراقبة والإبلاغ بموجب سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة.
- مراجعة واعتماد بطاقة الأداء المتوازن لمدير عام - إدارة الشؤون المؤسسية لعام 2023 وتقييم أدائه السنوي لعام 2022.
- مراجعة التعليمات الجديدة الصادرة عن الجهات الرقابية في الكويت والإجراءات المتخذة للالتزام بهذه التعليمات.

هـ - التغيرات خلال السنة

قدم الدكتور عدنان شهاب الدين (نائب رئيس اللجنة)، خلال مايو 2022، استقالته من مجلس الإدارة. وفي أعقاب انتخاب السيدة/ ريم الصالح (عضو مجلس إدارة مستقل) في يونيو 2022 لتحل محل الدكتور/ شهاب الدين في مجلس الإدارة، تم تعيين الدكتور/ عبد الرحمن الطويل نائباً لرئيس لجنة الالتزام والحوكمة كما تم تعيين السيدة/ ريم الصالح كعضو في لجنة الالتزام والحوكمة.

2- لجنة التدقيق

أ- مهام اللجنة

تتولى لجنة التدقيق مهامها في إطار مبادئ وممارسات الحوكمة التي يضعها مجلس الإدارة. وتشجع اللجنة عملية مساءلة كبار المسؤولين، مع التأكد من عملهم بما يخدم مصالح البنك ومساهميه بهدف تعزيز القيمة للمساهمين، مع مراعاة مصالح أصحاب المصالح. وتنطوي مهمة لجنة التدقيق على مساعدة مجلس الإدارة في استيفاء مسؤولياته الإشرافية. وفي هذا الصدد، تم تفويض لجنة التدقيق بالقيام بعملية الإشراف وإبداء التأكيدات المعقولة حول إجراءات التقارير المالية، مع إبراز القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية، ونزاهة ودقة الرقابة الداخلية في البنك ونظام إدارة المخاطر، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي، ومدى فاعلية وتقييم الأداء، وإجراءات البنك المتعلقة بمراقبة مدى الالتزام بالقوانين واللوائح وميثاق السلوك، ووظيفة التدقيق الداخلي. وتقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء مدير عام التدقيق الداخلي ورئيس المدققين الداخليين، مع التوصية إلى مجلس الإدارة بترشيح وإنهاء تعيين ومكافأة المدققين الخارجيين. وحيث إن فاعليتها مرتبطة مباشرةً بمدى فاعلية مجلس الإدارة، فإن لجنة التدقيق تعمل عن كثب مع الإدارة التنفيذية للحصول على أية معلومات مطلوبة لتعزيز أداء المجلس.

ب- تشكيل اللجنة

• السيد/ طلال الصايغ،	رئيس اللجنة
• السيد/ عبد الله الساير،	نائب رئيس اللجنة
• السيدة/ ريم الصالح،	عضو اللجنة
• السيد/ ضاري البدر،	أمين سر اللجنة

ج- اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة التدقيق مرةً كل ثلاثة أشهر، أو حسب الحاجة، أو بناءً على طلب رئيس اللجنة أو عضويها. ويترأس اللجنة أحد الأعضاء المستقلين - ويتم اختياره من قبل مجلس الإدارة. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د- الإنجازات الرئيسية خلال عام 2022

- الإشراف على أنشطة إدارة التدقيق الداخلي، بما في ذلك مراجعة الخطط والاستراتيجيات والإجراءات وأنشطة المتابعة، والهيكل التنظيمي، مع الميزانيات التشغيلية والميزانيات المخصصة للموظفين.
- الموافقة على خطة التدقيق الداخلي الثلاثية المحدثة (2022-2023)، والتحديثات ذات الصلة وكذلك مراجعة الملاحظات وخطط العمل والتوصيات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي.
- قامت اللجنة بعقد اجتماعات خاصة مع مدير عام - التدقيق الداخلي، والمدققين الخارجيين، ومسؤول الالتزام الرقابي والإفصاح في البنك دون حضور الإدارة التنفيذية، وذلك بناءً على المتطلبات الرقابية في هذا الشأن.
- مراجعة نطاق وأسلوب خطط التدقيق للمدققين الخارجيين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.
- مراجعة والتوصية إلى مجلس الإدارة بالبيانات المالية السنوية وربع السنوية.
- مراجعة الملاحظات وخطة العمل والتوصيات الواردة في تقرير الرقابة الداخلية الإلزامي المرسل إلى بنك الكويت المركزي..

هـ - التغيرات خلال السنة

قدم الدكتور/ عدنان شهاب الدين (نائب رئيس اللجنة)، خلال مايو 2022، استقالته من المجلس. وفي أعقاب تعيين السيدة/ ريم الصالح (عضو مجلس الإدارة المستقل) في يونيو 2022 لتحل محل الدكتور/ عدنان في مجلس الإدارة، تم تعيين السيد/ عبد الله الساير نائباً لرئيس لجنة التدقيق والسيدة/ ريم الصالح عضوا جديداً في لجنة التدقيق. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعيين السيد/ علي الفرس - مديراً عاما ورئيساً للمدققين الداخليين اعتباراً من 16 يونيو 2022 بعد الحصول على الموافقات المطلوبة.

الحوكمة

3 - لجنة المخاطر

أ- مهام اللجنة

تتمحور المهام الأساسية للجنة المخاطر حول الإشراف على إدارة المخاطر في البنك، والتأكد من استقلالية وظيفة إدارة المخاطر وتعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة للأمور المتعلقة بالمخاطر والتي تواجه البنك. وتقوم اللجنة بمراجعة الانكشافات الكبيرة على المخاطر، وتزويد مجلس الإدارة بآخر المستجدات بشأن استراتيجية البنك ونزعته للمخاطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وتشرف على أداء الإدارة التنفيذية للاستراتيجية. وتقوم اللجنة بتقييم الانكشاف على المخاطر وحدود التركز والتحمل، ولها صلاحية الموافقة على الحدود الكلية وحدود المعاملات والتداول للمخاطر غير الاعتيادية أو الجديدة. كذلك، تقوم اللجنة بصفة ربع سنوية بمراجعة أعلى 20 انكشاف على المخاطر والمخاطر الائتمانية المصنفة في المرتبة 6 أو أسوأ. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بمراجعة الأوضاع المحددة للمعاملات أو الانكشاف على المخاطر أو تحليل أثر أي من المخاطر المحتملة أو التغيرات في البيئة الخارجية والتي تعتبرها ذات أهمية لإدارة المخاطر التي تواجه البنك، وإصدار التعليمات بالإجراءات الواجب اتخاذها لتخفيف وإدارة المخاطر للتأكد من التوافق مع نزعة البنك للمخاطر. وتقوم اللجنة على أساس مستمر بمراجعة الأنشطة والفعاليات الهامة لأمن المعلومات والأمن السيبراني وتزويد مجلس الإدارة برؤية واضحة عن الوضع الحالي لمبادرات وأنشطة البرنامج الأمني.

ب- تشكيل اللجنة

• الدكتور/ عبد الرحمن الطويل،	رئيس اللجنة
• السيد/ بدر الخرافي،	نائب رئيس اللجنة
• السيد/ براك العصفور،	عضو اللجنة
• السيد/ ضاري البدر،	أمين سر اللجنة

ج- اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة المخاطر أربع مرات على الأقل خلال السنة. يترأس اللجنة أحد الأعضاء المستقلين - ويتم اختياره من قبل مجلس الإدارة. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د- الإنجازات الرئيسية خلال عام 2022

- مراجعة تقارير إدارة المخاطر ومصفوفات قياس المخاطر وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير ربع السنوية..
- مراجعة والتوصية بسياسات إدارة المخاطر وأمن المعلومات والأمن السيبراني واللائحة الداخلية للجنة المخاطر، لاعتمادها والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة والتوصية بالموافقة على التعديلات على نزعة البنك للمخاطر للموافقة والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة واعتماد إستراتيجية وإطار عمل إدارة مخاطر الاحتيال.
- مراجعة واعتماد مؤشرات المخاطر الجديدة لمراقبة مخاطر الالتزام ومكافحة غسل الأموال والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني.
- مراجعة ملخص جميع الموافقات الائتمانية الصادرة من قبل لجان الائتمان.
- التأكد من توافر الدعم التنظيمي والتوجيهات لتحقيق التحول الرقمي / إستراتيجية أمن المعلومات والأمن السيبراني.
- عقد اجتماعات مع رئيس مدراء المخاطر دون حضور الإدارة التنفيذية للبنك.
- المراجعة الدورية للوضع وتقديم الإرشادات حول المشروعات الهامة، بما في ذلك المتعلقة بتعزيز أمن المعلومات في البنك.

هـ- التغيرات خلال السنة

لم يطرأ أي تغيير على تشكيل اللجنة ونطاق مهامها خلال عام 2022.

4 - لجنة الترشيحات والمكافآت

أ- مهام اللجنة

تعمل لجنة الترشيحات والمكافآت على التأكد من أن جميع مكونات منح المكافآت المالية تطابق إطار تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في البنك. وترفع اللجنة توصياتها إلى مجلس الإدارة حول ترشيح أعضاء المجلس، وتقوم بمراجعة مهاراتهم وقدراتهم ومؤهلاتهم وفقاً لسياسات البنك ومعاييره المعتمدة بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي. وتقوم اللجنة بإجراء المراجعة السنوية لهيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات حول التعديلات التي يمكن إجراؤها بما يعود بالمصلحة على البنك.

كما تتأكد اللجنة من إبلاغ أعضاء مجلس الإدارة بصفة مستمرة بآخر مستجدات العمل المصرفي والتحقق من سلامة المبادئ والممارسات التي يتم منح المكافآت بناءً عليها.

وتقوم اللجنة، بالاشتراك مع لجنة المخاطر، بمراجعة أجور ومزايا أعضاء الإدارة التنفيذية (بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي)، بما في ذلك المبادئ والمعايير المستخدمة لتقييم أدائهم السنوي. ويشمل ذلك أيضاً تقييم صلاحية أعضاء مجلس الإدارة وسماتهم القيادية. وفي ظل ممارستها لهذه المهمة، تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بصفة سنوية بإعداد سياسة درجات المكافآت ومراجعتها وتقديمها إلى مجلس الإدارة.

ب- تشكيل اللجنة

• السيد/ أحمد البحر،	رئيس اللجنة
• السيد/ عمر العيسى،	نائب رئيس اللجنة
• الدكتور/ فواز العوضي،	عضو اللجنة
• السيد/ ضاري البدر،	أمين سر اللجنة

ج- اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة الترشيحات والمكافآت مرتين سنوياً على الأقل. ويترأس اللجنة أحد الأعضاء المستقلين - ويتم اختياره من قبل مجلس الإدارة. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د- الإنجازات الرئيسية خلال عام 2022

- اعتماد ومراقبة خطة التكويت في البنك، بما يتماشى مع متطلبات بنك الكويت المركزي.
- مراجعة خطة الإحلال القيادية عن كثب تماشياً مع توصيات بنك الكويت المركزي ورفعها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار المناسب حيالها.
- قيادة عملية إعادة هيكلة البنك ومراجعة عملية الوصول إلى المستوى الأمثل.
- التوصية والموافقة على سداد الأجور للإدارة التنفيذية ورفع التوصيات في هذا الصدد إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار المناسب حيالها.
- مراجعة وتحديث نطاق الرواتب بناءً على دراسة اتجاهات السوق ونتائج دراسة الأجور.
- تعديل مزايا الموظفين بما يتماشى مع ممارسات السوق.
- إنشاء المساواة بين الجنسين ضمن هيكل الأجور.
- رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار فيما يتعلق بزيادات الرواتب وسداد المنح.
- تقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت.
- استكمال تدقيق الأطراف الأخرى على أجور الإدارة التنفيذية.
- اعتماد وتنفيذ خطة تقييم فاعلية مجلس الإدارة..

هـ- التغيرات خلال السنة

لم يطرأ أي تغيير على تشكيل اللجنة ونطاق مهامها خلال عام 2022.

الحوكمة

5- لجنة الائتمان والاستثمار

أ- مهام اللجنة

تتألف لجنة الائتمان والاستثمار من 3 أعضاء من مجلس الإدارة ويترأسها رئيس مجلس الإدارة. ومن أهداف ونطاق أنشطة هذه اللجنة التي تم تشكيلها في مارس 2018 مراجعة واعتماد أو رفض أو تعديل أو الموافقة المشروطة على مقترحات الائتمان التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجنة التنفيذية للائتمان، بما يصل إلى حدود الإقراض القانونية في البنك، باستثناء التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس إدارة البنك بناءً على المبادئ الإرشادية الصادرة من بنك الكويت المركزي. كما تم منح اللجنة صلاحيات بالموافقة على جميع الاستثمارات أو عمليات التخارج من الاستثمارات التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجان ذات المستويات الأدنى، والخصومات على عمليات التسوية والشطب، والخصومات التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجنة التنفيذية للائتمان. كذلك للجنة الائتمان والاستثمار صلاحية منح التفويض الائتماني للجنة التنفيذية للائتمان.

ب- تشكيل اللجنة

- السيد/ جاسم بودي، رئيس اللجنة
- السيد/ عمر العيسى، نائب رئيس اللجنة
- الدكتور/ فواز العوضي، عضو اللجنة
- السيد/ ضاري البدر، أمين سر اللجنة

ج- اجتماعات اللجنة

تجتمع اللجنة عادة مرةً كل أسبوعين، إذا لزم الأمر. ولانعقاد الاجتماع يتطلب الأمر حضور عضوين لهما حق التصويت على الأقل، ويجب أن يكون بين العضوين اللذين لهما حق التصويت الرئيس أو نائب رئيس لجنة الائتمان والاستثمار.

د- الإنجازات الرئيسية خلال عام 2022

- أدت الموافقة على مقترحات الائتمان والاستثمار إلى تعزيز الحوكمة بما يتماشى مع تعليمات وتوجيهات بنك الكويت المركزي، وكذلك زيادة كفاءة وشفافية عمليات الموافقة الائتمانية.
- الموافقة على مقترحات الائتمان الكبيرة التي تشكل الجزء الأكبر من محفظة البنك الائتمانية، بما في ذلك حدود البنك وحدود الدولة.
- الموافقة على تسوية أو استرداد العديد من المديونيات الكبيرة.
- الموافقة على حدود الخزينة وفقاً للنزعة للمخاطر في البنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتعديلات التي أجريت على نسب السيولة بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي.
- مراجعة محفظة الاستثمار في البنك بناءً على إرشادات بنك الكويت المركزي وسياسة الاستثمار المعمول بها في بنك الخليج.

هـ- التغيرات خلال العام

بعد إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في 27 مارس 2021 في أعقاب الانتخابات، تم تعيين السيد/ جاسم بودي رئيساً للجنة الائتمان والاستثمار والسيد/ عمر العيسى نائباً لرئيس اللجنة والدكتور/ فواز العوضي عضواً جديداً في لجنة الائتمان والاستثمار.

الهيكل التنفيذي للحوكمة:

ينعكس نموذج العمل التنفيذي للحوكمة في عدد من اللجان العاملة على المستوى التنفيذي للبنك، ويشمل ذلك عدة لجان ائتمانية، ولجاناً لإدارة المخاطر وعدة أنواع أخرى من اللجان كما هو مبين في الشكل التالي:

اللجان الائتمانية

- اللجنة التنفيذية للائتمان
- لجنة الإدارة للائتمان
- لجنة الائتمان لمعالجة المديونيات
- لجنة التصنيف والمخصصات
- لجنة الائتمان الشخصي
- لجنة الائتمان لإدارة الثروات

لجان الإدارة

- اللجنة التنفيذية للمخاطر
- لجنة الأصول والخصوم
- لجنة مكافحة عمليات الاحتيال
- لجنة حوكمة الرقابة الداخلية
- لجنة إدارة مخاطر التكنولوجيا وأمن المعلومات (اللجنة الفرعية للجنة حوكمة الرقابة الداخلية)
- اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات
- لجنة السياسات والإجراءات
- لجنة حوكمة إدارة الثروات
- اللجنة التنفيذية للمنتجات
- لجنة المناقصات
- لجنة حوكمة المشروعات
- لجنة مراجعة تقارير المعاملات المشبوهة

الهيكل التنظيمي للإدارة التنفيذية

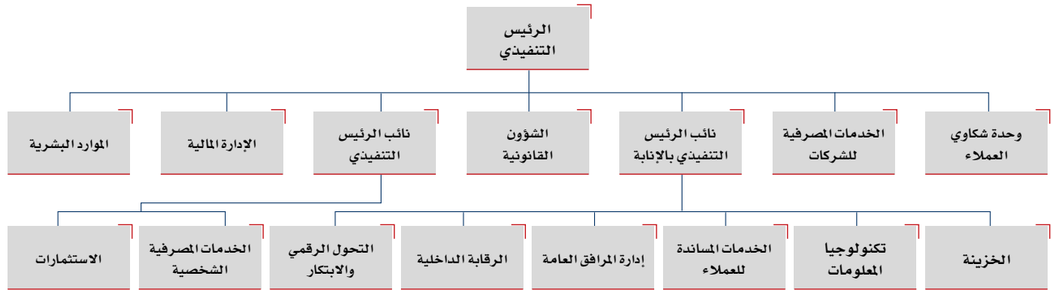

خطة الإحلال الوظيفي

قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة عملية تخطيط الإحلال الوظيفي للإدارة العليا، وذلك للتأكد من مبدأ الشفافية والتزاماً باستراتيجية البنك.

وتتم مراجعة خطة الإحلال الوظيفي ويتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تحديد المهام الأساسية في أنحاء البنك، والتي تظل شاغرة وذلك بالسرعة المطلوبة لدرء أية مخاطر قد يتعرض لها البنك في هذا الصدد. وتحدد خطة الإحلال الوظيفي شخصاً واحداً على الأقل ليخلف كل شاغل للوظائف الرئيسية.

الحوكمة

سياسة المكافآت

يتم تصميم مكافآت القيادات التنفيذية في البنك بهدف استقطاب وتحفيز والاحتفاظ بالمواهب القيادية المسؤولة عن النمو الاستراتيجي للبنك والتأكد من استدامة تحقيق القيمة للمساهمين. والمقصود بالمكافآت الممنوحة للقيادات التنفيذية هو أن ترتكز على فلسفة "التمييز" لتأسيس ثقافة "استحقاق"، وتحقيق التوازن القوي بين أداء النشاط وأجور القيادات التنفيذية، بالإضافة إلى الالتزام بالمبادئ الإرشادية لكل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

وتشكل تلك المكافآت الثابتة والمتغيرة جزءاً لا يتجزأ من الإطار الشامل للمكافآت في البنك، والذي يتحقق فيه ما يلي:

- التكامل بشكل تام مع الأهداف الاستراتيجية للبنك وتدعيم قيمه الأساسية.
- إتاحة عملية استقطاب الموظفين في المستقبل ممن يستوفون المعايير المطلوبة، والاحتفاظ بالمواهب الأساسية والإعداد الداخلي والتمييز بناءً على الأداء.
- العدالة والإنصاف – حيث تتيح التأكد من وجود مزيج المكافآت الثابتة والمتغيرة على مختلف المستويات الإدارية. وبصفة عامة، يمنح البنك أجوراً مختلفةً بناءً على أسلوب "التعرض للمخاطر" للإدارة التنفيذية، بحيث يتم وضع حوافز كافية لتشجيع الأداء المتميز بصرف النظر عن أن محفظة الحوافز المتغيرة تشجع على تقوية قاعدة رأس المال للبنك، بل تمنع أية مخاطر إضافية.

وترتكز سياسة منح المكافآت على التأكد من وضوح الإفصاح عن عمليات سداد الأجور، وشمول الإفصاح وإجرائه بالسرعة المطلوبة لتسهيل المشاركة البناءة لجميع أصحاب المصالح والسماح لهم بتقييم الأداء مقابل أهداف واضحة، وتحقيق استراتيجية البنك وتقليل تعرضه للمخاطر.

هيكل الرواتب

يسعى البنك إلى تعيين أفضل الكوادر والاحتفاظ بهم، ويقوم ذلك على التنافس على المستوى الخارجي والعدالة على المستوى الداخلي. وتطبق سياسة منح المكافآت لدى البنك بصورة متسقة على مستوى جميع الدرجات الوظيفية. وقد تم تصميم هيكل الرواتب المطبق بالبنك لضمان المساواة في الرواتب على المستويين الداخلي والخارجي مع توفر المرونة لتحقيق درجات مختلفة من الأداء الفردي ومستويات المسؤولية.

مكافآت الأداء المتميز السنوية

يقوم البنك بمراجعة أداء جميع الموظفين على أساس سنوي مع إمكانية منح الموظفين الزيادة للأداء المستحق بموافقة الإدارة ويسري ذلك اعتبارا من الأول من يناير من كل سنة ميلادية.

التقييم باستخدام نظام "Korn Ferry - Hay Group"

يستخدم البنك نظام "Korn Ferry Hay Group" للتقييم، وهو نظام يساعد في تحديد القيمة للوظائف في البنك، وذلك للتأكد من منح المكافآت للمستحقين في مختلف الوظائف بصورة عادلة وبإنصاف، وبناءً على منهجية هيكلية لتقييم تلك الوظائف.

الزيادة للترقية

يقوم البنك بترقية الموظفين ممن يتسمون بالتميز والخبرة في الأداء في حالة توفر الوظيفة المناسبة واستيفاء الموظف الشروط الموضوعة. يحصل الموظف على الترقية إلى درجة وظيفية جديدة بما يترتب عليه زيادة في الراتب الأساسي وتغير في البدلات والمزايا الخاصة بالوظيفة الجديدة.

وتتماشى سياسة منح المكافآت تمامًا مع المتطلبات الرقابية، بما في ذلك تطبيق تعليمات "الرجوع عن الإجراء" بما يسمح للبنك بالامتناع عن دفع جزء من المكافأة المؤجلة لكبار المسؤولين التنفيذيين بسبب عدم الوفاء ببعض شروط الأداء بما في ذلك إساءة التصرف والإهمال والخطأ وتجاوز حدود الموافقة الائتمانية و/أو حدود المخاطر وأي ممارسات أعمال أخرى مشكوك فيها.

مزايا الموظفين

يقدم البنك مجموعة من المزايا الوظيفية. حيث يتأهل الموظف للحصول على مزايا معينة وفقا لمعايير التأهل وشروط الوظيفة. ويتضمن ذلك منتجات/خدمات بنك الخليج بشروط تفضيلية والمزايا غير المصرفية بما يتفق مع احتياجات العمل وممارسات السوق. كما اتخذ البنك إجراءً بتطبيق مبدأ المزايا المتساوية لجميع الموظفين، ملغياً بذلك أي تحيز بين الجنسين في سياساته.

وفيما يلي إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة العليا، والموظفين في مواجهة المخاطر الجوهرية وموظفي إدارة المخاطر والمالية والرقابة عن عام 2021/2020:

إجمالي قيمة المكافآت في السنة المالية الحالية	2022 (ألف دينار كويتي)		2021 (ألف دينار كويتي)	
	غير مقيدة	مؤجلة	غير مقيدة	مؤجلة
مكافآت ثابتة				
على أساس نقدي	**3,637**	**-**	3,390	-
أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم	**-**	**-**	-	-
أخرى	**-**	**-**	-	-
مكافآت متنوعة				
على أساس نقدي	**2,063**	**-**	1,122	-
أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم	**-**	**-**	-	-
أخرى	**1,328**	**-**	1,185	-

فئات الموظفين	2022 (ألف دينار كويتي)		2021 (ألف دينار كويتي)	
	عدد الموظفين في الفئة	إجمالي المكافآت المدفوعة **	عدد الموظفين في الفئة	إجمالي المكافآت المدفوعة **
الإدارة العليا*	**20**	**5,246**	17	3,967
الموظفون في مواجهة المخاطر الجوهرية	**5**	**677**	6	601
الموظفون في المالية والرقابة	**8**	**1,105**	9	1,129

* تم الإفصاح عن مكافأة موظفي الإدارة العليا ضمن الإيضاح 23 حول البيانات المالية.

** يتضمن المبالغ النقدية الفعلية المدفوعة زائدا المكافآت المتغيرة المقدرة.

يمثل جميع الموظفين ضمن كل فئة من الفئات المشار إليها أعلاه جزءًا من فريق إدارة البنك. ويضم فريق إدارة البنك جميع الموظفين المسؤولين عن اتخاذ القرارات الرئيسية ومساعديهم.

ويضم فريق موظفي الإدارة التنفيذية الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي بالإنابة ورئيس المدراء الماليين ورئيس مدراء المخاطر وغيرهم من رؤساء وحدات العمل الأخرى. أما الموظفون في مواجهة المخاطر الجوهرية فهم أولئك المسؤولون التنفيذيون الذين يكون للأنشطة التي يتولونها تأثير جوهري على أوضاع المخاطر في البنك.

بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لخمسة من كبار المسؤولين التنفيذيين **2,341 ألف دينار كويتي** (2021: 1،961 ألف دينار كويتي).

وبلغ إجمالي المكافآت المدفوعة إلى الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي بالإنابة رئيس المدراء الماليين ورئيس مدراء المخاطر ورئيس المدققين الداخليين **2,536 ألف دينار كويتي** (2021: 1،606 ألف دينار كويتي).

وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح

نظراً للطبيعة الخاصة لمخاطر عدم الالتزام، تقوم الوحدة بمراقبة عملية الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات التي يصدرها كل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت ووزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى الالتزام بالقرارات والتوجيهات التي يصدرها مجلس الإدارة. وتقوم الوحدة بإبلاغ مجلس الإدارة أولاً بأول بمدى مطابقة قراراته لتعليمات الجهات الرقابية، واطلاعهم بشكل دائم على آخر التطورات والمتطلبات والتشريعات والتعليمات والضوابط الرقابية المتعلقة بأنشطة البنك.

كما تقوم الوحدة بتعزيز التزام البنك في جميع الأوقات بالمتطلبات التنظيمية والقانونية أو الرقابية والمتعلقة بالإفصاح والشفافية، مع التأكد من تزويد جميع المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح – بالدقة والسرعة المطلوبتين – بجميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالبنك، بما في ذلك مركزه المالي وأدائه ونتائج أعماله وأية تغيرات في هيكل ملكيته أو إدارته، فضلاً عن أية مسائل أخرى مطلوبة بموجب الأسس والقواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن، وأهمها التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى القرار رقم 72 لسنة 2015 واللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن تأسيس هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وتعديلاته.

ويعمل البنك على التأكد من تطبيق ممارسات الإفصاح بصفة مستمرة وأن جميع أفراد مجتمع الأعمال، بمن فيهم المستثمرون الأفراد، لديهم إمكانية الوصول بشكل فوري إلى المعلومات المفصح عنها. وعليه، فقد اعتمد البنك دليل الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها الذي يتضمن تفاصيل عن متطلباته المتعلقة بالإفصاح ومسؤولياته العامة في هذا الصدد.

الحوكمة

معلومات الأشخاص المطلعين

وفقاً للتعليمات الصادرة من السلطات الرقابية، قام بنك الخليج باستحداث سياسات وإجراءات واضحة معتمدة من قبل مجلس الإدارة لتحكم عملية تناول معلومات الأشخاص المطلعين وإبعاد الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن استغلال تلك المعلومات لمنفعتهم الشخصية. وقد تم تعميم تلك الإجراءات على جميع الموظفين المعنيين، وتم الحصول على إقرارات من الأشخاص المطلعين داخل بنك الخليج يقرون فيها بأنهم على دراية بالتداعيات القانونية والجزاءات التي تنجم عن إساءة استخدام معلومات الأشخاص المطلعين.

ميثاق السلوك الأخلاقي

يُعتبر ميثاق السلوك الأخلاقي واحداً من أهم مكونات إطار الحوكمة ويتم تعزيزه من خلال ميثاق السلوك، الذي يتبعه مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في التعاملات اليومية مع الموظفين والعملاء وجميع أصحاب المصالح المرتبطين بالبنك.

غسل الأموال

يعتبر غسل الأموال من العمليات التي يتم فيها استخدام البنوك كأدوات لإخفاء عوائد الأنشطة الإجرامية. وتعتبر مثل هذه الأنشطة غير قانونية وتهدد نزاهة البنك وتضر بسمعته وتثبط عزيمة العملاء الصادقين وتعرض البنك لعقوبات صارمة.

ويدعم بنك الخليج بشكل كبير الحملة الدولية (القانونية والتشغيلية) ضد هذه الجرائم الشنيعة ويلتزم بمساعدة السلطات لمنع مثل هذه الأنشطة.

تمويل الإرهاب

تمويل الإرهاب هو أي عمل يقوم به أي شخص من خلال توفير الأموال أو جمعها بقصد استخدامها لارتكاب أو دعم ارتكاب عمل إرهابي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو بشكل طوعي مع العلم أن هذه الأموال أو جزء منها سيتم استخدامه بمثل هذه الأعمال أو لدعم شخص إرهابي أو منظمة إرهابية.

تشكل أي من الأعمال المنصوص عليها في الفقرة السابقة جريمة تمويل الإرهاب، حتى لو لم يتم ارتكاب العمل الإرهابي أو استخدام الأموال بشكل فعلي، بغض النظر عن البلد أو المنطقة التي يقع أو سيقع فيها العمل الإرهابي.

ويدعم بنك الخليج بشدة الاتفاقية الدولية، وكذلك القوانين الكويتية المعمول بها وتعليمات البنك المركزي، وسيعامل أي نشاط يندرج تحت التعريف أعلاه من قبل الموظف أو العميل على أنه جريمة خطيرة، مع اتخاذ الإجراء الذي يراه مناسبًا.

تعارض المصالح

يسعى بنك الخليج إلى التأكد من عدم تأثير أي تعارض في المصالح على عملائه أو على مصالح البنك أو المساهمين أو أصحاب المصالح الآخرين من خلال تحديد أي حالات تعارض في المصالح ومنع حصولها ومعالجتها.

ويتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تمارس أعلى مستويات الأخلاقيات ومتطلبات النزاهة في الأعمال وتتجنب حالات التعارض في المصالح. كما يعتمد المجلس ضوابط تساعد في إدارة نقل المعلومات داخل الإدارات المختلفة لمنع استخدامها لتحقيق مكاسب شخصية. ولتحقيق ذلك، يتبنى بنك الخليج سياسة تعارض المصالح للتأكد من إتمام جميع المعاملات بالشفافية والموضوعية المطلوبة.

السرية

بناءً على الأسس والقواعد الصادرة من بنك الكويت المركزي وغيره من الجهات الرقابية، يلتزم كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بالحفاظ على أمن وسرية المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنك وعملائه وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بعملاء البنوك الأخرى وغيرهم من أصحاب المصالح.

ويطبق بنك الخليج الضوابط المطلوبة لضمان سرية المعلومات وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي، وتبعاً لالتزام البنك تجاه المساهمين وغيرهم من الأطراف، وعملاً بأعلى مستويات الأخلاقيات ومتطلبات النزاهة في الأعمال، قام البنك بإعداد "سياسة الإبلاغ عن المخالفات" من خلال قناة إبلاغ مباشرة مع رئيس مجلس الإدارة. وتهدف السياسة إلى الكشف عن أية ممارسات تخرج عن نطاق القانون واللوائح والسلوك المهني السليم، بحيث تتم معالجتها بالسرعة المطلوبة.

تقع على عاتق الموظفين مسؤولية التحدث والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة والمضللة الفعلية أو المحتملة مباشرة إلى رئيس مجلس الإدارة، إما عبر البريد الإلكتروني أو الإنترانت أو عن طريق الرسائل.

ويتعين على الموظفين الإبلاغ عن أي حوادث مشبوهة أو مفترضة لسوء سلوك جسيم أو سلوك ينتهك قواعد السلوك والأخلاقيات الخاصة بالبنك أو سياساته أو إجراءاته أو أي إجراء يتخذه أي موظف أو أي طرف ثالث يشكل ضرراً أو قد يضر بمصالح البنك أو سمعته. وسيحظى أولئك الذين يبلغون عن أنشطة غير قانونية أو مشبوهة بالحماية التامة، وستبقى هوياتهم مجهولة. ولذلك بإمكانهم التعبير عن مخاوفهم بسرية تامة، ولن يتم الكشف عن أسمائهم دون إذن صريح منهم.

وحدة شؤون مجلس الإدارة

تتولى وحدة شؤون مجلس الإدارة الإشراف والتعامل مع كافة المسائل المتعلقة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. وتتولى الوحدة المسؤولية عن إعداد جداول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والجمعية العامة السنوية للمساهمين ووضع وتدوين محاضر تلك الاجتماعات. كما تتولى التعامل مع المسائل المتعلقة بلوائح وتعليمات الحوكمة التي يصدرها بنك الكويت المركزي.

وتتولى الوحدة مهام الاتصال والتنسيق بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المسائل المتعلقة بتطبيق السياسات والقرارات المعتمدة من مجلس الإدارة.

كما تقوم وحدة شؤون مجلس الإدارة بالتنسيق مع وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح للتأكد من الالتزام بالتعليمات ذات العلاقة الصادرة من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت ووزارة التجارة والصناعة.

وحدة علاقات المستثمرين

تختص وحدة علاقات المستثمرين بخدمة مساهمي بنك الخليج ووكالات التصنيف الائتماني والمحللين والمستثمرين على الصعيد المحلي والدولي، وتشكل النقطة المحورية الأساسية لوسائل الاتصال. كما تتحمل مسؤولية الإدارة الاستراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز ثقة المستثمرين من خلال التواصل الفعال والشفاف بين بنك الخليج والمجتمع المالي والجهات الأخرى المستهدفة.

ويساهم التزام فريق علاقات المستثمرين والجهود التي يبذلها بشكل كبير في تحقيق التقييم العادل والتصنيفات الائتمانية القوية لأوراق بنك الخليج المالية.

يحرص بنك الخليج على التواصل باستمرار مع أصحاب المصالح من خلال اللقاءات الخاصة بالنتائج المالية ربع السنوية وحضور مؤتمرات المستثمرين وعقد اجتماعات فردية مع المستثمرين الحاليين والمحتملين بالإضافة إلى إدارة إجراءات التصنيف الائتماني للبنك وإعداد التقارير السنوية.

وحدة شكاوى العملاء

يحرص البنك على إيجاد الحلول المناسبة للشكاوى التي يرفعها العملاء (الأفراد). وتحقيقاً لهذا الهدف، قام بنك الخليج في عام 2011 بإنشاء وحدة مستقلة متخصصة في تناول شكاوى العملاء، بتبعية مباشرة إلى الرئيس التنفيذي. ولهذه الوحدة سياساتها وإجراءاتها الخاصة، بالإضافة إلى الآليات المناسبة للتعامل مع شكاوى العملاء وفقاً للتعليمات ذات العلاقة الصادرة من بنك الكويت المركزي. كما أن الوحدة مسؤولة عن الإشراف على تطبيق دليل حماية العملاء، الذي يضمن حسن الأداء والشفافية في الخدمات المصرفية المقدمة من بنك الخليج إلى العملاء.

وقد أدى الإشراف على عملية تطبيق دليل حماية العملاء بدقة، بالإضافة إلى نشاط هذه الوحدة إلى نجاح البنك في حماية وتعزيز رضا العملاء وثقتهم وولائهم.

الحوكمة

معاملات الأطراف ذات العلاقة

إن بعض الأطراف ذات العلاقة (كبار المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي بنك الخليج، عائلاتهم وشركاتهم التي يكون لهم فيها الملكية الرئيسية) هم من عملاء البنك وجزء من أعماله الاعتيادية.

ويطبق البنك إجراءات صارمة لتحديد ومراقبة والإبلاغ عن انكشافاته على الأطراف ذات العلاقة. ويتم إجراء المعاملات مع هذه الأطراف بنفس الطريقة وإلى حد كبير بنفس الشروط التي تحكم المعاملات المماثلة مع الأطراف غير ذات العلاقة.

وتتوفر تفاصيل جميع المعاملات التي قد يكون فيها لأي عضو مجلس إدارة و/أو أطراف ذات علاقة تعارض فعلي أو محتمل للمصالح، ويتم رفعها إلى مجلس الإدارة لمراجعته وموافقته. وحيثما كانت لأي عضو مجلس إدارة أية مصلحة، لا يجوز لذلك العضو أن يشارك في اية مناقشات أو أي تصويت على تلك الأمور. وتنطوي سياسة البنك، بأقصى قدر ممكن، على المشاركة في المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة فقط بالشروط ووفقاً للقوانين والتعليمات ذات الصلة.

وقد وردت تفاصيل تلك المعاملات في الإيضاح رقم 23 حول البيانات المالية.

كبار المساهمين

بنك الخليج مدرج في بورصة الكويت، ضمن السوق الرئيسي. يرجى الرجوع إلى صفحة بنك الخليج على الموقع الرسمي لبورصة الكويت على (www.boursakuwait.com.kw) للاطلاع على قائمة المساهمين الرئيسيين الذين يملكون أو لديهم حصة مسيطرة تعادل 5% أو أكثر من رأس مال البنك.

الاجتماعات العامة السنوية

تمكن مساهمو البنك من ممارسة جميع حقوقهم بالكامل من خلال الحضور والمشاركة في الاجتماعات، حيث تم الإعلان عن 85.537% من إجمالي الأسهم المجانية في اجتماع الجمعية العمومية الثاني والستون واجتماع الجمعية العمومية غير العادية الأربعون المنعقدين في مارس 2022، و 73.033% في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الثالث والستون المنعقد في يونيو 2022. ويتم الإفصاح عن القرارات المتخذة خلال الاجتماعات لبورصة الكويت، بينما يتم إرسال محاضر الاجتماعات المصدق عليها إلى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

كما يتم إعلان نتائج الاجتماع والقرارات المتخذة على الموقع الإلكتروني للبنك. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الالكتروني:

https://www.e-gulfbank.com/en/investors/announcements/disclosures

كفاية نظم الرقابة الداخلية

يقر مجلس الإدارة ويشهد، بالإضافة إلى قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في يونيو 2012 ونوفمبر 2016 والإرشادات المعدلة الصادرة في سبتمبر 2019، بأنه قد قام بمراجعة نظم الرقابة الداخلية المعتمدة ويؤكد على كفايتها وفاعليتها.

وتشكل الضوابط الداخلية جزءاً لا يتجزأ من وجود البنك وممارسته لنشاطه. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن الحفاظ على ضوابط داخلية سليمة والإشراف العام على الإدارة التنفيذية في هذا الصدد. وتتولى الإدارة التنفيذية المسؤولية عن وضع والاحتفاظ بنظم الرقابة الداخلية. كما تعتبر الإدارة التنفيذية مسؤولةً عن التحسين المستمر للضوابط الداخلية، وذلك من خلال عمليات التقييم المتواصلة الرامية إلى استيفاء الاحتياجات والأنشطة الطارئة للبنك، والتأكد من التزامه باللوائح والسياسات المطبقة.

وفيما يلي العناصر الرئيسية التي تضمن كفاية نظم الرقابة الداخلية في البنك:

- وجود السياسات الملائمة المعتمدة من مجلس الإدارة والإجراءات المعتمدة من الإدارة التنفيذية، والتي تخضع لعمليات المراجعة والتحديث الدورية للتحقق من قابليتها للتطبيق وكفايتها.
- وجود عدة لجان على مستوى مجلس الإدارة وعلى مستوى الإدارة والتي تتولى الإشراف على كافة المجالات الهامة للنشاط.
- وجود وظائف خاصة بالرقابة مثل الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، ووجود العمليات والإجراءات المتوافقة مع مبدأ "خطوط الدفاع الثلاثية" لضمان تحديد نقاط الضعف وإبلاغ كل من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بها.
- وجود عملية مراجعة مستقلة من قبل مجموعة التدقيق الداخلي، والتي تعمل على تقييم عمليات البنك وإجراءاته ونظمه بناءً التزاماته، بما في ذلك التأكيد المستقل والتقييم لمدى ملاءمة تصميم وتشغيل الحوكمة وتقييم مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية لمراقبة وإدارة وتخفيف المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك، وما يرتبط بذلك من عمليات، وذلك بناءً على خطة التدقيق السنوية المعتمدة. ويركز التدقيق الداخلي على المجالات التي تشوبها المخاطر الكبيرة، مع التحقق والتقييم لمدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، والإبلاغ عن الملاحظات الهامة والثغرات في الرقابة، مع إجراءات الإدارة المتفق عليها، إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.
- وجود مراجعات رقابة مستقلة على سجلات وبيانات المحاسبة المالية من قبل المدققين الخارجيين بناءً على متطلبات القوانين واللوائح الرقابية المحلية، وتقديم تقارير التدقيق في شكل كتب إدارة إلى مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي.
- وجود عملية مراجعة شاملة ومستقلة للرقابة الداخلية، يتم إجراؤها سنوياً من خلال مكتب تدقيق دولي (بخلاف المدقق الخارجي)، وذلك بناءً على متطلبات بنك الكويت المركزي، والتي من شأنها تحديد والإبلاغ عن أي أوجه قصور في الرقابة الداخلية، مع تقديم خطة عمل للإدارة بهدف معالجة تلك الملاحظات. وقد تم إصدار آخر تقرير لمراجعة الرقابة الداخلية في يونيو 2022 (الملحق أ). وقد تم تقديم ملخص لتقرير مراجعة الرقابة الداخلية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة خلال عام 2022 وتمت مراجعته واعتماده من قبل المجلس. وقد قام المدقق الخارجي بإجراء عملية مراجعة بتاريخ 2022/09/30 و 2022/12/31 لتأكيد الإجراءات التصحيحية لنتائجه بناءً على متطلبات بنك الكويت المركزي.
- تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإشراف على استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين وتعزيز تلك الاستقلالية. حيث تقوم اللجنة باستعراض تقارير التدقيق الداخلي وتقارير التدقيق إلى بنك الكويت المركزي وكتب الإدارة وتقارير مراجعة الرقابة الداخلية، وتقوم بصفة دورية بمراقبة مستجدات تلك الملاحظات من خلال عملية المتابعة السليمة للتأكد من التطبيق السليم للضوابط الموضوعة لمعالجة الملاحظات المثارة.

تقرير أنظمة الرقابة الداخلية

بـروتيفتي

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين

بنك الخليج ش.م.ك.ع

ص.ب: 3200، الصفاة 13032

دولة الكويت

التاريخ :27 يونيو 2022

تحية طيبة وبعد،،،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقاً لخطاب تعييننا المؤرخ في 13 فبراير 2022 قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك الخليج ش.م.ك.ع "البنك" للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2021.

وقد شمل الفحص كافة العمليات بالبنك وهي كما يلي:

- الحوكمة
- الخدمات المصرفية للأفراد
- الخدمات المصرفية للشركات
- الخزانة
- الإستثمار
- الشؤون القانونية
- الإلتزام
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب
- أنشطة الأوراق المالية
- مكافحة الإحتيال والضوابط الرقابية
- إدارة المخاطر
- وحدة شكاوي العملاء
- العمليات
- الإدارة المالية
- تكنولوجيا المعلومات
- الموارد البشرية
- إدارة المرافق
- التدقيق الداخلي
- الحفاظ علي سرية معلومات و بيانات العملاء

لقد قمنا بفحصنا وفقا لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 19 يناير 2022 آخذين في الإعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة في 10 سبتمبر 2019، والتعليمات الصادرة بتاريخ 14 مايو 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية والتعليمات المتعلقة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بمنع حدوث والإبلاغ عن حالات الإختلاس والإحتيال.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والإحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الإعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والإلتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي المذكورة بالفقرة أعلاه. إن الهدف من التقرير هو إعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى إنسيابية الإجراءات والأنظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة وأنه يتم تسجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

ونظراً لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم إكتشافها. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدنى درجة الإلتزام بتلك الإجراءات.

نظرا لطبيعة وحجم عمليات البنك، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2021، وأهمية وتقييم المخاطر لملاحظاتنا، مع الإستثناءات للأمور الموضحة في التقرير المقدم إلى مجلس إدارة البنك، فإنه في رأينا:

أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقا لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 11 نوفمبر 1996 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 19 يناير 2022.

ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر مادياً على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2021.

ج. الإجراءات التي تم أخذها لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابق تعتبر مرضية..

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

سانجيف اجروال
المدير التنفيذي
شركة بروتيفيتي ممبر فيرم الكويت

إدارة وتوزيع رأس المال

هيكل رأس المال

وفقا للتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي (التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب – ر ب إ/336/ 2014) يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على الحد الأدنى من معدل كفاية رأس المال بنسبة 13% والحد الأدنى من معدل الشريحة الأولى من رأس المال بنسبة 11%. تتكون الشريحة الأولى لرأس المال من شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) والشريحة الإضافية 1 (AT1) لرأس المال.

تتكون شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك") من رأس المال المدفوع وعلاوة إصدار الأسهم والاحتياطيات بما في ذلك احتياطي إعادة تقييم الممتلكات واحتياطي التقييم العادل ناقصًا أسهم الخزينة؛ وتتألف الشريحة الثانية من رأس المال للبنك من الحصة المسموح بها من المخصصات العامة (1.25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية) والسندات المساندة ضمن الشريحة الثانية. تم تحديد البنك ضمن البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB)، ويجب عليه الاحتفاظ برأسمال إضافي ضمن شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) بنسبة 1% (2021: 1%).

تدابير الدعم بشأن كوفيد – 19

خلال سنة 2020 و2021، قام بنك الكويت المركزي باتخاذ مجموعة من التدابير ضمن جهوده لدعم الاقتصاد المحلي والقطاع المصرفي بالكويت من خلال الإفراج عن الاحتياطيات الرأسمالية التحوطية بنسبة 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر في شكل شريحة حقوق المساهمين العامة 1 واعتبارًا من 1 يناير 2022: 1.5%.. وفقًا لذلك، يتعين على البنك الحفاظ على حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال يبلغ 12.5% (2021: 11.5%) وحد أدنى من معدل الشريحة الأولى يبلغ 10.5% (2021: 9.5%). واعتبارًا من 1 يناير 2023، تمت استعادة معدل كفاية رأس المال إلى فترة ما قبل جائحة كوفيد. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الإيضاح 3 حول البيانات المالية.

يبين الجدول أدناه تفاصيل رأس المال الرقابي للبنك كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021: **(بالمليون دينار كويتي)**

عناصر رأس المال	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	الفارق
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال: الأدوات والاحتياطيات			
رأس المال من أسهم عادية مؤهلة وصادرة مباشرة زائدًا فائض الأسهم	**489.0**	473.1	15.90
الأرباح المرحلة	**179.3**	176.1	3.2
إيرادات شاملة أخرى متراكمة (واحتياطيات أخرى)	**72.8**	67.1	5.6
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية	**741.1**	716.3	24.8
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال: التعديلات الرقابية	**-**	-	-
استثمارات في أسهم البنك (في حالة عدم مقاصتها بالفعل مقابل رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية المسجلة)	**0.0**	(18.2)	18.16
إجمالي التعديلات الرقابية على شريحة حقوق المساهمين العامة 1	**0.0**	(18.2)	18.16
شريحة حقوق المساهمين العامة 1	**741.1**	698.2	43.0
شريحة إضافية 1 من رأس المال: أدوات	**-**	-	-
شريحة إضافية 1 من رأس المال: تعديلات رقابية	**-**	-	-
شريحة إضافية 1 من رأس المال	**-**	-	-
شريحة 1 من رأس المال (شريحة 1= شريحة حقوق المساهمين العامة +1 الشريحة الإضافية 1)	**741.1**	698.2	43.0

(بالمليون دينار كويتي)

عناصر رأس المال	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	الفارق
الشريحة 2 من رأس المال: الأدوات والمخصصات			
أدوات ضمن الشريحة 2 مؤهلة وصادرة مباشرة زائدًا فائض الأسهم ذي الصلة	**50.0**	50.0	-
مخصصات عامة ضمن الشريحة 2 من رأس المال	**64.0**	58.9	5.1
الشريحة 2 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية	**114.0**	108.9	5.1
الشريحة 2 من رأس المال: التعديلات الرقابية	**-**	-	-
الشريحة 2 من رأس المال	**114.0**	108.9	5.1
إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال= الشريحة 1 + الشريحة 2)	**855.1**	807.1	48.1
إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	**5,216.5**	4,827.7	388.8

(بالمليون دينار كويتي)

معدلات رأس المال والمصدات	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	الفارق
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%14.2**	%14.5	%0.3-
الشريحة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%14.2**	%14.5	%0.3-
إجمالي رأس المال (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%16.4**	%16.7	%0.3-
متطلبات المصدات المتعلقة بالبنك (الحد الأدنى من متطلبات شريحة حقوق المساهمين العامة 1 زائدًا المصدات الرأسمالية التحوطية (capital conservation buffer) زائدًا متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية المرتبطة بالبنك (countercyclical buffer) زائدًا متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك ذات التأثير النظامي والتي تم التعبير عنها كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%9**	%8	%1.0
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	**%0.0**	%0.0	%0.0
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية المرتبطة بالبنك	**-**	-	-
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي	**%1.0**	%1.0	%0.0
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 المتاحة للوفاء بالمصدات (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%7.2**	%7.5	%1.3-
الحد الأدنى الأساسي	**-**	-	-
الحد الأدنى الأساسي من شريحة حقوق المساهمين العامة 1	**%9.0**	%8.0	%1.0
الحد الأدنى الأساسي من الشريحة 1	**%10.5**	%9.5	%1.0
الحد الأدنى الأساسي لإجمالي رأس المال باستثناء العملات والمصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي	**%11.5**	%10.5	%1.0
المخصصات المؤهلة للإدراج في الشريحة 2 والمتعلقة بالانكشافات الخاضعة للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحدود العليا Caps)	**267.5**	262.6	4.9
الحدود العليا لإدراج المخصصات في الشريحة 2 وفقا للأسلوب القياسي	**64.0**	58.9	5.1

إدارة وتوزيع رأس المال

تدابير الدعم بشأن كوفيد - 19 (تتمة)

متطلبات المطابقة	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
إجمالي حقوق الملكية في البيانات المالية المنشورة	**720.0**	666.5
رأس المال بشريحة حقوق المساهمين العامة 1	**741.1**	698.2
بند المطابقة*	**(21.1)**	(31.7)

*بنود المطابقة لسنة 2020 - تأجيل القروض الاستهلاكية والمقسطة

خلال سنة 2020 واستجابةً لقرار مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت، أعلن البنك عن تأجيل تحصيل مدفوعات القروض الاستهلاكية والمقسطة وكذلك مدفوعات بطاقات الائتمان لفترة ستة أشهر اعتباراً من 1 أبريل 2020 دون أيضًا تحميل أي فائدة أو أي رسوم أخرى ناتجة عن هذا التأجيل. تعتبر تأجيلات الأقساط بمثابة دعم سيولة قصير الأجل لمعالجة مشكلات التدفقات النقدية المحتملة لدى المقترضين من الأفراد. أدى نظام تأجيل القروض إلى خسائر تعديل على مدار اليوم الأول بمبلغ 42.2 مليون دينار كويتي الناتجة عن تعديل التدفقات النقدية التعاقدية. وتم تحميل خسائر التعديل على الأرباح المرحلة في 2020 بدلا من بيان الدخل طبقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية التزامًا بتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/ر ب إ/461/2020 راجع إيضاح 2.1 حول البيانات المالية.

وفقاً للتعميم ولغرض قاعدة رأسمالية، سيتم إدراج هذه الخسائر ضمن الأرباح المرحلة على مدى فترة أربع سنوات تبدأ من سنة 2021 حتى سنة 2024. ووفقًا لذلك، قام البنك باستبعاد خسائر التعديل على مدار اليوم الأول بمبلغ **21.1 مليون دينار كويتي** (2021: 31.7 مليون دينار كويتي) ناتجة عن نظام تأجيل القروض من الأرباح المرحلة.

إدارة رأس المال

تتمثل سياسة إدارة رأس المال لدى البنك في التأكد من والاحتفاظ بقاعدة رأسمال كافية لدعم عملية تطوير ونمو الأعمال. ويتم تحديد متطلبات رأس المال الحالية والمستقبلية على أساس توقعات نمو القروض لكل مجموعة من مجموعات الأعمال والنمو المتوقع في البنود الأخرى المدرجة بالميزانية والتسهيلات غير المدرجة بالميزانية وأنشطة المتاجرة (أي مخاطر السوق) وسياسة توزيع الأرباح المستقبلية لدى البنك.

يسعى البنك إلى المحافظة على التوازن الحذر بين مختلف عناصر رأس المال وخاصة الدمج النسبي للشريحة 1 والشريحة 2 من رأس المال.

يوضح الجدول التالي تفاصيل الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر ومتطلبات رأس المال الرقابية ومعدلات رأس المال الرقابية للبنك كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021:

(بالمليون دينار كويتي)

الانكشافات لمخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	الفارق
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان	**5,120.2**	4,713.0	407.2
ناقصا: مخصص عام زائد	**(203.5)**	(203.7)	0.2
صافي الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان	**4,916.7**	4,509.3	407.4
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق	**1.3**	1.7	(0.4)
الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل	**298.4**	316.7	(18.3)
إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر	**5,216.5**	4,827.7	388.8

متطلبات رأس المال الرقابية بنسبة 11.50% (2021: 10.5%) **(بالمليون دينار كويتي)**

مخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	الفارق
بنود نقدية	**-**	-	-
مطالبات على الدول السيادية	**9.6**	5.8	3.8
مطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)	**10.7**	10.6	0.1
مطالبات على بنوك التنمية المتعددة	**0.0**	-	0.0
مطالبات على البنوك	**31.2**	40.4	(9.2)
مطالبات على الشركات	**289.2**	233.7	55.5
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	**205.0**	167.9	37.1
الانكشافات للقروض المتأخرة	**3.7**	3.3	0.3
انكشافات أخرى	**39.5**	33.1	6.5
مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان	**588.8**	494.9	94.0
ناقصاً: مخصص عام زائد	**(23.4)**	(21.4)	(2.0)
مخصص رأس المال المطلوب لصافي مخاطر الائتمان	**565.4**	473.5	91.9

(بالمليون دينار كويتي)

مخاطر السوق	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	الفارق
مخاطر مراكز أسعار الفائدة	**-**	-	-
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	**0.2**	0.2	(0.0)
مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر السوق	**0.2**	0.2	(0.1)
مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر التشغيل	**34.3**	33.3	1.1
مخصص رأسمال إضافي (البنوك المحلية ذات التأثير النظامي بنسبة 1%)	**52.2**	48.3	3.9
إجمالي رأس المال المخصص	**652.1**	555.2	96.8

نسب كفاية رأس المال (نسبة مئوية)	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	الفارق
نسبة الشريحة 1	**%14.2**	%14.5	%0.3-
إجمالي نسبة كفاية رأس المال	**%16.4**	%16.7	%0.3-

إن إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2022 هو بمبلغ **5,216.5 مليون دينار كويتي** (2021: 4,827.7 مليون دينار كويتي)، وهو ما يتطلب توفر إجمالي رأسمال بنسبة **12.5%** (2021: 11.5%) بما في ذلك البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB) بنسبة 1% بمبلغ **652.1 مليون دينار كويتي** (2021: 555.2 مليون دينار كويتي).

إن رأس المال الرقابي المتاح لدى البنك كما في 31 ديسمبر 2022 هو بمبلغ **855.1 مليون دينار كويتي** (2021: 807.1 مليون دينار كويتي) والذي يرتبط بمعدل كفاية رأس المال بنسبة **16.39%** (2021: 16.72%).

إدارة المخاطر

تنظيم الحوكمة وإدارة المخاطر

توفر سياسات إدارة المخاطر وتقبل المخاطر التي تم اعتمادها من قبل المجلس المعلومات اللازمة المتعلقة بمنهج إدارة المخاطر وأهدافها وسبل الإدارة والهيكل التنظيمي. يتم مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بصورة دورية والعمل عند الضرورة على تعديلها وتحسينها لكي تعكس التغيرات في المنتجات والسوق.

قام البنك بتشكيل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة (BRC) لدعم فاعلية مراقبة المجلس لأمور المخاطر التي تواجه البنك مع تقديم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة، متى كان ذلك مناسباً. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإشراف على إدارة مخاطر البنك على أساس كلي مع التأكد من استقلالية ووحدة المخاطر لدى البنك. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمراجعة كافة سياسات إدارة المخاطر وتقبل المخاطر والتوصية بها لغرض الحصول على موافقة مجلس الإدارة. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمراجعة كافة الانكشافات للمخاطر العالية والكبيرة وأي انكشافات لا تستوفي معايير الإقراض العادية. يقدم قسم إدارة المخاطر بالبنك برئاسة رئيس إدارة المخاطر تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما قام البنك بتشكيل لجنة المخاطر التنفيذية (ERC) والتي يرأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر وهي اللجنة العليا لحوكمة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم قسم إدارة المخاطر للبنك بتقديم تقارير منتظمة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة المخاطر التنفيذية حتى يكون أعضاء اللجنة على دراية بكافة انكشافات المخاطر التي تواجه البنك.

إن تنظيم إدارة المخاطر والمهام والمسئوليات للجان المختلفة مدرج ضمن إيضاح 24 حول البيانات المالية.

حوكمة الشركات

إن بنك الخليج، بقيادة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، قام بتطبيق القواعد الجديدة لحوكمة الشركات لسنة 2012 وتعديلاتها اللاحقة في سبتمبر 2019 وفقاً لما أعلن عنه بنك الكويت المركزي. كما يعمل البنك على تطبيق أفضل الممارسات العالمية والتي تعتبر ضرورية لوضعه المالي والعام. قام البنك بتشكيل اربع لجان رئيسية منبثقة عن مجلس الإدارة – لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة حوكمة الشركات ولجنة الترشيحات والمكافآت وذلك لتطبيق منهج حوكمة الشركات لدى البنك.

القدرة على تحمل المخاطر واستراتيجية المحافظ

يتبع البنك منهجًا قويًا لإدارة المخاطر ويدير العلاقة بين المخاطر/المزايا داخل وضمن كل مجال من مجالات أعمال البنك. ويقوم البنك باستمرار بمراجعة سياسات وممارسات إدارة المخاطر لديه للتأكد من عدم تعرض البنك لتقييم أصل جوهري وتقلب الربحية.

لدى البنك مستند يوثق عوامل القدرة على تحمل المخاطر والذي يسمح بالمراقبة عن قرب للمخاطر المختلفة بصورة مستمرة مقابل الحدود الموضوعة داخليًا. وبشكل ربع سنوي، يتم عرض مؤشرات المخاطر ومناقشتها مع لجنة المخاطر التنفيذية ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويتم تقييم مستند القدرة على تحمل المخاطر بصورة دورية وتعديله بما يتوافق مع عوامل السوق والعوامل الاقتصادية. يستعين البنك بسياسة ائتمانية مفصلة معتمدة من قبل المجلس ويتم مراجعتها بصورة دورية لمواكبة التغيرات في المخاطر وظروف السوق.

يوضح دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحكم منح الائتمان بما يقدم هيكلاً إرشاديًا يجب أن يعتمد عليه مجال الأعمال المصرفية وبما يضمن اتباع منهج متماثل في كافة أنشطة الإقراض لدى البنك. كما يوضح السياسة التي يجب اتباعها فيما يتعلق بانكشاف المخاطر المقبولة على مستوى الدول. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية المتعلقة بالدول من قبل لجنة الائتمان والاستثمار المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تمثل لجنة عليا لاعتماد الائتمان مفوضة من قبل مجلس الإدارة في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي.

يقوم البنك بتصنيف انكشافه للمخاطر طبقًا لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف القطاعات (NAICS). ويأتي هذا التصنيف بالإضافة إلى التصنيف المعتمد على رموز الأغراض طبقًا لما هو محدد من قبل بنك الكويت المركزي. وهذا يسمح للبنك بتصنيف محفظته إلى عدة قطاعات فرعية لتسهيل مهمة التحليل وتحسين إدارة التركزات، إن وجدت. كما يقوم البنك باستخدام نموذج تصنيف الائتمان لتصنيف التسهيلات الائتمانية لدى الشركات وذلك لتسهيل القرارات المتعلقة بالائتمان ورقابة الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك باحتساب تصنيف مخاطر المحفظة على أساس المتوسط المرجح والذي يتم من خلاله تقييم جودة المحافظ الكلية على فترات زمنية فاصلة منتظمة وطرحها للمناقشة بلجنة المخاطر التنفيذية ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

كما يستعين البنك بنموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) لتقييم صافي القيمة المرتبطة بالحسابات بعد مراعاة تكلفة رأس المال. ويساعد النموذج في اتخاذ قرارات مطلعة وإضافة مزيد من القيمة للمساهمين.

إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

هذا الإجراء يعمل على تحديد وقياس وتجميع ومراقبة مخاطر البنك ويتيح للبنك الاحتفاظ بمستوى ملائم من رأس المال الداخلي بالنسبة لحجم المخاطر الشاملة التي يواجهها البنك وخطة الأعمال. ويقوم البنك بإجراء تقييم للمخاطر الجوهرية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر تركز الائتمان (تركزات القطاعات والاسم التجاري) ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة وغيرها كجزء من إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. كما يقوم البنك بإجراء تحليل اختبار الضغط لقياس التأثير عل قيمة الضمانات وتدفقات الإيرادات وتدني تصنيفات محفظة الإقراض وغيرها على مدى نطاق زمني لمدة سنة واحدة لثلاثة سيناريوهات منطقية للضغط (معتدل ومتوسط وحاد).

يتم مراجعة توزيع رأس المال لكل مخاطرة من المخاطر ونتائج اختبار الضغط ومناقشتها خلال اجتماعات لجنة المخاطر التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس لضمان توزيع رأسمال كاف لكل مخاطرة، مع مراعاة عوامل الاقتصاد الكلي والجزئي.

إن معدل كفاية رأس المال طبقًا للركن 1 (بازل 3) كما في 31 ديسمبر 2022 هو بنسبة **16.39%** (2021: 16.72%) ومعدل كفاية رأس المال المقابل طبقًا للإجراء الداخلي لتقييم كفاية رأس المال هو بنسبة **15.01%** (2021: 15.24%).

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر تكبد الخسائر المالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بموجب العقد. تنشأ هذه المخاطر بشكل رئيسي عن أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وعمليات الخزينة. يوجد لدى البنك سياسات وإجراءات شاملة لمراقبة جميع هذه المخاطر والسيطرة عليها. قام مجلس الإدارة بتفويض كافة الصلاحيات المتعلقة بقرارات الائتمان (باستثناء التسهيلات الائتمانية إلى أعضاء مجلس الإدارة والأسماء ذات الصلة) إلى لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار التي يمكنها تفويض صلاحياتها إلى لجنة الائتمان التنفيذية وفقا لتوجيهات مجلس الإدارة التزاما في إطار تعليمات بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل ويوضح أيضا سياسة وإطار عمل البنك الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر أن تؤدي الحركات في قيم أو أسعار السوق بما في ذلك أسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والهوامش الائتمانية إلى تخفيض إيرادات البنك أو قيمة محافظه (الموجودات والأدوات المالية).

يتعرض البنك لمخاطر السوق من خلال أنشطة المتاجرة التي يتم القيام بها لصالح العملاء أو البنك، على أساس الملكية، وكذلك احتفاظه بالموجودات والمطلوبات المالية. تقوم مجموعة الخزينة بإدارة مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة لدى البنك. تراقب مجموعة الاستثمارات مخاطر سوق الأسهم فيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات التي يملكها البنك. تهدف الحدود إلى ضمان إدارة مخاطر السوق للبنك ضمن الإرشادات الرقابية العامة لبنك الكويت المركزي والحدود الداخلية التي وضعها سياسة القدرة على تحمل المخاطر لدى البنك. يتم مراقبة الاختلافات في أسعار الفائدة وأسعار العملات والسيولة باستمرار من قبل مجموعة الخزينة ويتم مراجعتها دوريا من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

تتضمن أعمال الخزينة الرئيسية لدى البنك معاملات تحويل العملات الأجنبية نيابة عن العملاء من الشركات. ويتم تنفيذ معاملات العملاء في الغالب على أساس المساندة. تقوم مجموعة الخزينة بإجراء عدد محدد من معاملات تداول العملات الأجنبية التي يملكها البنك وبصورة رئيسية تتضمن عملات مجموعة الدول السبع ولكن أيضا بالعملات الإقليمية وبعض العملات الفرعية الأخرى. تعتبر المخاطر هنا محدودة حيث إن مراكز تحويل العملات الأجنبية المفتوحة تعتبر ضئيلة للغاية ويتم تنفيذها بالتقيد الصريح بحدود مراكز العملات المفتوحة المحددة من قبل بنك الكويت المركزي. لا يقوم البنك بالمتاجرة في الاستثمارات ذات الدخل الثابت أو الأوراق المالية.

تقتصر عمليات التداول في سوق المال على الوفاء بمتطلبات تمويل موجودات العملات الاجنبية المحلية والدولية لدى البنك واستثمار أي فوائض. وكسياسة عامة، فإن هذه المراكز لا تتضمن مخاطر أسعار الفائدة جوهرية.

كما تحتفظ مجموعة الخزينة بالبنك أيضا بمحفظة من سندات خزينة الحكومة الكويتية وسندات بنك الكويت المركزي وذلك للوفاء بمتطلبات السيولة القانونية الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي وكذلك محفظة تتكون في أغلبها من السندات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي المدرجة بالدولار الأمريكي لإدارة السيولة الفائضة.

إدارة المخاطر

يعتبر الدينار الكويتي العملة الرئيسية للبنك، ويتم إدراج غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما بالدينار الكويتي أو الدولار الأمريكي ويتم تمويلها بنفس العملة. ونتيجة لذلك فإن الانكشاف لمخاطر صرف العملات الأجنبية الهيكلية يعتبر محدودا.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يشرح الإيضاح 24 (ج) حول البيانات المالية مخاطر العملات الأجنبية بالتفصيل.

مخاطر أسعار الفائدة (السجلات المصرفية)

تنتج مخاطر أسعار الفائدة لدى البنك من احتمالات تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. يراقب البنك التأثيرات على صافي إيرادات الفوائد لمدة 12 شهرًا وكذلك التغير في القيمة الاقتصادية للموجودات والمطلوبات طبقًا لسيناريوهات معدلات الفائدة المختلفة. يبين الإيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية مخاطر حساسية صافي إيرادات البنك من الفائدة للتغيرات في أسعار الفائدة.

مخاطر أسعار الأسهم (السجلات المصرفية)

تعتبر مجموعة الاستثمارات مسئولة عن إدارة محفظة الاستثمارات في أوراق مالية التي يملكها البنك في السجلات المصرفية (أي تلك التي ليست لغرض المتاجرة). ويلتزم البنك بكافة الحدود المتعلقة بالاستثمارات والمفروضة من قبل بنك الكويت المركزي.

يتم تصنيف الاستثمارات في الأسهم كـ "مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. ولقد تم الإفصاح عن التصنيفات المحاسبية وقياسات القيمة العادلة في إيضاح السياسات المحاسبية الهامة حول البيانات المالية. تم الإفصاح عن أنواع الاستثمارات وتصنيفاتها المحاسبية ضمن إيضاح 13 حول البيانات المالية.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد دون تكبد تكاليف جوهرية. وتنشأ مخاطر السيولة من التمويل العام للأنشطة التي يقوم بها البنك. قام البنك بالاحتفاظ برصيد في الموجودات السائلة يزيد عن متطلبات الحد الأدنى التي يضعها بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (د) حول البيانات المالية مخاطر السيولة بالتفصيل كما يوضح سياسة البنك وإطار العمل الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عجز الأفراد أو فشل الإجراءات أو التقنيات أو تأثير الأحداث الخارجية. وهي تتضمن أعمال الغش والأعمال غير المسموح بها والأخطاء والسهو وانعدام الكفاءة وتعطل الأنظمة والأحداث الخارجية.

يعمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك على تحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف ومتابعة المخاطر التشغيلية في البنك بفاعلية بطريقة متماثلة.

يشتمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك على التقييم الذاتي للمخاطر والمراقبة (RCSA) والمؤشرات الرئيسية للمخاطر. كما يطبق البنك آلية للإبلاغ عن الحوادث، يتم الاستعانة بها للإبلاغ داخليًا عن عجز الأدوات الرقابية والأسباب الرئيسية التي تم تحديدها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب. يجمع البنك معلومات خسائر التشغيل الداخلية وتتيح البيانات للبنك وضع أدوات الرقابة الملائمة لمنع تكبد هذه الخسائر في المستقبل. يستخدم البنك حلول إضافية RiskNucleus للمخاطر التشغيلية، وذلك لأغراض مراقبة المخاطر التشغيلية هذه. يقدم الإيضاح 24 (هـ) حول البيانات المالية معلومات إضافية حول إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك.

الانكشاف لمخاطر الائتمان

يستعين البنك بنظام موديز Moody's لتصنيف المخاطر من أجل تصنيف الانكشافات لمخاطر الائتمان. يوضح الإيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية عملية التصنيف الداخلي لدى البنك بالتفصيل.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

يلخص الجدول التالي إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان لدى البنك (قبل تخفيف المخاطر الائتمانية) كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021. وتمثل المبالغ غير الممولة (أي تلك خارج الميزانية العمومية) إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تعديلات معامل التحويل الائتماني ('CCF') حيث إن المبالغ الإجمالية تعكس المخاطر الائتمانية النهائية للبنك في حالة عجز الأطراف المقابلة.

(بالمليون دينار كويتي)

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	الفارق
الانكشاف الممول لإجمالي مخاطر الائتمان	**7,113.4**	6,814.4	298.9
الانكشاف غير الممول لإجمالي مخاطر الائتمان	**1,532.3**	1,467.8	64.5
مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	**8,645.6**	8,282.2	363.4

إن إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022 هو بنسبة **82%** (2021: 82%) من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان.

إن إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان المقسم بين الممول وغير الممول استناداً إلى المحفظة القياسية مبين بالتفصيل في قسم الانكشاف لمخاطر الائتمان.

متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان

إن متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021 مبين بالتفصيل أدناه:

التسهيلات الائتمانية الممولة وغير الممولة (بالمتوسط) كما في 31 ديسمبر **(بالألف دينار كويتي)**

	2022			2021		
	ممول	غير ممول	المجموع	ممول	غير ممول	المجموع
بنود نقدية	**55,713**	**-**	**55,713**	52,732	-	52,732
المطالبات على الدول السيادية	**1,148,557**	**49**	**1,148,606**	904,400	101	904,501
المطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)	**365,400**	**24,192**	**389,592**	300,052	22,560	322,612
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	**-**	**-**	**-**	5,386	-	5,386
المطالبات على البنوك	**788,910**	**272,004**	**1,060,914**	872,446	262,120	1,134,566
المطالبات على الشركات	**2,428,760**	**1,239,926**	**3,668,686**	2,313,421	1,120,879	3,434,300
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	**1,858,841**	**543**	**1,859,384**	1,657,668	485	1,658,153
الانكشافات للقروض المتأخرة	**38,961**	**5,415**	**44,376**	49,554	6,580	56,134
انكشافات أخرى	**355,760**	**235**	**355,995**	341,415	249	341,664
الإجمالي	**7,040,902**	**1,542,364**	**8,583,266**	6,497,074	1,412,974	7,910,048

إن متوسط إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان لسنة 2022 هو بنسبة **82.03%** (2021: 82.14%) من مجموع متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان. تم احتساب متوسط مبالغ السنة بالكامل باستخدام متوسط 13 نقطة لمبالغ نهاية الشهر اعتبارا من 31 ديسمبر 2021 حتى 31 ديسمبر 2022 على نحو شامل.

إدارة المخاطر

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان

فيما يلي بيان التوزيع الجغرافي لمجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقا لمحفظة المخاطر الائتمانية القياسية كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021. كما أن التوزيع الجغرافي مبني على أساس الغرض الرئيسي من التسهيلات الائتمانية.

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022 – حسب المنطقة الجغرافية **(بالألف دينار كويتي)**

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا والمحيط الهادي	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	58,392	-	-	-	-	-	58,392
المطالبات على الدول السيادية	1,170,425	160,549	-	40,845	-	-	1,371,819
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	189,297	134,079	-	-	-	-	323,376
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	63,955	382,706	80,774	32,988	162,295	39,820	762,538
المطالبات على الشركات	3,299,794	262,421	94,856	9,818	90,574	1,812	3,759,274
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,967,682	164	139	1	-	-	1,967,986
الانكشافات للقروض المتأخرة	41,535	-	-	-	-	-	41,535
انكشافات أخرى	349,932	9,509	397	35	343	478	360,694
الإجمالي	7,141,012	949,428	176,165	83,687	253,212	42,110	8,645,613
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	%82.6	%11.0	%2.0	%1.0	%2.9	%0.5	%100

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان (تتمة)

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2021 – حسب المنطقة الجغرافية (بالألف دينار كويتي)

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا والمحيط الهادي	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	59,057	-	-	-	-	-	59,057
المطالبات على الدول السيادية	830,966	149,872	-	-	-	-	980,838
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	197,028	194,833	-	-	-	-	391,861
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	66,961	693,201	148,079	64,414	169,460	15,131	1,157,246
المطالبات على الشركات	3,125,366	287,613	88,849	9,754	40,075	1,651	3,553,308
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,751,218	843	287	62	497	482	1,753,389
الانكشافات للقروض المتأخرة	31,103	9,271	-	-	-	-	40,374
انكشافات أخرى	343,743	2,170	183	-	-	-	346,096
الإجمالي	6,405,442	1,337,803	237,398	74,230	210,032	17,264	8,282,169
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	%77.3	%16.2	%2.9	%0.9	%2.5	%0.2	%100

إن غالبية الانكشاف لمخاطر الائتمان لدى البنك تقع في الكويت وتتكون من **7.14 مليار دينار كويتي** (نسبة 82.5% من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2022 مقارنة بمبلغ 6.41 مليار دينار كويتي (نسبة 77.3% من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2021.

إدارة المخاطر

التوزيع الجغرافي لمتوسط الانكشافات لمخاطر الائتمان

فيما يلي متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان لعامي 2022 و2021 وقد تم تحليله حسب المنطقة الجغرافية ومحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022 (المتوسط) – حسب المنطقة الجغرافية **(بالألف دينار كويتي)**

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا والمحيط الهادي	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	55,713	-	-	-	-	-	55,713
المطالبات على الدول السيادية	983,016	160,790	-	4,800	-	-	1,148,606
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	197,903	191,689	-	-	-	-	389,592
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	70,963	558,101	174,961	53,642	165,685	37,562	1,060,914
المطالبات على الشركات	3,213,036	285,277	88,795	10,130	69,488	1,960	3,668,686
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,856,948	855	255	65	797	464	1,859,384
الانكشافات للقروض المتأخرة	39,572	4,804	-	-	-	-	44,376
انكشافات أخرى	352,986	2,752	191	3	26	37	355,995
الإجمالي	6,770,137	1,204,268	264,202	68,640	235,996	40,023	8,583,266
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	%78.9	%14.0	%3.1	%0.8	%2.7	%0.5	%100

التوزيع الجغرافي لمتوسط الانكشافات لمخاطر الائتمان (تتمة)

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2021 (المتوسط) – حسب المنطقة الجغرافية (بالألف دينار كويتي)

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا والمحيط الهادي	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	52,732	-	-	-	-	-	52,732
المطالبات على الدول السيادية	779,425	125,076	-	-	-	-	904,501
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	203,868	118,744	-	-	-	-	322,612
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	5,386	5,386
المطالبات على البنوك	51,457	591,506	255,247	63,845	163,717	8,794	1,134,566
المطالبات على الشركات	3,030,709	248,975	84,154	9,807	54,378	6,277	3,434,300
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,656,609	551	62	67	421	443	1,658,153
الانكشافات للقروض المتأخرة	53,128	3,006	-	-	-	-	56,134
انكشافات أخرى	339,182	2,277	195	-	-	10	341,664
الإجمالي	6,167,110	1,090,135	339,658	73,719	218,516	20,910	7,910,048
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	%77.9	%13.8	%4.3	%0.9	%2.8	%0.3	%100

إدارة المخاطر

توزيع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي بيان بتوزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقاً لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021:

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022 – حسب قطاع الأعمال **(بالألف دينار كويتي)**

	نفط خام						خدمات	
	شخصي	مالي	تجاري	وغاز	إنشاءات	تصنيع	عقارات	أخرى	الإجمالي
بنود نقدية	-	-	-	-	-	-	-	58,392	58,392
المطالبات على الدول السيادية	-	401,106	-	-	-	-	-	970,713	1,371,819
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	53,907	-	233,188	-	-	-	36,282	323,376
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	-	762,538	-	-	-	-	-	-	762,538
المطالبات على الشركات	219,850	212,634	754,288	199,726	649,048	323,363	888,194	512,171	3,759,274
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,966,507	-	-	-	-	-	-	1,479	1,967,986
الانكشافات للقروض المتأخرة	20,770	41	411	49	11,062	-	8,035	1,167	41,535
انكشافات أخرى	39,070	204	-	-	-	-	142,532	178,887	360,694
المجموع	2,246,197	1,430,429	754,699	432,963	660,110	323,363	1,038,761	1,759,091	8,645,613
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال	%26.2	%16.5	%8.7	%5.0	%7.6	%3.7	%12.0	%20.3	%100

توزيع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال (تتمة)

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2021 – حسب قطاع الأعمال (بالألف دينار كويتي)

	نفط خام						خدمات	
	شخصي	مالي	تجاري	وغاز	إنشاءات	تصنيع	عقارات	أخرى	الإجمالي
بنود نقدية	-	-	-	-	-	-	-	59,057	59,057
المطالبات على الدول السيادية	-	189,486	-	-	-	-	-	791,352	980,838
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	40,940	-	225,975	-	-	-	124,946	391,861
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	-	1,157,246	-	-	-	-	-	-	1,157,246
المطالبات على الشركات	263,952	175,907	792,286	207,521	639,574	350,773	632,376	490,919	3,553,308
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,747,930	6	-	-	-	-	-	5,453	1,753,389
الانكشافات للقروض المتأخرة	10,279	44	18	49	20,300	-	9,463	221	40,374
انكشافات أخرى	40,693	-	-	-	145	-	140,611	164,648	346,097
المجموع	2,062,854	1,563,629	792,304	433,545	660,019	350,773	782,450	1,636,595	8,282,169
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال	%24.9	%18.9	%9.6	%5.2	%8.0	%4.2	%9.4	%19.8	%100

إدارة المخاطر

توزيع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق

يبين الجدول التالي تفاصيل إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق (بعد المخصصات المحددة) وتم تحليلها وفقا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021:

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022 **(بالألف دينار كويتي)**

	حتى شهر	1 إلى 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهرًا	1 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	الإجمالي
بنود نقدية	58,392	-	-	-	-	-	58,392
المطالبات على الدول السيادية	714,230	215,478	227,182	66,576	121,648	26,705	1,371,819
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	29,509	35	-	77	58,444	235,311	323,376
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	204,228	63,921	74,500	102,232	298,459	19,198	762,538
المطالبات على الشركات	650,222	410,140	422,063	526,510	787,082	963,257	3,759,274
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	70,050	9,347	9,389	36,283	136,775	1,706,142	1,967,986
الانكشافات للقروض المتأخرة	13,256	45	132	5,549	2,510	20,043	41,535
انكشافات أخرى	153,698	100,300	13,787	64,097	-	28,812	360,694
المجموع	1,893,585	799,266	747,053	801,324	1,404,918	2,999,468	8,645,613
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق	%21.9	%9.2	%8.6	%9.3	%16.3	%34.7	%100

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2021 (بالألف دينار كويتي)

	حتى شهر	1 إلى 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهرًا	1 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	الإجمالي
بنود نقدية	59,057	-	-	-	-	-	59,057
المطالبات على الدول السيادية	525,988	146,557	122,074	39,583	77,895	68,741	980,838
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	4,459	9,006	122	2,719	117,181	258,374	391,861
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	480,854	177,364	45,635	102,183	312,629	38,581	1,157,246
المطالبات على الشركات	358,641	668,770	302,535	647,765	661,457	914,140	3,553,308
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	47,794	8,151	7,044	16,417	111,784	1,562,199	1,753,389
الانكشافات للقروض المتأخرة	15,389	366	57	5,882	2,321	16,359	40,374
انكشافات أخرى	135,696	91,212	36,993	50,262	1,191	30,743	346,097
المجموع	1,627,878	1,101,426	514,460	864,811	1,284,458	2,889,136	8,282,169
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق	%19.7	%13.3	%6.2	%10.4	%15.5	%34.9	%100

القروض منخفضة القيمة والمخصصات

القروض منخفضة القيمة والمخصصات حسب قطاعات الأعمال

يتم تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية في بيان المركز المالي بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الذي يتم تطبيقه امتثالا لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى. إن المحاسبة عن القروض منخفضة القيمة والمخصصات وقياساتها مفصح عنها في إيضاح السياسات المحاسبية الجوهرية والإيضاحين 12 و24 حول البيانات المالية.

يبين الجدول التالي توزيع القروض منخفضة القيمة (الجزء المتأخر والرصيد القائم) والمخصصات المتعلقة بها (المحددة والعامة) حسب قطاعات الأعمال كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2022 **(بالألف دينار كويتي)**

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)			
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	المخصصات المحددة النقدية	غطاء المخصصات المحددة
شخصية	20,770	32,284	11,513	%35.7
مالية	-	-	-	%0.0
تجارية	383	867	485	%55.9
النفط الخام والغاز	49	49	-	%0.0
إنشاءات	5,882	6,033	151	%2.5
تصنيع	-	114	114	%0.0
عقارات	8,035	9,655	1,620	%16.8
أخرى	1,149	10,459	9,311	%89.0
الإجمالي	36,268	59,461	23,194	%39.0

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2021 (بالألف دينار كويتي)

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)			
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	المخصصات المحددة النقدية	غطاء المخصصات المحددة
شخصية	10,279	18,608	8,330	%44.8
مالية	-	-	-	%0.0
تجارية	-	102	102	%100.3
النفط الخام والغاز	49	49	-	%0.0
إنشاءات	15,120	15,802	682	%4.3
تصنيع	-	-	-	%0.0
عقارات	9,463	13,049	3,586	%27.5
أخرى	203	203	-	%0.0
الإجمالي	35,114	47,813	12,700	%26.6

زادت الانكشافات القائمة للقروض متعثرة الأداء بمبلغ 11.6 مليون دينار كويتي في عام 2022 (للاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر إيضاحي 12 و24 (أ) حول البيانات المالية والجدول التالي).

إدارة المخاطر

المخصصات المحملة حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي تحليل للمخصصات المحملة والمشطوبات حسب قطاعات الأعمال:

المخصصات المحملة خلال سنة 2022 (حسب قطاعات الأعمال) **(بالألف دينار كويتي)**

	التحميل / (الإفراج عن) مخصص انخفاض القيمة		
	مخصص محدد	مخصص عام	إجمالي المخصص
شخصية	27,977	1,698	29,675
مالية	-	469	469
تجارية	391	91	482
النفط الخام والغاز	-	145	145
إنشاءات	(112)	118	6
تصنيع	118	4,078	4,196
عقارات	(1,966)	2,558	592
أخرى	9,616	(7,308)	2,308
المجموع	36,024	1,849	37,873

المخصصات المحملة خلال سنة 2021 (حسب قطاعات الأعمال) (بالألف دينار كويتي)

	التحميل / (الإفراج عن) مخصص انخفاض القيمة		
	مخصص محدد	مخصص عام	إجمالي المخصص
شخصية	22,658	1,778	24,436
مالية	591	633	1,224
تجارية	6,363	220	6,583
النفط الخام والغاز	-	641	641
إنشاءات	18,147	(217)	17,930
تصنيع	152	272	424
عقارات	2,986	387	3,373
أخرى	(12)	4,837	4,825
المجموع	50,885	8,551	59,436

لا يتضمن المخصص المحدد المحمل المذكور أعلاه مبلغ **24.8 مليون دينار كويتي** (2021: 43.2 مليون دينار كويتي) المبالغ المشطوبة خلال السنة.

القروض منخفضة القيمة والمخصصات حسب القطاعات الجغرافية

فيما يلي التحليل الجغرافي للقروض منخفضة القيمة (أي متعثرة الأداء) وغطاء المخصصات المتعلق بها كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2022 **(بالألف دينار كويتي)**

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		المخصصات المحددة	غطاء المخصصات
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	النقدية	المحددة
الكويت	36,268	59,461	23,194	%39.0
دول الشرق الأوسط الأخرى	-	-	-	%0.0
غرب أوروبا	-	-	-	%0.0
أمريكا وكندا	-	-	-	%0.0
آسيا والمحيط الهادي	-	-	-	%0.0
باقي دول العالم	-	-	-	%0.0
المجموع	36,268	59,461	23,194	%39.0

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2021 (بالألف دينار كويتي)

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		المخصصات المحددة	غطاء المخصصات
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	النقدية	المحددة
الكويت	25,842	37,860	12,019	%31.7
دول الشرق الأوسط الأخرى	9,271	9,953	682	%6.8
غرب أوروبا	-	-	-	%0.0
أمريكا وكندا	-	-	-	%0.0
آسيا والمحيط الهادي	-	-	-	%0.0
باقي دول العالم	-	-	-	%0.0
المجموع	35,114	47,813	12,700	%26.6

إدارة المخاطر

فيما يلي إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني المرتبط بالأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل 3، ولكن قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021 وقد تم تحليله وفقًا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022 **(بالألف دينار كويتي)**

	إجمالي الانكشاف للمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان		
	ممول	غير ممول	الإجمالي	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل التحويل الائتماني	عقود تحويل العملات الأجنبية بعد معامل التحويل الائتماني	الإجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان
بنود نقدية	58,392	-	58,392	58,392	-	-	58,392
المطالبات على الدول السيادية	1,371,819	-	1,371,819	1,371,819	-	28	1,371,847
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	313,280	10,096	323,376	313,280	5,048	-	318,328
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	530,637	231,900	762,537	530,637	113,111	233	643,981
المطالبات على الشركات	2,475,017	1,284,257	3,759,274	2,475,017	557,436	184	3,032,637
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,967,490	496	1,967,986	1,967,490	223	-	1,967,713
الانكشافات للقروض المتأخرة	36,268	5,267	41,535	36,266	2,634	-	38,900
انكشافات أخرى	360,447	247	360,694	360,448	123	-	360,571
المجموع	7,113,350	1,532,263	8,645,613	7,113,349	678,575	445	7,792,369

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2021 (بالألف دينار كويتي)

	إجمالي الانكشاف للمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان			
	ممول	غير ممول	الإجمالي	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل التحويل الائتماني	عقود تحويل العملات الأجنبية بعد معامل التحويل الائتماني	الإجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان
بنود نقدية	59,057	-	59,057	59,057	-	-	59,057
المطالبات على الدول السيادية	980,721	118	980,839	980,721	59	22	980,802
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	380,381	11,480	391,861	380,381	5,740	-	386,121
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	889,075	268,171	1,157,246	889,075	126,470	493	1,016,038
المطالبات على الشركات	2,371,425	1,181,883	3,553,308	2,371,425	533,145	354	2,904,924
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,752,793	596	1,753,389	1,752,793	271	-	1,753,064
الانكشافات للقروض المتأخرة	35,114	5,259	40,373	35,114	2,629	-	37,743
انكشافات أخرى	345,841	255	346,096	345,841	128	-	345,969
المجموع	6,814,407	1,467,762	8,282,169	6,814,407	668,442	869	7,483,718

تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان

وفقا للمنهج القياسي الخاص بمعايير بازل 3 بخصوص مخاطر الائتمان، يتم تطبيق أساليب تخفيف مخاطر الائتمان للحد من مقدار الانكشافات لمخاطر الائتمان المرجحة بأوزان المخاطر وذلك لأغراض كفاية رأس المال. يبين إيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يوضح سياسة وإطار عمل البنك الموضوع لإدارة هذه المخاطر. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ضمن معيار بازل 3، لا يتم اعتبار العقار مؤهلا ضمن تخفيف مخاطر الائتمان لأغراض احتساب رأس المال.

وفقًا لسياسة الائتمان لدى البنك سيتم تحديد متطلبات الضمان والتغطية ورفع قيمة الضمان، إن وجد، من خلال لجنة الائتمان المسئولة عن اعتماد التسهيلات الائتمانية استنادا على عدة عوامل منها القوة المالية للمقترض، ومصادر التدفقات النقدية للسداد، وسجلات التتبع، والدعم الجماعي، والتقلب ... وغيرها. إذا كانت ضمانات الأسهم هي المصدر الوحيد للسداد، يجب الاحتفاظ ببند رفع الضمان. ففي حالة انخفاض قيمة الضمان المحتفظ به لقرض معين بأقل من نسبة تغطية الضمان المقررة مبدئيا وتصل إلى حد نسبة رفع الضمان، يلتزم العميل بتقديم ضمان إضافي أو تسوية الانكشاف بشكل جزئي وذلك لزيادة نسبة التغطية. كما يتم يومياً تقييم الأسهم المسعرة من خلال أسعار بورصة الكويت وأسواق الأوراق المالية المسجلة. في بعض الحالات يتم الحصول على كفالات شخصية / تضامنية من أفراد أو شركات ذات ملاءة ائتمانية عالية للمساعدة في ضمان التسهيلات الائتمانية. وتخضع أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان المرتبطة بهذه الكفالات لغرض احتساب رأس المال لما هو مقرر ضمن تعليمات بازل.

تكون القروض الاستهلاكية بصفة عامة غير مكفولة بضمانات ولكن يتم التخفيف من مخاطر الائتمان عن طريق تطبيق شرط "تحويل الراتب" الذي يطالب صاحب العمل للعميل بتحويل راتب العميل مباشرة إلى حسابه لدى بنك الخليج. كما أن الضمان أو التأمين الذي يكون عادة على هيئة وديعة عميل محجوزة لدى بنك الخليج أو ضمان شخصي أو أوامر دائمة، يتم الحصول عليه في حالات نادرة عندما يتم منح القروض الاستهلاكية دون إجراء تحويل الراتب.

إدارة المخاطر

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان المخاطر

يقدم الجدول التالي مزيدًا من التقسيم للانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021 والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان إلى انكشافات مقدرة وغير مقدرة:

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2022 (بالألف دينار كويتي)

	الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان		الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر		
		ضمان مالي مؤهل	كفالات مؤهلة		مقدرة	غير مقدرة	الإجمالي
بنود نقدية	58,392	-	-	58,392	-	-	-
المطالبات على الدول السيادية	1,371,847	-	-	1,371,847	83,512	-	83,512
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	318,328	21,230	-	297,098	92,793	-	92,793
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	643,981	2,071	-	641,910	271,092	-	271,092
المطالبات على الشركات	3,032,637	503,425	-	2,529,212	26,607	2,488,214	2,514,821
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,967,713	184,948	-	1,782,765	-	1,782,385	1,782,385
الانكشافات للقروض المتأخرة	38,900	4,267	-	34,633	-	31,922	31,922
انكشافات أخرى	360,571	71,808	-	288,763	-	343,675	343,675
المجموع	**7,792,369**	**787,749**	**-**	**7,004,620**	**474,004**	**4,646,196**	**5,120,200**

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2021 (بالألف دينار كويتي)

	الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان		الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر		
		ضمان مالي مؤهل	كفالات مؤهلة		مقدرة	غير مقدرة	الإجمالي
بنود نقدية	59,057	-	-	59,057	-	-	-
المطالبات على الدول السيادية	980,802	59	-	980,743	55,028	-	55,028
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	386,121	17,179	-	368,942	101,071	-	101,071
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	1,016,038	1,835	-	1,014,203	384,933	2	384,935
المطالبات على الشركات	2,904,924	688,979	-	2,215,945	44,476	2,181,664	2,226,140
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,753,064	153,255	-	1,599,809	-	1,599,264	1,599,264
الانكشافات للقروض المتأخرة	37,743	4,355	-	33,388	-	31,665	31,665
انكشافات أخرى	345,969	81,050	-	264,919	-	314,853	314,853
المجموع	7,483,718	946,712	-	6,537,006	585,508	4,127,448	4,712,956

إن معظم أشكال تخفيف مخاطر الائتمان تكون على هيئة ضمان مالي مؤهل والذي يتمثل بشكل رئيسي في أسهم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وودائع نقدية.

محفظة المتاجرة

تقتصر محفظة المتاجرة على مقدار معقول لمركز العملات المفتوحة في سياق تسهيل احتياجات العملاء والمتاجرة وإدارة الميزانية العمومية للبنك.

يستخدم البنك المنهج القياسي لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق. ويتم ربط السجلات المصرفية للمتاجرة بالسوق على أساس يومي كما يستخدم البنك هيكل للحدود الموضوعة لإدارة ومراقبة الانكشافات لمخاطر السوق الناتجة من أنشطة المتاجرة. ويستخدم البنك أيضًا قيمة المتاجرة المعرضة للمخاطر لتتبع ومراقبة مخاطر تحويل العملات الأجنبية. ووفقا لقواعد بازل 3، يُحدد إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق عن طريق ضرب قيمة رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق في نسبة 12.5.

يعرض الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق بالنسبة للبنك كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021:

(بالألف دينار كويتي)

مخاطر السوق	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	الفارق
مخاطر مركز أسعار الفائدة	**-**	-	-
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	**106**	134	(28)
إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق	**106**	134	(28)
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق	**1,325**	1,675	(350)
إجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق بنسبة 11.50% (2021: 10.50%)	**152**	176	(24)

في 31 ديسمبر 2022، كان إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق بمبلغ **1.33 مليون دينار كويتي** (2021: 1.68 مليون دينار كويتي) وقدر إجمالي المتطلبات الرأسمالية بمبلغ **152 ألف دينار كويتي** (2021: 176 ألف دينار كويتي)

إدارة المخاطر

مخاطر التشغيل

تم تصنيف أنشطة الأعمال لدى البنك إلى ثلاث مجالات أعمال كما يلي: المتاجرة والمبيعات والخدمات المصرفية التجارية والخدمات المصرفية للأفراد. يتم استخدام أسلوب تسعير تحويلات الأموال الداخلية لدى البنك لتوزيع إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بين مجالات الأعمال المذكورة أعلاه.

يبين الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل بالنسبة للبنك كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021:

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2022 **(بالألف دينار كويتي)**

	متوسط إجمالي الإيرادات		رأس المال المحمل لتغطية
	عن مدة 3 سنوات	معامل بيتا	مخاطر التشغيل
المتاجرة والمبيعات	27,273	%18	4,909
الخدمات المصرفية التجارية	62,122	%15	9,318
الخدمات المصرفية للأفراد	80,400	%12	9,648
الإجمالي	169,795		23,875
إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل			298,438
إجمالي المتطلبات الرأسمالية لتغطية مخاطر التشغيل (بنسبة 11.50%)			34,320

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2021 (بالألف دينار كويتي)

	متوسط إجمالي الإيرادات		رأس المال المحمل لتغطية
	عن مدة 3 سنوات	معامل بيتا	مخاطر التشغيل
المتاجرة والمبيعات	29,554	%18	5,320
الخدمات المصرفية التجارية	70,732	%15	10,610
الخدمات المصرفية للأفراد	78,372	%12	9,405
الإجمالي	178,658		25,335
إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل			316,688
إجمالي المتطلبات الرأسمالية لتغطية مخاطر التشغيل (بنسبة 10.5%)			33,252

وفقا لتعليمات بازل 3، يحتسب إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل عن طريق ضرب متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات لمجالات الأعمال في معامل بيتا المحدد مسبقًا. ويحدد إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل عن طريق ضرب رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل في نسبة 12.5. يشمل إجمالي الإيرادات صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات التي لا تحمل فوائد. في 31 ديسمبر 2022، بلغ المتوسط المرجح للانكشاف لمخاطر التشغيل **298.4 مليون دينار كويتي** (2021: 316.7 مليون دينار كويتي) وكان إجمالي المتطلبات الرأسمالية لتغطية مخاطر التشغيل بنسبة 11.50% بمبلغ **34 مليون دينار كويتي** (2021: بنسبة 10.50% بمبلغ 33 مليون دينار كويتي).

مخاطر أسعار الأسهم في السجلات المصرفية

لا يتداول بنك الخليج في الأسهم. يتم الاحتفاظ بجميع استثمارات البنك في الأسهم في السجلات المصرفية (أي لغير أغراض المتاجرة) ويتم تصنيفها كمدرجة "بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الاخرى"، أي أنها تمثل الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي من الممكن بيعها إذا دعت الحاجة للسيولة أو في حالة التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. يتم إدراج أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل بما في ذلك عند البيع. يتم عند البيع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية. إن القيم العادلة للأدوات المسعرة تستند إلى أسعار الشراء عند الإقفال أو باستخدام السعر الحالي في السوق لتلك الأداة. تم تحديث القيم العادلة للأدوات غير المسعرة التي يتم تقديرها من خلال معدلات السعر / الربحية أو باستخدام سعر/ نسب التدفقات النقدية لتعكس الظروف المحددة لجهة الإصدار. كما أن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة أو صناديق وحدات الاستثمار أو الأدوات الاستثمارية المشابهة تستند إلى آخر سعر شراء معلن/ آخر صافي قيمة موجودات معلن. يستخدم البنك خدمات التقييم الخارجي عند الضرورة.

يوضح الجدول التالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المحتفظ بها في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021 وكذلك الأرباح غير المحققة المتراكمة في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية والتأثيرات على رأس المال الرقابي.

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم البنك المرخص في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2022 **(بالألف دينار كويتي)**

	أسهم متداولة علنًا	أسهم متداولة بصورة غير علنية	إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية
إجمالي القيمة العادلة للأوراق المالية	10,268	23,068	33,336
أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1)	810	739	1,549
تفاصيل رأس المال الرقابي			
متطلبات رأس المال الرقابي	1,284	2,884	4,168
تفاصيل البيع			
أرباح محققة من أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى			(215)

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم البنك المرخص في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2021 (بالألف دينار كويتي)

	أسهم متداولة علنًا	أسهم متداولة بصورة غير علنية	إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية
إجمالي القيمة العادلة للأوراق المالية	11,038	23,832	34,870
أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1)	1,580	793	2,373
تفاصيل رأس المال الرقابي			
متطلبات رأس المال الرقابي	1,269	2,741	4,010
تفاصيل البيع			
خسائر غير محققة من أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى			505

لدى البنك استثمار جوهري في أسهم في مؤسسة مالية تم تصنيفه كموزون مخاطر بنسبة 250% (استثمارات في مؤسسات مالية أقل من حدود الاقتطاع).

إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية

يتأثر صافي إيرادات الفوائد المستقبلية بالتحركات في أسعار الفائدة. ويتمثل الجزء الرئيسي من إدارة البنك لمخاطر السوق في السجلات المصرفية (أي لغير أغراض المتاجرة) في إدارة حساسية صافي إيرادات البنك من الفوائد للتغيرات في معدلات الفائدة السوقية. إن حساسية صافي إيرادات الفائدة للتغيرات في سعر الفائدة مصفح عنها في الإيضاح 24(ب) حول البيانات المالية.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة

قام البنك بتطوير مجموعة من السياسات والعمليات المرتبطة بالمخاطر لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة ورفع التقارير عنها. تتكامل هذه السياسات مع إدارة مخاطر الائتمان وتم تطبيقها لوضع الحدود الداخلية فيما يتعلق بالحد الأقصى لمن الانكشافات بناء على التصنيف الائتماني للطرف المقابل. حيث ترتبط الأطراف المقابلة ذات درجات التصنيف العالية بانكشافات الحدود الأعلى، في حين يقتصر ارتباط العملاء ذوي درجات التصنيف الائتماني الأقل بانكشافات المستويات المنخفضة. وقد تم تحديد هذه الحدود بناء على احتمالية التعثر المرتبطة بكل درجة من درجات المخاطر المتعلقة بالمقترضين. وفي ضوء احتمالات التعثر، يسعى البنك إلى الحد من تكبد خسائر غير متوقعة.

بالنسبة لعقود تحويل العملات الأجنبية، فقد تم إعداد هيكل الحدود بناء على أجل العقد والمخاطر المترتبة على التقلب المتعلق بالعقود الأساسية. وقد تم إعداد هياكل الحدود المتعلقة بالأطراف المقابلة حسب المنتج بما في ذلك الحدود الموضوعة لتحوط مخاطر التسوية.

سياسة المكافآت

لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على التقرير السنوي – جزء حوكمة الشركات.

نموذج الإفصاحات العامة عن نسبة الرفع المالي

وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي (التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ ب س/ 342/ 2015)، يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على نسبة رفع مالي قدرها 3% كحد أدنى. يتم احتساب نسبة الرفع المالي كنسبة من الشريحة 1 من رأس المال وفقا لقواعد بازل 3 إلى إجمالي الانكشاف. يمثل إجمالي الانكشاف مجموع الانكشافات داخل وخارج الميزانية العمومية بعد تعديل معامل التحويل الائتماني.

(بالألف دينار كويتي)

		31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	الفارق
	الانكشافات داخل الميزانية العمومية			
1.	البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية ولكنها مشتملة على الضمانات)	**6,851,480**	6,555,910	295,570
2.	(مبالغ الموجودات المخصومة عند تحديد الشريحة 1 من رأس المال وفقا لقواعد بازل 3)	**-**	-	-
3.	**إجمالي الانكشافات داخل الميزانية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية) (مجموع البنود 1 و2)**	**6,851,480**	6,555,910	295,570
	انكشافات المشتقات			
4.	تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات (أي بالصافي بعد هامش فروق النقد المؤهلة)	**-**	-	-
5.	المبالغ المضافة إلى الانكشاف المحتمل المستقبلي المرتبطة بجميع معاملات المشتقات	**-**	-	-
6.	الإجمالي لضمانات المشتقات المقدمة والمخصومة من موجودات الميزانية العمومية طبقًا لإطار العمل المحاسبي التشغيلي	**-**	-	-
7.	(الخصومات لموجودات الأرصدة المدينة لهامش فروق النقد المقدم في معاملات المشتقات)	**-**	-	-
8.	(المراكز المقابلة المركزية المعفاة لانكشافات التداول التي تم مقاصتها للعملاء)	**-**	-	-
9.	المبلغ الاسمي المعدل الفعلي للمشتقات الائتمانية المكتتبة	**-**	-	-
10.	(المبادلات الاسمية الفعلية المعدلة والخصومات الإضافية للمشتقات الائتمانية المكتتبة)	**-**	-	-
11.	**إجمالي انكشافات المشتقات (مجموع البنود من 4 إلى 10)**	**-**	-	-
	انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية	**-**	-	-
12.	إجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية (دون أي تحقق للمقاصة)	**-**	-	-
13.	**(المبالغ المقاصة للأرصدة النقدية الدائنة والمدينة من إجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية)**	**-**	-	-
14.	انكشافات الأطراف المقابلة المركزية لموجودات معاملات تمويل الأوراق المالية	**-**	-	-
15.	انكشافات معاملات الوكلاء	**-**	-	-
16.	**إجمالي انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية (مجموع البنود من 12 إلى 15)**	**-**	-	-
	انكشافات أخرى خارج الميزانية			
17.	انكشاف خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)	**2,676,511**	2,426,436	250,075
18.	(تعديلات لتعكس التحويل إلى المبالغ الائتمانية المكافئة)	**(1,868,124)**	(1,630,582)	(237,542)
19.	**البنود خارج الميزانية (مجموع البندين 17 و18)**	**808,387**	795,854	12,533
	رأس المال وإجمالي الانكشافات			
20.	الشريحة 1 من رأس المال	**741,129**	698,151	42,978
21.	إجمالي الانكشافات (مجموع البنود 3 و11 و16 و19)	**7,659,867**	7,351,764	308,103
	نسبة الرفع المالي			
22.	**نسبة الرفع المالي طبقًا لتعليمات بازل 3 (الشريحة 1 من رأس المال (20) / إجمالي الانكشافات (21))**	**%9.68**	%9.50	%0.18

إدارة المخاطر

يعرض الجدول التالي مطابقة الموجودات داخل الميزانية العمومية وفقا للبيانات المالية المصدرة بالإضافة إلى إجمالي مبلغ الانكشاف ضمن قياس نسبة الرفع.

ملخص المقارنة بين الموجودات المحاسبية وقياس الانكشاف لنسبة الرفع **(بالألف دينار كويتي)**

		31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	الفارق
1.	إجمالي الموجودات المجمعة وفقا للبيانات المالية المصدرة	**6,851,480**	6,555,910	295,570
2.	تعديل للاستثمارات في المؤسسات المصرفية أو المالية أو شركات التأمين أو التجارية المجمعة للأغراض المحاسبية ولكن خارج نطاق التجميع الرقابي	**-**	-	-
3.	تعديل للموجودات على سبيل الامانة المحققة في الميزانية العمومية وفقا لإطار العمل المحاسبي التشغيلي ولكن المستبعدة من قياس الانكشاف لنسبة الرفع	**-**	-	-
4.	تعديلات للأدوات المالية المشتقة	**-**	-	-
5.	تعديل لمعاملات تمويل الأوراق المالية (أي التزام إعادة الشراء والمعاملات المماثلة من الإقراض المكفول بضمان)	**-**	-	-
6.	تعديل للبنود خارج الميزانية (أي التحويل إلى المبالغ الائتمانية المكافئة للانكشافات خارج الميزانية)	**808,387**	795,854	12,533
7.	تعديلات أخرى	**-**	-	-
8.	**الانكشاف لنسبة الرفع**	**7,659,867**	7,351,764	308,103

04

البيانات المالية

112 تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
116 بيان الدخل
117 بيان الدخل الشامل
118 بيان المركز المالي
119 بيان التدفقات النقدية
120 بيان التغيرات في حقوق الملكية
121 إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع.

EY
نبني عالما أفضل للعمل
العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
صندوق رقم 74 الصفاة
الكويت الصفاة 13001
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق 18-20
شارع أحمد الجابر
هاتف: 5000 2295 / 2880 2245
فاكس: 6419 2245
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

Deloitte.
ديلويت وتوش
الوزان وشركاه
شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي- الدور السابع والتاسع
ص.ب: 20214 الصفاة 13062
الكويت
هاتف: 8060 2243 - 8844 2240 965 +
فاكس: 2080 2245 - 8855 2240 965 +
www.deloitte.com

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2022 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية". ونحن مستقلون عن البنك وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق"). وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمتطلبات الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

خسائر الائتمان للقروض والسلف

يتم تسجيل خسائر الائتمان للقروض والسلف ("التسهيلات الائتمانية") الممنوحة إلى العملاء والبنوك إما حسب خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية ("المعيار الدولي للتقارير المالية 9") والمحددة التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى، حول تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصص المتعلق بها ("قواعد بنك الكويت المركزي")، كما هو مفصح عنها في السياسات المحاسبية ضمن الإيضاحين 2 و12 حول البيانات المالية.

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمحددة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي يعتبر سياسة محاسبية معقدة وتتطلب إصدار أحكام جوهرية عند تطبيقها. تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى أحكام الإدارة التي يتم اتخاذها لتقييم الزيادة الجوهرية في خسائر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى عدة مراحل وتحديد وقوع حالات التعثر وإعداد نماذج تقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية الناتجة من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات.

إن الاعتراف بالمخصص المحدد مقابل التسهيلات منخفضة القيمة طبقا لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى تعليمات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص المعترف به بالإضافة إلى أي مخصص إضافي يتم تسجيله استنادا إلى تقدير الإدارة حول التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بذلك التسهيل الائتماني.

نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بها من حالات عدم التأكد حول التقديرات والأحكام التي يتم إصدارها لاحتساب انخفاض القيمة، يعتبر هذا الأمر كأحد أمور التدقيق الرئيسية. ويزداد ذلك نتيجة ازدياد حالة عدم التأكد الجوهرية من التقديرات بسبب الضغوط الناتجة عن التضخم المرتفع وبيئة الأعمال القائمة على معدلات الفائدة المرتفعة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم عملية وضع وتنفيذ أدوات الرقابة والمدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل البنك في تطوير النماذج بالإضافة إلى أدوات الرقابة الخاصة بالحوكمة والمراجعة والتي تستند إليها الإدارة في تحديد مدى مطابقة خسائر الائتمان. كما تم تحديث إجراءات التدقيق لكي تشمل مراعاة الضغوط الناتجة عن التضخم المرتفع وبيئة الأعمال القائمة على معدلات الفائدة المرتفعة بما فيها التركيز على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها.

بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات من تسهيلات الائتمان القائمة كما في تاريخ البيانات المالية وقد اشتملت على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها كما قمنا بتقييم كيفية قيام البنك بتحديد الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. وتم الاستعانة بالمتخصصين لدينا لمراجعة نموذج خسائر الائتمان المتوقعة من حيث البيانات الأساسية والطرق والافتراضات المستخدمة للتحقق من توافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وتعليمات بنك الكويت المركزي. وبالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، قمنا بتقييم معايير البنك لعملية تحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك ملاءمة وقيمة الضمان المحتسب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل البنك بالإضافة إلى التعليمات التي تم مراعاتها من قبل الإدارة في ضوء التأثيرات الاقتصادية الحالية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة مع مراعاة تعليمات بنك الكويت المركزي. كما قمنا بتقييم المدخلات والافتراضات المتعددة المستخدمة من قبل إدارة البنك لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، وبالنسبة لمتطلبات المخصصات التي حددتها قواعد بنك الكويت المركزي، قمنا بتقييم معايير تحديد ما إذا كان هناك ضرورة لاحتساب أية خسائر ائتمان طبقا للتعليمات ذات الصلة وما إذا كان يتم احتسابها طبقاً لذلك عند الضرورة. وبالنسبة للعينات المختارة والتي اشتملت على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها، قمنا بالتحقق مما إذا كانت إدارة البنك قد قامت بتحديد كافة حالات انخفاض القيمة. وبالنسبة للعينات المختارة التي اشتملت أيضاً على تسهيلات ائتمانية منخفضة القيمة، قمنا أيضاً بتقييم الضمان والتحقق من احتساب المخصصات الناتجة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2022

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2022، بخلاف البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولم نعبر عن أي تأكيد أو نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية البنك أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للبنك.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس

مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف البنك عن مواصلة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات والتدابير المطبقة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له ورقم 2/ ر ب /342/ 2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له ورقم 2/ ر ب /342/ 2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

عبدالكريم عبدالله السمدان
سجل مراقبي الحسابات رقم 208 فئة أ
إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

2 فبراير 2023
الكويت

طلال يوسف المزيني
سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوش – الوزان وشركاه

بيان الدخل

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	إيضاحات	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
إيرادات فوائد	4	**244,463**	185,994
مصروفات فوائد	5	**(102,272)**	(53,681)
صافي إيرادات فوائد		**142,191**	132,313
صافي أتعاب وعمولات	6	**26,498**	27,428
صافي أرباح من التعامل بالعملات الأجنبية والأدوات المالية المشتقة		**10,292**	9,058
إيرادات توزيعات أرباح		**799**	679
إيرادات أخرى		**1,277**	580
إيرادات التشغيل		**181,057**	170,058
مصروفات موظفين		**55,550**	47,712
تكاليف إشغال		**2,718**	2,628
استهلاك		**6,833**	6,823
مصروفات أخرى		**21,105**	21,018
مصروفات التشغيل		**86,206**	78,181
ربح التشغيل قبل المخصصات / خسائر انخفاض القيمة		**94,851**	91,877
تحميل مخصصات:			
– محددة	7	**32,937**	55,833
– عامة	12,18	**4,936**	3,603
استردادات قروض، بالصافي بعد الشطب	12	**(8,008)**	(11,943)
صافي مخصص موجودات مالية أخرى		**(42)**	110
خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى	14	**131**	-
		29,954	47,603
ربح التشغيل		**64,897**	44,274
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	22	**188**	179
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**648**	446
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**1,609**	1,098
الزكاة		**648**	446
ربح السنة		**61,804**	42,105
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	8	**19**	13

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل الشامل

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
ربح السنة	**61,804**	42,105
إيرادات شاملة أخرى		
بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقا إلى بيان الدخل:		
صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية – أسهم	**(1,040)**	(807)
إعادة تقييم مباني ومعدات	**(40)**	25
خسائر شاملة أخرى للسنة	**(1,080)**	(782)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	**60,724**	41,323

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2022

	إيضاحات	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
الموجودات			
نقد ونقد معادل	9	**929,888**	942,495
سندات خزينة حكومة الكويت	10	**22,000**	74,000
سندات بنك الكويت المركزي	11	**337,703**	281,197
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	9	**131,222**	124,642
قروض وسلف إلى بنوك	12	**262,786**	278,451
قروض وسلف إلى عملاء	12	**4,865,894**	4,558,086
استثمارات في أوراق مالية	13	**128,935**	141,941
موجودات أخرى	14	**134,392**	120,705
مباني ومعدات		**38,660**	34,393
مجموع الموجودات		**6,851,480**	6,555,910
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق إلى بنوك	15	**489,651**	595,501
ودائع من المؤسسات المالية	15	**774,611**	673,169
ودائع العملاء	16	**4,246,837**	4,303,995
أموال مقترضة أخرى	17	**493,926**	215,000
مطلوبات أخرى	18	**126,432**	101,753
إجمالي المطلوبات		**6,131,457**	5,889,418
حقوق الملكية			
رأس المال	19	**320,053**	304,813
أسهم منحة موصى بها	22	**16,003**	15,240
احتياطي إجباري	20	**53,052**	46,562
علاوة إصدار أسهم	20	**153,024**	153,024
احتياطي إعادة تقييم عقارات	20	**18,154**	18,194
احتياطي القيمة العادلة		**1,549**	2,374
أرباح مرحلة		**158,188**	144,442
		720,023	684,649
أسهم خزينة	21	**-**	(18,157)
إجمالي حقوق الملكية		**720,023**	666,492
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**6,851,480**	6,555,910

جاسم مصطفى بودي
(رئيس مجلس الإدارة)

انطوان ضاهر
(الرئيس التنفيذي)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	إيضاحات	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
أنشطة التشغيل			
ربح السنة		**61,804**	42,105
تعديلات:			
إيرادات توزيعات أرباح		**(799)**	(679)
استهلاك		**6,833**	6,823
مخصصات خسائر قروض	7,12,18	**37,873**	59,436
صافي مخصص موجودات مالية أخرى		**(42)**	110
خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى		**131**	-
التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل		**105,800**	107,7095
النقص / (الزيادة) في موجودات التشغيل:			
سندات خزينة حكومة الكويت		**52,000**	34,500
سندات بنك الكويت المركزي		**(56,506)**	(473)
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**(6,614)**	(121,612)
قروض وسلف إلى بنوك		**15,011**	(86,767)
قروض وسلف إلى عملاء		**(344,210)**	(497,449)
موجودات أخرى		**(13,022)**	(21,274)
(النقص) / الزيادة في مطلوبات التشغيل:			
المستحق إلى بنوك		**(105,850)**	44,958
ودائع من المؤسسات المالية		**101,442**	(32,168)
ودائع عملاء		**(57,158)**	270,276
مطلوبات أخرى		**23,862**	12,851
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل		**(285,245)**	(289,363)
أنشطة الاستثمار			
شراء استثمارات في أوراق مالية		**(54,262)**	(22,498)
متحصلات من بيع/استحقاق استثمارات في أوراق مالية		**65,508**	52,085
شراء مباني ومعدات		**(11,140)**	(7,138)
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		**799**	679
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار		**905**	23,128
أنشطة التمويل			
صافي المتحصلات من أموال مقترضة أخرى	17	**278,926**	115,000
توزيعات أرباح مدفوعة	22	**(21,078)**	(15,056)
متحصلات من بيع أسهم خزينة		**13,885**	2,861
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		**271,733**	102,805
صافي النقص في النقد والنقد المعادل		**(12,607)**	(163,430)
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**942,495**	1,105,925
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	9	**929,888**	942,495
معلومات إضافية عن التدفقات النقدية			
فوائد مستلمة		**234,629**	184,319
فوائد مدفوعة		**82,111**	55,739

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	رأس المال ألف دينار كويتي	أسهم منحة موصى بها ألف دينار كويتي	الاحتياطيات: احتياطي إجباري ألف دينار كويتي	علاوة إصدار أسهم ألف دينار كويتي	احتياطي إعادة تقييم عقارات ألف دينار كويتي	احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي	أرباح مرحلة ألف دينار كويتي	الإجمالي الفرعي للاحتياطيات ألف دينار كويتي	أسهم خزينة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
في 1 يناير 2021	304,813	-	42,135	153,024	18,169	3,686	140,073	357,087	(24,536)	637,364
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	42,105	42,105	-	42,105
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى للسنة	-	-	-	-	25	(807)	-	(782)	-	(782)
إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة للسنة	-	-	-	-	25	(807)	42,105	41,323	-	41,323
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 22)	-	-	-	-	-	-	(15,056)	(15,056)	-	(15,056)
أرباح محققة من أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	-	-	-	-	-	(505)	505	-	-	-
بيع أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	-	-	6,379	6,379
خسارة من بيع أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	(3,518)	(3,518)	-	(3,518)
الاستقطاع إلى الاحتياطي	-	-	4,427	-	-	-	(4,427)	-	-	-
أسهم منحة موصى بها (إيضاح 22)	-	15,240	-	-	-	-	(15,240)	(15,240)	-	-
في 31 ديسمبر 2021	304,813	15,240	46,562	153,024	18,194	2,374	144,442	364,596	(18,157)	666,492
في 1 يناير 2022	**304,813**	**15,240**	**46,562**	**153,024**	**18,194**	**2,374**	**144,442**	**364,596**	**(18,157)**	**666,492**
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	61,804	61,804	-	61,804
خسائر شاملة أخرى للسنة	-	-	-	-	(40)	(1,040)	-	(1,080)	-	(1,080)
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	-	(40)	(1,040)	61,804	60,724	-	60,724
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 22)	-	-	-	-	-	-	(21,078)	(21,078)	-	(21,078)
إصدار أسهم منحة (إيضاح 22)	15,240	(15,240)	-	-	-	-	-	-	-	-
خسائر محققة من أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	-	-	-	-	-	215	(215)	-	-	-
بيع أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	-	-	18,157	18,157
خسارة من بيع أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	(4,272)	(4,272)	-	(4,272)
الاستقطاع إلى الاحتياطي	-	-	6,490	-	-	-	(6,490)	-	-	-
أسهم منحة موصى بها (إيضاح 22)	-	16,003	-	-	-	-	(16,003)	(16,003)	-	-
في 31 ديسمبر 2022	**320,053**	**16,003**	**53,052**	**153,024**	**18,154**	**1,549**	**158,188**	**383,967**	**-**	**720,023**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

1. التأسيس والتسجيل

إن بنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة عامة تم تأسيسها في دولة الكويت بتاريخ 29 أكتوبر 1960 وتسجيلها كمصرف لدى بنك الكويت المركزي. يتم إدراج أسهم البنك في بورصة الكويت. يقع المكتب المسجل للبنك في شارع مبارك الكبير، ص.ب. 3200، 13032 الصفاة، مدينة الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وفقًا لقرار مجلس إدارة البنك بتاريخ 16 يناير 2023. لدى الجمعية العمومية السنوية للمساهمين صلاحية تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

إن الأنشطة الرئيسية للبنك مبينة في إيضاح 27.

2. السياسات المحاسبية

2.1 أساس الإعداد

يتم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات في أوراق مالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والأدوات المالية المشتقة والأرض ملك حر والمباني المقاسة بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للبنك، مقربة إلى أقرب ألف (ألف دينار كويتي)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. تتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ضوء التعديلات التالية:

- أن يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات وفقاً لمتطلبات تعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ إلى جانب التأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ و
- أن يتم الاعتراف بخسائر التعديل للموجودات المالية الناتجة عن فترات تأجيل السداد الممنوحة إلى العملاء نتيجة تفشي كوفيد -19 خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وفقاً لمتطلبات تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 /رب/ رب أ/2020/461 يجب أن يتم الاعتراف بخسائر التعديل المشار إليها في التعميم ضمن الأرباح المرحلة بدلاً من بيان الدخل طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. ومع ذلك، يجب أن يتم الاعتراف بخسائر التعديل للموجودات المالية الناتجة عن أي فترات تأجيل سداد أخرى ممنوحة إلى العملاء ضمن بيان الدخل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يتم الاعتراف بكافة خسائر التعديل المتكبدة بعد السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 في بيان الدخل. سيؤدي تطبيق هذه السياسة إلى تطبيق عرض محاسبي مختلف لخسائر التعديل في سنة 2020 مقارنة بسنة 2021.

يشار إلى الإطار المذكور أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة بدولة الكويت".

عرض البيانات المالية

يقوم البنك بعرض بيان مركزه المالي حسب ترتيب السيولة بشكل عام. يتم عرض تحليل يتعلق بالاسترداد أو التسوية في إيضاح 24 (د).

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المطبقة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء ما هو مبين أدناه. لم يقم البنك بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات صادرة ولكن لم تسر بعد.

إيضاحات حول البيانات المالية

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية – الرسوم ضمن اختبار "نسبة 10%" في حالة إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يتضمن التعديل توضيحات حول الرسوم التي تدرجها المنشأة ضمن التقييم الذي تجريه حول مدى اختلاف شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل بصورة جوهرية عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المبالغ المسددة أو المستلمة فيما بين المقترض والمقرض مشتملةً على الرسوم المسددة أو المستلمة إما من قبل المقترض أو المقرض نيابةً عن الطرف الأخر. ليس هناك تعديل مماثل مقترح فيما يتعلق بمعيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.

وفقًا للأحكام الانتقالية، يقوم البنك بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية المعدلة أو المتبادلة في أو بعد بداية فترة البيانات المالية السنوية التي تطبق خلالها المنشأة التعديل لأول مرة (تاريخ التطبيق المبدئي). لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية للبنك حيث لم يكن هناك أي تعديلات على الأدوات المالية للبنك خلال الفترة.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ اعتبارا من 1 يناير 2022 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للبنك.

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أ. الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية

يقوم البنك عند الاعتراف المبدئي بتصنيف موجوداته المالية كموجودات مقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بأدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على التوالي)، وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يحدد البنك تصنيف الموجودات المالية استنادا إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة بها.

تقييم نموذج الأعمال

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة البنك للموجودات المالية لتحقيق تدفقات نقدية. ويقصد بذلك ما إذا كان هدف البنك يقتصر فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كلا من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. وفي حالة عدم إمكانية تطبيق أي من الهدفين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم حينها تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" وقياسها وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال البنك على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للبنك، لن يغير البنك من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات المستقبلية.

اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

عندما يكون نموذج الأعمال مرتبطا بالاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع معًا، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف " أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، في حالة مدفوعات أصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم).

عند إجراء هذا التقييم، يضع البنك في اعتباره ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تتوافق مع ترتيب الإقراض الأساسي؛ أي ما إذا كانت الفائدة تتضمن فقط المقابل لقاء القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وما إذا كان هامش الربح يتوافق مع ترتيب الإقراض الأساسي. عندما تؤدي الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية بما لا يتوافق مع ترتيب الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الأصل المالي ذي الصلة وقياسه وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يقوم البنك بإعادة التصنيف فقط عند تغير نموذج أعماله المختص بإدارة تلك الموجودات. يتم إعادة التصنيف اعتبارا من بداية فترة البيانات المالية الأولى التالية للتغيير. من المتوقع أن تكون هذه التغيرات غير متكررة بشكل كبير ولم يقع أي منها خلال السنة.

الاعتراف/إلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالأصل المالي أو الالتزام المالي وفقاً للقيمة العادلة عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة. تضاف تكاليف المعاملات أو تخصم فقط فيما يتعلق بتلك الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم إدراج كافة مشتريات ومبيعات الموجودات المالية بالطريقة الاعتيادية باستخدام طريقة المحاسبة عن تاريخ التسوية؛ أي تاريخ استلام البنك أو تسليمه للموجودات. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل أو في بيان الدخل الشامل وفقًا للسياسة المطبقة على الأداة ذات الصلة. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده بصفة عامة وفقًا للوائح أو الأعراف السائدة في السوق.

لا يتم الاعتراف بالأصل المالي (كليًا أو جزئيًا):

- عند انتهاء الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- عندما يحتفظ البنك بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن يتحمل البنك التزامًا بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"، أو
- عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل وعندما إما (أ) أن يقوم البنك بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه يفقد السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من أصل أو الدخول في ترتيب القبض والدفع فإنه يقوم بتقييم إلى أي مدى كان يحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية. وإذا لم يقم بتحويل أو الاحتفاظ بالمخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم يفقد السيطرة على الأصل، يستمر البنك في تسجيل الأصل المحول بمقدار استمراره في هذا الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول وفقاً للقيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأقصى للمقابل الذي يتعين على البنك سداده، أيهما أقل.

إيضاحات حول البيانات المالية

عندما يأخذ استمرار السيطرة شكل خيار مكتوب و/ أو مشترى (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقدًا أو مخصص مماثل) للأصل المحول، فإن مقدار استمرار البنك في السيطرة هو قيمة الأصل المحول الذي يجوز للبنك إعادة شرائه، وذلك باستثناء إذا كان الخيار خيار شراء مكتوب (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقدًا أو مخصص مماثل) لأصل يتم قياسه وفقًا للقيمة العادلة، فإن مدى استمرار البنك في السيطرة محدد بالقيمة العادلة للأصل المحول أو سعر ممارسة الخيار، أيهما أقل.

لا يتم الاعتراف بالتزام مالي عند الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء سريانه. عند استبدال التزام مالي قائم بالتزام آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بصورة جوهرية أو يتم تعديل شروط الالتزام القائم بصورة جوهرية، يتم معاملة مثل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء اعتراف بالالتزام الأصلي واعتراف بالتزام جديد ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) المطفأ أو المحول إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة ضمن بيان الدخل.

قياس الأدوات المالية

يتم مبدئياً الاعتراف بكافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة. تدرج تكاليف المعاملة فقط بالنسبة لتلك الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يصنف البنك موجوداته المالية إلى فئات القياس التالية:

- التكلفة المطفأة؛ أو
- القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ أو
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشرطين التاليين ولا يتم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل وسندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف إلى البنوك والقروض والسلف إلى العملاء وبعض الاستثمارات في أوراق الدين المالية وبعض الموجودات الأخرى كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي كما يتم عرضها بالصافي بعد خسائر الائتمان المتوقعة. يتم إدراج إيرادات الفوائد الناتجة من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يتم قياس أداة الدين وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفائها الشرطين التاليين ولا يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يتحقق هدفه من خلال تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

يتم تسجيل الحركات في القيمة الدفترية من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء الاعتراف بأرباح أو خسائر انخفاض القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح أو خسائر تحويل العملات الأجنبية للتكلفة المطفأة للأداة والتي يتم تسجيلها في بيان الدخل. عند إلغاء الاعتراف بأداة الدين، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقا ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل، ويتم تسجيلها ضمن "أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية". يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

بالنسبة لكافة الموجودات المالية الأخرى التي لا تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، فيتم قياسها وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وبالنسبة للربح أو الخسارة من أدوات الدين التي تقاس لاحقا وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي لا تشكل جزءا من علاقة تحوط، فيتم تسجيلها في بيان الدخل وعرضها في بيان الدخل ضمن "صافي إيرادات المتاجرة" في الفترة التي تنشأ فيها.

أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

إن أدوات حقوق الملكية هي الأدوات التي تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر جهة الإصدار؛ أي الأدوات التي لا تتضمن التزاماً تعاقدياً بالسداد والتي تثبت حصة تخريدية في صافي موجودات جهة الإصدار.

يقيس البنك لاحقاً كافة أدوات حقوق الملكية وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستثناء في الحالات التي اختارت فيها إدارة البنك عند الاعتراف المبدئي تصنيف الاستثمار في الأسهم المدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على نحو غير قابل للإلغاء. تتمثل سياسة البنك في تصنيف الاستثمارات في الأسهم كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عند الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لأغراض بخلاف تحقيق عوائد استثمارية. في حالة اللجوء إلى ذلك الاختيار، يتم تسجيل أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل، بما في ذلك عند البيع. يتم تحديد هذا التصنيف لكل أداة على حدة. لا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم انخفاض القيمة. وعند البيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية. يتم تسجيل توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على تلك الاستثمارات، في بيان الدخل كـ "إيرادات توزيعات أرباح" عندما يثبت حق البنك في استلام المدفوعات.

إيضاحات حول البيانات المالية

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لغرض تحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو عندما تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية مدارة معًا، في حالة توافر دليل على وجود نمط حديث لتحقيق الأرباح قصيرة الأجل. يتم تسجيل وقياس الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة في بيان المركز المالي وفقا للقيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، قد يلجأ البنك عند الاعتراف المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي بخلاف ذلك متطلبات القياس وفقا للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كأصل مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة جوهرية من أي تباين محاسبي قد ينشأ.

يتضمن هذا التصنيف الأدوات المالية المشتقة غير المصنفة كأدوات تحوط، في علاقة تحوط، والتي تم حيازتها بصورة رئيسية لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب. تدرج الإيرادات المعترف بها من هذه الموجودات المالية ضمن "صافي الأرباح من التعامل بعملات أجنبية".

المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف المستحق إلى البنوك والودائع من المؤسسات المالية وودائع العملاء والسندات المساندة – الشريحة 2 والقروض متوسطة الأجل كمطلوبات مالية. ويتم الاعتراف بهذه المطلوبات المالية وفقاً لقيمتها العادلة والتي تمثل متحصلات الإصدار بالصافي بعد تكاليف المعاملة وتقاس لاحقاً وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- القروض والسلف إلى البنوك والعملاء بما في ذلك الالتزامات؛ و
- خطابات الائتمان والحوالات المقبولة وعقود الضمانات المالية بما في ذلك الالتزامات؛ و
- الاستثمار في أوراق الدين المالية المقاسة وفقا للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ و
- الأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

يصنف البنك انخفاض قيمة الموجودات المالية بصورة رئيسية إلى الفئتين التاليتين:

انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية

تتضمن التسهيلات الائتمانية القروض والسلف إلى البنوك والقروض والسلف إلى العملاء والضمانات وخطاب الائتمان وحوالات القبول والالتزامات غير المسحوبة. يتم تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية في بيان المركز المالي بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقا لمتطلبات تعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

انخفاض قيمة الموجودات المالية الأخرى (بخلاف التسهيلات الائتمانية)

يسجل البنك خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمار في أوراق الدين المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وللأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. لا تخضع الاستثمارات في الأسهم لخسائر الائتمان المتوقعة.

تعتبر الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وسندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل، وبالتالي، لم يتم تسجيل أي خسائر ائتمان متوقعة.

يسجل البنك خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً عن الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وأوراق الدين المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تم تحديدها كأدوات ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ البيانات المالية وتمثل هذه الأدوات المالية استثمارات في شركات وسندات سيادية ذات تصنيف جودة ائتمانية مرتفعة.

خسائر الائتمان المتوقعة

يستند مخصص خسائر الائتمان المتوقعة إلى خسائر الائتمان التي من المتوقع أن تنشأ على مدى عمر الأصل ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة")، ما لم تحدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ استحداث الأصل. وفي هذه الحالة، يستند المخصص إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً.

إن خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرًا تمثل جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة التي تمثل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة من أحداث التعثر في سداد التسهيل الائتماني والمحتمل وقوعها خلال 12 شهرًا بعد تاريخ البيانات المالية. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وعلى مدى 12 شهرًا إما على أساس فردي أو مجمع بناء على طبيعة محفظة التسهيلات الائتمانية ذات الصلة.

يطبق البنك طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم نقل الموجودات بين المراحل الثلاثة التالية استنادا إلى التغير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي.

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً

بالنسبة لحالات التعرض للمخاطر التي لم تحدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم الاعتراف بجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المرتبطة باحتمالات أحداث التعثر خلال فترة الـ 12 شهراً التالية. يعتبر البنك الأصل المالي كأصل منخفض المخاطر الائتمانية عندما يعادل تصنيف المخاطر الائتمانية الخاص به التعريف المفهوم عالمياً لـ "فئة الاستثمار".

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة – غير منخفضة القيمة الائتمانية

بالنسبة لحالات التعرض لمخاطر الائتمان التي حدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، ولكن لم تنخفض قيمتها الائتمانية، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.

إيضاحات حول البيانات المالية

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة – منخفضة القيمة الائتمانية

إن التسهيلات الائتمانية التي تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية هي تلك التسهيلات حيث تتعرض أي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة للتأخر في السداد لمدة أكثر من 90 يوماً، أو وقوع أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني. بالنسبة للمرحلة 3، يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية بنسبة 100% من صافي رصيد التعثر بعد استبعاد قيمة الضمان المؤهل.

تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد مدى الزيادة الجوهرية في مخاطر التعثر منذ الاعتراف المبدئي، يأخذ البنك في اعتباره المعلومات الكمية والنوعية ومؤشرات التراجع والتحليل استنادًا إلى خبرة البنك السابقة والتصنيف الائتماني الداخلي وتقييم مخاطر الائتمان الخاص بالخبراء بما في ذلك المعلومات المستقبلية لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتسهيل الائتماني. بغض النظر عن التغير في تصنيف الفئات الائتمانية، في حالة التأخر في سداد المدفوعات التعاقدية لمدة أكثر من 30 يوماً فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية فإن مخاطر الائتمان تعتبر قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي. يتم نقل كافة الموجودات المالية التي حدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي إلى المرحلة 2.

يقوم البنك بتاريخ كل بيانات مالية بتقييم ما إذا كان الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية انخفضت قيمتها الائتمانية. يرى البنك أن التسهيلات منخفضة القيمة الائتمانية عند وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة بما في ذلك ما إذا كان هناك تأخر في سداد أي مدفوعات لأصل المبلغ أو الفائدة لأكثر من 90 يوما أو مواجهة أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني التصنيفات الائتمانية. ولأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يتم تصنيف كافة الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 3. تتضمن الأدلة على أن أصل مالي قد انخفضت قيمته الائتمانية، البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية؛ أو
- مخالفة بنود العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد؛ أو
- قيام البنك بإعادة هيكلة القروض أو السلف في ضوء شروط لم يأخذها البنك في اعتباره في حالة مخالفة ذلك؛ أو
- احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- غياب سوق نشط للأسهم نظرا لصعوبات مالية.

تتمثل الموجودات المالية المشتراة أو المستحدثة منخفضة القيمة الائتمانية في تلك الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف المبدئي ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 3.

في تاريخ البيانات المالية، إذا لم تتعرض مخاطر الائتمان لأصل مالي أو مجموعة موجودات مالية لزيادة بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي أو لم تنخفض قيمتها الائتمانية، يتم تصنيف هذه الموجودات المالية ضمن المرحلة 1.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

إن خسائر الائتمان المتوقعة هي الناتج المخصوم لاحتمالات التعثر والتعرض للمخاطر عند التعثر والخسائر الناتجة من التعثر. إن احتمالات التعثر تمثل احتمالية تعثر المقترض في الوفاء بالتزامه المالي سواء على مدى 12 شهراً ("احتمالات التعثر على مدى 12 شهراً") أو على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للالتزام ("احتمالات التعثر على مدى عمر الأداة"). إن التعرض للمخاطر عند التعثر تمثل التعرض للمخاطر المتوقعة في حالة التعثر. ينشأ التعرض للمخاطر عند التعثر لدى البنك من التعرض الحالي للمخاطر إزاء الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبالغ الحالية المسموح بها وفقا للعقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض للمخاطر عند التعثر المتعلق بأصل مالي يمثل مجمل قيمته الدفترية. تمثل الخسائر الناتجة من التعثر الخسائر المتوقعة نتيجة التعثر وقيمتها المتوقعة عند تحققها والقيمة الزمنية للأموال. تعادل خسائر الائتمان المتوقعة

على مدى 12 شهراً المبلغ المخصوم على مدى فترة الـ 12 شهراً التالية لاحتمالات التعثر مضروباً في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة التعرض للمخاطر عند التعثر. أما خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، فيتم احتسابها باستخدام المبلغ المخصوم لاحتمالات التعثر على مدى العمر المتبقي الكامل مضروبا في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة التعرض للمخاطر عند التعثر.

يعكس قياس خسائر الائتمان المتوقعة قيمة مبلغ غير متحيز ومرجح بالاحتمالات تم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة دون أية تكلفة غير ضرورية أو مجهود غير مبرر في تاريخ البيانات المالية حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

يقوم البنك بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء ما يلي، والتي يتم لقائها قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- استثمارات في أوراق الدين المالية المحددة على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم يطرأ لها أي زيادة في مخاطر الائتمان بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة للموجودات المالية التي تتضمن زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ البداية أو منخفضة القيمة الائتمانية.

الشطب

يتم شطب مجمل القيمة الدفترية لأصل مالي (سواء جزئياً أو كلياً) عندما يتوصل البنك إلى أن المدين ليس لديه موجودات أو مصادر دخل يمكن أن تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ. إذا كان المبلغ المشطوب أكبر من مخصص انخفاض القيمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والذي يتم تطبيقه بعد ذلك على مجمل القيمة الدفترية. ومع ذلك، لا تزال الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة إنفاذ القانون لغرض الامتثال لإجراءات البنك المتعلقة باسترداد المبالغ المستحقة.

الالتزامات

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة فيما يتعلق بالالتزامات غير المسحوبة، يقوم البنك بتقدير الجزء المتوقع من الالتزام الذي سيتم سحبه على مدى العمر المتوقع له. يتم احتساب التعرض للمخاطر عند التعثر بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني وفقًا لما نص عليه بنك الكويت المركزي. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات غير المسحوبة استنادا إلى نفس المنهجية المتبعة للتسهيلات الائتمانية الأخرى المسحوبة.

تعديل القروض والسلف إلى العملاء

يسعى البنك متى كان ذلك ممكناً إلى إعادة هيكلة القروض بدلا من تملك الضمانات. وقد يتضمن ذلك تمديد مهلة ترتيبات السداد والاتفاق على شروط القروض الجديدة. بمجرد إعادة التفاوض بشأن الشروط، تسري الشروط والأحكام للترتيب التعاقدي الجديد عند تحديد ما إذا كان القرض لا يزال متأخر السداد أم لا. في حالة إذا كانت التعديلات جوهرية، يتم إلغاء الاعتراف بهذا التسهيل ويتم الاعتراف بتسهيل جديد ذي شروط وأحكام مختلفة بشكل جوهري. سيتم احتساب مخصص خسائر للتسهيل تم قياسه استنادا إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً باستثناء في الحالات النادرة التي يعتبر فيها التسهيل الجديد تسهيلًا مستحدثا منخفض القيمة الائتمانية. وفي حالة تعديل القروض والسلف إلى العملاء دون إلغاء الاعتراف بها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة معدل الفائدة الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط. تراجع الإدارة القروض المعاد التفاوض بشأنها باستمرار لضمان الوفاء بكافة المعايير وإمكانية سداد المدفوعات المستقبلية.

إيضاحات حول البيانات المالية

مخصصات خسائر الائتمان وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي

يجب على البنك احتساب مخصصات خسائر الائتمان للتسهيلات الائتمانية وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتأخرة في حالة عدم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدي أو إذا تجاوز التسهيل المحددات المتفق عليها سلفا. يتم تصنيف التسهيل الائتماني كمتأخر السداد ومنخفض القيمة في حالة التأخر في سداد الفائدة/الربح أو قسط أصل المبلغ لمدة أكثر من 90 يوماً وإذا كانت القيمة الدفترية للتسهيل أكبر من قيمته المقدرة القابلة للاسترداد. يتم إدارة القروض متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة والقروض منخفضة القيمة ومراقبتها كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات الأربع التالية والتي يتم بعد ذلك الاستعانة بها لتحديد المخصصات:

الفئة	المعايير	المخصصات المحددة %
قائمة المراقبة	غير منتظمة لمدة تصل إلى 90 يوم	–
دون المستوى	غير منتظمة لمدة تتراوح من 91 إلى 180 يوم	%20
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لمدة تتراوح من 181 إلى 365 يوم	%50
معدومة	غير منتظمة لمدة تتجاوز 365 يوم	%100

يجوز أن يدرج البنك أيضًا تسهيل ائتماني ضمن إحدى الفئات السابقة استنادًا إلى رأي الإدارة حول الظروف المالية و/أو غير المالية للعميل. بالإضافة إلى مخصصات محددة، يتم احتساب الحد الأدنى من المخصصات العامة بنسبة 1% للتسهيلات النقدية ونسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة التسهيلات الائتمانية السارية، بالصافي بعد بعض فئات الضمان التي تنطبق عليها التعليمات ولا تخضع لمخصص محدد. يتم عرض المخصص للتسهيلات النقدية كاقتطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. يتم الاعتراف بمخصص التسهيلات غير النقدية كمطلوبات أخرى.

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لقاء بيع أصل ما أو المدفوع لتحويل التزام ما في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة المبين كما يلي، استنادًا إلى مدخلات المستوى الأدنى والتي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1 – الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة؛

المستوى 2 – أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظًا بشكل مباشر أو غير مباشر؛

المستوى 3 – أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

يستند احتساب القيمة العادلة للأدوات المسعرة إلى أسعار الشراء المعلنة عند الإقفال. تستند القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المدارة إلى أحدث صافي قيمة موجودات معلنة.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة باستخدام معدلات الأسعار /الربحية أو الأسعار/التدفقات النقدية السارية التي تم تعديلها لتعكس الظروف المرتبطة بالجهة المصدرة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة أو وحدات الاستثمار أو الأدوات الاستثمارية المماثلة تستند إلى أحدث سعر شراء معلن/ صافي قيمة الأصل.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقًا للأسعار الحالية لأدوات مالية مماثلة.

تعادل القيمة العادلة لأداة مالية مشتقة الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة من ربط الأداة المشتقة بالسوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج التسعير الداخلية.

أرباح أو خسائر اليوم الأول

عندما يكون سعر المعاملة مختلفًا بالنسبة للقيمة العادلة عن معاملات السوق الأخرى الملحوظة الحالية في نفس الأداة، أو استنادًا إلى أسلوب تقييم تتضمن متغيراته فقط بيانات من الأسواق الملحوظة، يسجل البنك مباشرةً الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة (أرباح أو خسائر اليوم الأول) في "صافي إيرادات المتاجرة". في الحالات التي يتم فيها تحديد القيمة العادلة باستخدام بيانات غير ملحوظة، فإن الفرق بين سعر المعاملة وقيمة النموذج يتم تسجيله فقط في بيان الدخل عندما تصبح المدخلات ملحوظة أو عندما يتم إلغاء الاعتراف بالأداة.

اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة البيع

إن الموجودات المباعة في ظل التزام متزامن بإعادة الشراء في تاريخ محدد في المستقبل وفقًا لسعر متفق عليه (اتفاقيات إعادة شراء) لا يتم إلغاء الاعتراف بها في بيان المركز المالي. تدرج المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كمطلوبات تحمل معدلات فائدة ويتم تسجيل الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فائدة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

لا يتم تسجيل الموجودات المشتراة في ظل التزام مقابل بإعادة البيع في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه (اتفاقيات إعادة شراء عكسي) في بيان المركز المالي. إن المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات يتم معاملتها كموجودات تكتسب فائدة ويتم معاملة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ويدرج صافي المبالغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق يلزم قانونًا لمقاصة المبالغ المسجلة وينوي البنك أما أن يسدد على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

ب. الأدوات المالية المشتقة والتحوط

يقوم البنك ضمن سياق الأعمال العادي بإجراء أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن أدوات مالية مشتقة. تدرج الأدوات المالية المشتقة ذات القيمة العادلة الموجبة (أرباح غير محققة) ضمن "موجودات أخرى" ويتم إدراج الأدوات المالية المشتقة ذات القيمة العادلة السالبة (خسائر غير محققة) ضمن "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي.

يتم فصل الأدوات المالية المشتقة المتضمنة في التزام مالي أو عقد رئيسي غير مالي عن العقد الرئيسي ويتم المحاسبة عنها كأدوات مالية مشتقة منفصلة إذا: كانت الخصائص والمخاطر الاقتصادية غير مرتبطة عن كثب بالعقد الرئيسي؛ وإذا كانت الأداة المنفصلة ذات الشروط المماثلة للأداة المشتقة المتضمنة تستوفي تعريف الأداة المشتقة، ولا يتم قياس العقد المختلط وفقاً للقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتم قياس هذه الأدوات المالية المشتقة المتضمنة وفقًا للقيمة العادلة مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

يتم بشكل عام الحصول على القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير متى كان ذلك مناسبًا. تدرج أي تغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها لغرض المتاجرة مباشرة في بيان الدخل ويفصح عنها ضمن إيرادات التشغيل. تتضمن الأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها لغرض المتاجرة أيضًا تلك الأدوات المالية المشتقة التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط المبينة أدناه.

لأغراض محاسبة التحوط، تصنف عمليات التحوط إلى فئتين (أ) عمليات تحوط القيمة العادلة التي تقوم بالتحوط لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به، و (ب) عمليات تحوط التدفقات النقدية التي تقوم بالتحوط لمخاطر التغير في التدفقات النقدية الذي اما يتعلق بمخاطرة معينة مرتبطة بأصل او التزام معترف به أو معاملة متوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية

ب. الأدوات المالية المشتقة والتحوط (تتمة)

متطلبات فعالية التحوط

تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط عندما تستوفي كافة متطلبات الفعالية التالية:

- وجود "علاقة اقتصادية" بين البند المتحوط له وأداة التحوط؛ و
- لم يكن لمخاطر الائتمان تأثير "مهيمن على تغيرات القيمة" الناتجة من العلاقة الاقتصادية؛ و
- تكون نسبة التحوط المرتبطة بعلاقة التحوط مماثلة لتلك الناتجة من مقدار البند المتحوط له والذي يقوم البنك بالتحوط منه فعلياً، ومقدار أداة التحوط التي يستخدمها البنك فعلياً للتحوط من مقدار البند المتحوط له ذلك.

يتم توثيق هدف وإستراتيجية إدارة المخاطر، في بداية التحوط، بما في ذلك تعريف أداة التحوط والبند المتحوط له المتعلق بها وطبيعة المخاطر المتحوط لها وكيفية قيام البنك بتقييم فعالية علاقة التحوط. لاحقًا، يجب تقييم عملية التحوط وتحديدها على أنها معاملة تحوط فعالة على أساس مستمر.

فيما يتعلق بعمليات تحوط القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة قياس أداة التحوط وفقًا للقيمة العادلة مباشرة ضمن "موجودات أخرى" أو "مطلوبات أخرى" وفي بيان الدخل. تعدل أي أرباح أو خسائر ناتجة من البند المتحوط له المتعلق بالمخاطر المتحوط لها مقابل القيمة الدفترية للبند المتحوط له وتسجل في بيان الدخل.

فيما يتعلق بعمليات تحوط التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يسجل الجزء من الأرباح أو الخسائر الناتجة من أداة التحوط والمحدد كعملية تحوط فعالة مباشرة في بيان الدخل الشامل كما يتم تسجيل الجزء غير الفعال في بيان الدخل. بالنسبة لعمليات تحوط التدفقات النقدية التي تؤثر على معاملات مستقبلية تؤدي لاحقاً إلى الاعتراف بأصل أو التزام مالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتعلقة بها والتي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل إلى بيان الدخل في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر الأصل المالي أو الالتزام المالي خلالها على بيان الدخل.

بالنسبة لعمليات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، تؤخذ أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط مباشرةً إلى بيان الدخل.

يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي عند انتهاء سريان أداة التحوط أو بيعها او انتهاء مدتها أو ممارستها أو عندما لا تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط أو عندما لا تكون المعاملة المستقبلية متوقعة الحدوث أو في حالة إلغاء التصنيف. في تلك الفترة الزمنية، يتم الاحتفاظ بأي أرباح أو خسائر متراكمة لأداة التحوط المسجلة في حقوق الملكية، حتى يتم إجراء المعاملة المتوقعة. في الحالات التي يكون فيها إجراء المعاملة المستقبلية غير متوقع أو في حالة إلغاء التصنيف، يتم تحويل صافي الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل. في حالة عمليات تحوط القيمة العادلة لأدوات مالية تحمل معدلات فائدة، فإن أي تعديل على قيمتها الدفترية فيما يتعلق بالتحوط الموقوف يتم إطفاؤه على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق.

ج. ضمانات معاد حيازتها

يقوم البنك أحيانًا بحيازة بعض الموجودات المقدمة كضمانات ضمن تسوية القروض والسلف ذات الصلة تلك. يدرج هذا الأصل بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات، أيهما أقل. تسجل الأرباح أو الخسائر من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل.

يقوم البنك بمراجعة الضمانات المعاد حيازتها والمصنفة كـ "موجودات أخرى" في تاريخ كل بيانات مالية، ويتأكد من تقييمها طبقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على نفس الفئة من الاستثمارات.

د. مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل نتيجة لأحداث سابقة أن يتطلب الأمر تدفق صادر للموارد الاقتصادية من لتسوية التزام قانوني أو استدلالي حالي ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق منه. يتم عرض المصروف المتعلق بأي مخصص في بيان الدخل بالصافي بعد أي استرداد.

هـ. مكافأة نهاية الخدمة

يلتزم البنك بموجب قانون العمل الكويتي وعقود الموظفين المحددة، إن وجدت، بدفع مكافأة نهاية الخدمة للموظفين عند نهاية الخدمة. عادة ما يستند استحقاق المكافأة إلى طول مدة خدمة الموظفين وإتمام الحد الأدنى من مدة الخدمة. إن التكاليف المتوقعة لهذه المزايا يتم استحقاقها على مدى فترة التوظيف. إن برنامج المزايا المحددة غير ممول. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة سنويا من خلال تقييمات اكتوارية بواسطة طريقة الوحدات الائتمانية المتوقعة. ويتضمن التقييم الاكتواري وضع العديد من الافتراضات مثل تحديد معدل الخصم وزيادات الرواتب المستقبلية ومعدلات الوفيات. يتم مراجعة هذه الافتراضات في تاريخ كل بيانات مالية.

و. أسهم الخزينة

تتكون أسهم الخزينة من أسهم البنك الصادرة التي تم إعادة شرائها من قبل البنك ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها بعد، بما في ذلك التكلفة المتعلقة بها مباشرة. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقًا لهذه الطريقة، يتم إدراج المتوسط المرجح لتكلفة الأسهم المعاد شرائها في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أسهم الخزينة يتم إضافة الأرباح إلى حساب منفصل في حقوق الملكية ("احتياطي أسهم الخزينة") وهو غير قابل للتوزيع. كما يتم تحميل أي خسائر محققة على نفس الحساب بمقدار الرصيد الدائن لذلك الحساب. ويتم تحميل أية خسائر زائدة على الأرباح المرحلة ثم على الاحتياطي الإجباري والاحتياطيات الأخرى. لا يتم دفع أي توزيعات أرباح نقدية عن الأسهم هذه. يؤدي إصدار أسهم المنحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة على أساس نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ز. مباني ومعدات

تدرج الأرض والمباني مبدئيًا بالتكلفة. بعد الاعتراف المبدئي، تدرج الأرض بالمبلغ المعاد تقييمه الذي يمثل القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم. يتم إجراء إعادة التقييم بصورة دورية من قبل مقيمي عقارات متخصصين. يتم تسجيل فائض أو عجز إعادة التقييم في بيان الدخل الشامل إلى الحد الذي لا يتجاوز فيه العجز الفائض المسجل سابقًا. يتم تسجيل الجزء من عجز إعادة التقييم والذي يتجاوز فائض إعادة التقييم المسجل سابقاً في بيان الدخل. وإلى الحد الذي يقوم فيه فائض إعادة التقييم برد خسائر إعادة التقييم المسجلة سابقًا في بيان الدخل، يتم تسجيل الزيادة في بيان الدخل. عند البيع، يتم تحويل احتياطي إعادة التقييم المتعلق بالأرض المباعة مباشرةً إلى الأرباح المرحلة.

تدرج المعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. لا تستهلك الأرض. يحتسب استهلاك المباني والمعدات على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض احتساب الاستهلاك:

مباني	5 إلى 10 سنوات
معدات	3 إلى 5 سنوات

يتم مراجعة القيمة الدفترية للمباني والمعدات لغرض تحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. فإذا ما توفر ذلك المؤشر وعندما تتجاوز القيمة الدفترية المبلغ المقدر الممكن استرداده، تخفض الموجودات إلى مبلغها الممكن استرداده. يتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات، وتعديلها متى كان ذلك مناسبًا، في نهاية كل سنة مالية.

م. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ كل بيانات مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلا قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر هذا المؤشر أو عندما يجب إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصا التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. عندما تتجاوز القيمة الدفترية لأصل أو وحدة إنتاج نقد المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصًا التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. يتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمضاعفات التقييم أو التقييمات الخارجية أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

بالنسبة للموجودات ما عدا الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل بيانات مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر هذا المؤشر، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم رد خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسائر انخفاض في القيمة. إن الرد محدود بحيث ألا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل مبلغه الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للأصل خلال سنوات سابقة. يسجل هذا الرد في بيان الدخل.

لا يمكن رد خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات المستقبلية.

ط. الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه تدفق المزايا الاقتصادية إلى البنك ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها.

يتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمات. يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

ي. إيرادات ومصروفات فوائد

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل لكافة الأدوات التي تحمل فائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم التدفقات النقدية المقدرة المستقبلية بدقة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو، متى كان ذلك مناسباً، على مدى فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يتم مراعاة كافة الأتعاب المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد وتكاليف المعاملة وكافة العلاوات أو الخصومات الأخرى، ولكن باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. بمجرد تعرض أصل مالي مصنف كقروض وسلف للانخفاض في القيمة، يتم تسجيل إيرادات الفوائد بواسطة معدل الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسائر انخفاض القيمة.

ك. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة

يتم احتساب مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وفقًا للوائح المالية في دولة الكويت.

ل. عقود التأجير

يقوم البنك عند بدء العقد بتقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد تأجير. يتمثل العقد في عقد تأجير إذا كان ينص على الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية لقاء مقابل نقدي. وفي حالة تحديد العقد كعقد تأجير، يسجل البنك أصل حق الاستخدام والتزام التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير. كما اختار البنك الاستفادة من إعفاءات الاعتراف لعقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل في تاريخ البدء وعقود التأجير التي تنخفض فيها قيمة الأصل ذي الصلة. يتم تسجيل مدفوعات عقود التأجير كمصروفات تشغيل في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

موجودات حق الاستخدام

تقاس موجودات حق الاستخدام مبدئيا وفقاً للتكلفة والتي تتضمن المبلغ المبدئي للالتزام التأجير المعدل مقابل أي مدفوعات عقود تأجير مسددة في أو قبل تاريخ البدء زائدا أي تكاليف مبدئية مباشرة متكبدة. يتم استهلاك أصل حق الاستخدام لاحقا بواسطة طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بصورة دورية بموجب خسائر انخفاض القيمة إن وجدت. يسجل البنك موجودات حق الاستخدام ضمن "مباني ومعدات" في بيان المركز المالي.

مطلوبات التأجير

يتم قياس مطلوبات التأجير مبدئيا وفقا للقيمة الحالية لمدفوعات عقود التأجير غير المسددة في تاريخ البدء، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض المتزايد للبنك. يتم لاحقا قياس التزام التأجير وفقا للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي. بالإضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات التأجير إذا طرأ تعديل أو تغير في مدة عقد التأجير أو تغير في مدفوعات عقد التأجير. يسجل البنك مطلوبات التأجير ضمن "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي.

م. موجودات بصفة الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها أو المدارة بصفة الأمانة لا تعامل كموجودات أو مطلوبات خاصة بالبنك وبالتالي فهي غير مدرجة في بيان المركز المالي. تدرج الإيرادات من أنشطة الأمانة ضمن "صافي أتعاب وعمولات".

ن. العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئيًا وفقًا لسعر صرف العملة الرئيسية السائد بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المدرجة بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقًا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ البيانات المالية. يتم تقييم عقود العملات الأجنبية الآجلة وفقا للأسعار الآجلة السائدة بتاريخ البيانات المالية. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة ضمن بيان الدخل.

في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى. وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً في بيان الدخل، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية

س. النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يتضمن النقد والنقد المعادل النقد في الصندوق والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (بما في ذلك بنك الكويت المركزي) ذات فترات استحقاق أصلية لا تتجاوز ثلاثين يومًا من تاريخ الإيداع.

ع. تقارير القطاعات

إن القطاع هو جزء مميز من البنك يضطلع بأنشطة الأعمال التي ينتج عنها تحقيق إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة البنك قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. يتم تجميع قطاعات التشغيل التي تتمتع بنفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء، متى كان ذلك مناسبًا، وإعداد تقارير حولها كقطاعات يجب إعداد التقارير حولها.

ف. الضمانات المالية

يمنح البنك ضمن سياق الأعمال العادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الائتمان والضمانات والحوالات المقبولة. يتم تسجيل الضمانات المالية مبدئيًا في البيانات المالية بالقيمة العادلة والتي تمثل القسط المستلم، ضمن بند "مطلوبات أخرى". كما يتم قيد القسط المستلم في بيان الدخل ضمن بند "صافي أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم مبدئيًا قياس مطلوبات عقود الضمانات المالية بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقًا في حالة لم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ولا تنشأ من تحويل أصل وفقا للقيمة الأعلى مما يلي:

- مبلغ مخصص الخسائر المحدد طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 (راجع الموجودات المالية أعلاه)
- المبلغ المسجل مبدئيا ناقصا الإطفاء المتراكم المسجل طبقا لسياسات الاعتراف بالإيرادات المبينة أعلاه، متى كان ذلك مناسبًا.

ص. منح حكومية

تُسجل المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأنه سيتم استلام هذه المنح والالتزام بكافة الشروط المتعلقة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات فيتم الاعتراف بها كإيرادات على أساس متماثل على مدى الفترات التي يتم بها تسجيل التكاليف ذات الصلة كمصروفات، والتي توجد نية للتعويض عنها بالمقابل كما يتم إدراجها ضمن نفس البند في بيان الدخل. وعندما تتعلق المنحة بأصل ما، فيتم الاعتراف بها كإيرادات بمبالغ متساوية على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل ذي الصلة.

ق. أموال مقترضة أخرى

تتضمن الأموال المقترضة الأخرى السندات المساندة – الشريحة 2 والقروض متوسطة الأجل. تمثل هذه الأموال مطلوبات مالية ويتم الاعتراف بها مبدئياً وفقاً للقيمة العادلة والتي تمثل متحصلات الإصدار بالصافي بعد تكاليف المعاملة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

2.4 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، قامت الإدارة باستخدام الأحكام والتقديرات عند تحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية. فيما يلي الاستخدامات الأكثر جوهرية للأحكام والتقديرات:

تصنيف الأدوات المالية

يستند تصنيف وقياس الموجودات المالية إلى نتائج اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية لتحقيق هدف تجاري معين. يتضمن هذا التقييم أحكام تعكس كافة الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياسه، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها ومكافأة مديري الموجودات.

يقوم البنك بمراقبة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والتي تم إلغاء الاعتراف بها قبل استحقاقها بغرض فهم أسباب استبعادها ومدى توافق هذه الأسباب مع الغرض من الأعمال التي تم حيازة الأصل لقائه. تمثل المراقبة جزءاً من التقييم المستمر للبنك لمدى استمرار ملائمة نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بباقي الموجودات المالية. وفي حالة عدم ملائمة نموذج الأعمال، يتم تحديد ما إذا وجد تغير في نموذج الأعمال وبالتالي تغير متوقع في تصنيف هذه الموجودات. تحدد هذه الأحكام ما إذا كان سيتم لاحقا قياسها بالتكلفة أو بالتكلفة المطفأة او بالقيمة العادلة، وما إذا كان سيتم عرض التغيرات في القيمة العادلة للأدوات في بيان الدخل او بيان الدخل الشامل. للمزيد من المعلومات، راجع إيضاح 2.3 (أ) تصنيف الأدوات المالية، للاطلاع على المزيد من المعلومات.

خسائر انخفاض قيمة الأدوات المالية

إن قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى هو مجال يتطلب استخدام نماذج معقدة وافتراضات جوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني. كما يجب اتخاذ عدد من الأحكام الجوهرية عند تطبيق متطلبات المحاسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة ومنها:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان؛ و
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة؛ و
- تحديد عدد السيناريوهات المستقبلية وترجيحاتها النسبية.

يقوم البنك بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء القروض والسلف إلى البنوك والعملاء حيث يقوم البنك بشأنها بتطبيق متطلبات انخفاض القيمة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي. إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتضمن الاستعانة بالبيانات والافتراضات الخارجية والداخلية بصورة جوهرية. راجع إيضاح 2.3 (أ) انخفاض قيمة الأدوات المالية، للاطلاع على المزيد من المعلومات.

تقييم الأدوات المالية غير المسعرة

يستند تقييم الأدوات المالية غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق ذات شروط تجارية متكافئة؛ أو
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة؛ أو
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير؛ أو
- نماذج التقييم.

يراجع البنك أساليب التقييم بصورة دورية ويقوم باختبارها للتأكد من مدى ملاءمتها باستخدام إما الأسعار من معاملات السوق الحالية الملحوظة في نفس الأداة أو أي بيانات سوق أخرى متاحة ملحوظة.

إيضاحات حول البيانات المالية

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

تقييم الأدوات المالية غير المسعرة (تتمة)

يتم احتساب هذه القيم استنادًا إلى الافتراضات الهامة بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والتقلبات ... وما إلى ذلك. كما يستند مقدار التغيرات في هذه الأسعار والتقلبات إلى حركات السوق التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل مؤكد.

2.5 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

عند إعداد البيانات المالية للبنك لم يتم التطبيق المبكر لعدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي تسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023. يعتزم البنك تطبيق تلك المعايير، متى كان ذلك مناسبًا، عند سريانها. من غير المتوقع أن يكون لأي منها تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

3. تأثير جائحة كوفيد - 19

خلال السنتين 2020 و2021، اتخذ بنك الكويت المركزي عدة إجراءات في إطار جهوده المبذولة لدعم الاقتصاد المحلي والقطاع المصرفي في الكويت عن طريق تفعيل عدة إجراءات لتعزيز قدرة البنوك على القيام بدور حيوي في القطاع الاقتصادي وزيادة قدرتها الإقراضية وتعزيز إمكانياتها التمويلية وتشجيعها على إقراض القطاعات الاقتصادية المنتجة ومنح السيولة إلى العملاء المتضررين. فيما يلي الإجراءات السارية حتى 31 ديسمبر 2022:

- تخفيض نسبة تغطية السيولة من 100% إلى 80%، اعتباراً من 1 يناير 2022: 90%.
- تخفيض نسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%، اعتباراً من 1 يناير 2022: 90%.
- تخفيض نسبة السيولة الرقابية من 18% إلى 15%، اعتباراً من 1 يناير 2022: 16.5%.
- زيادة معدلات الحد الأقصى من الفجوة التراكمية السالبة المتعلقة بالسيولة عبر النطاقات الزمنية المتعددة.
- زيادة معدلات الحد الأقصى المتاح للتمويل من 90% إلى 100% بالنسبة للودائع، اعتباراً من 1 يناير 2022: 95%.
- الإفراج عن المصدة الرأسمالية التحوطية بنسبة 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر في صورة الشريحة 1 من حقوق ملكية المساهمين، اعتباراً من 1 يناير 2022: 1.5%.
- تخفيض ترجيحات المخاطر فيما يخص الإقراض إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75% إلى 25% لأغراض كفاية رأس المال.

يتم أيضًا الإفصاح عن الإجراءات المذكورة أعلاه في الإيضاحات ذات الصلة حول البيانات المالية السنوية. واعتباراً من 1 يناير 2023، تم استعادة كافة النسب الرقابية إلى ما كانت عليه في الفترة قبل جائحة كوفيد.

خلال سنة 2021، أصدر بنك الكويت المركزي التعميم رقم 476/FS/IIS/IS/IBS/BS/2 2021 المؤرخ 18 أبريل 2021 بشأن تطبيق أحكام المادة رقم (2) من القانون رقم (3) لسنة 2021 بشأن تأجيل الالتزامات المالية لمدة ستة أشهر مع إلغاء الفائدة الناتجة من هذا التأجيل. طبق البنك برنامج التأجيل عن طريق تأجيل الأقساط لمدة ستة أشهر من تاريخ طلب العميل المستحق مع التمديد المقابل لمدة التسهيل. أدى تأجيل الأقساط إلى خسارة للبنك ناتجة عن تعديل التدفقات النقدية التعاقدية بمبلغ 26,084 ألف دينار كويتي طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. وتم مقاصة هذه الخسارة بمبلغ مكافئ مستحق من حكومة الكويت كمنحة حكومية وتم إدراجه ضمن الموجودات الأخرى في بيان المركز المالي طبقاً للقانون (إيضاح 14).

4. إيرادات فوائد

	2022	2021
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
سندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي	**7,364**	5,573
استثمارات في أوراق دين مالية	**2,251**	3,339
إيداعات لدى البنوك	**14,736**	2,333
قروض وسلف إلى البنوك والعملاء	**220,112**	174,749
	244,463	185,994

5. مصروفات فوائد

	2022	2021
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
حسابات تحت الطلب وحسابات ادخار	**3,985**	3,711
ودائع محددة الأجل	**77,677**	39,304
قروض بنكية	**10,115**	5,077
أموال مقترضة أخرى	**10,495**	5,589
	102,272	53,681

6. صافي أتعاب وعمولات

	2022	2021
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات	**39,289**	38,060
إجمالي مصروفات الأتعاب والعمولات	**(12,791)**	(10,632)
	26,498	27,428

يتضمن إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات مبلغ **637 ألف دينار كويتي** (2021: 537 ألف دينار كويتي) من الأنشطة بصفة الأمانة.

7. مخصصات محددة

	2022	2021
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
قروض وسلف إلى عملاء		
- نقدية (إيضاح 12)	**32,305**	52,628
- غير نقدية (إيضاح 18)	**632**	3,205
	32,937	55,833

8. ربحية السهم الأساسية والمخففة

تُحتسب مبالغ ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

تحتسب مبالغ ربحية السهم المخففة عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة زائدًا المتوسط المرجح لعدد الأسهم التي سيتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم المحتملة المخففة إلى أسهم. ليس لدى البنك أسهم محتملة مخففة قائمة كما في 31 ديسمبر 2022.

إيضاحات حول البيانات المالية

8. ربحية السهم الأساسية والمخففة (تتمة)

	2022	2021
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
ربح السنة	**61,804**	42,105
	سهم	سهم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة، بالصافي بعد أسهم الخزينة	**3,177,363,203**	3,159,065,997
	فلس	فلس
ربحية السهم الأساسية والمخففة	**19**	13

تم تعديل حسابات ربحية السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 للمحاسبة عن أسهم المنحة الصادرة بتاريخ 14 أبريل 2022 (إيضاح 22). قدرت ربحية السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 بقيمة 14 فلس قبل التعديل بأثر رجعي على عدد الأسهم بعد إصدار المنحة.

9. النقد والنقد المعادل

	2022	2021
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أرصدة لدى بنك الكويت المركزي	**378,319**	316,277
نقد في الصندوق وفي حسابات جارية لدى بنوك أخرى ومؤسسات مالية أخرى	**88,108**	74,407
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى تستحق خلال ثلاثين يومًا	**463,466**	551,878
	929,893	942,562
ناقصًا: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**(5)**	(67)
	929,888	942,495

في 31 ديسمبر 2022، قدرت الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المستحقة لمدة أكثر من 30 يوماً بمبلغ **131,259 ألف دينار كويتي** (2021: 124,645 ألف دينار كويتي)، والمعدلة مقابل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ **37 ألف دينار كويتي** (2021: 3 آلاف دينار كويتي).

في 31 ديسمبر 2022 و2021، تم تصنيف النقد والنقد المعادل والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

10. سندات خزينة حكومة الكويت

يقوم بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية بإصدار هذه الأدوات المالية.

	2022	2021
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
تستحق خلال سنة واحدة	**5,500**	52,000
تستحق بعد سنة	**16,500**	22,000
	22,000	74,000

في 31 ديسمبر 2022 و2021، تم اعتبار سندات خزينة حكومة الكويت منخفضة المخاطر وتصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

11. سندات بنك الكويت المركزي

تم إصدار هذه الأدوات المالية من قبل بنك الكويت المركزي. تستحق هذه الأدوات خلال فترة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ الإصدار.

	2022	2021
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
سندات بنك الكويت المركزي	**337,703**	281,197

في 31 ديسمبر 2022 و2021، تم اعتبار سندات بنك الكويت المركزي منخفضة المخاطر وتصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

12. قروض وسلف للبنوك والعملاء

تمثل القروض والسلف المبالغ المدفوعة إلى البنوك والعملاء. فيما يلي تقييم البنك لتركز مخاطر الائتمان استناداً إلى الغرض الأساسي من القروض والسلف الممنوحة:

في 31 ديسمبر 2022:

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوربا	آسيا والمحيط الهادي	باقي دول العالم	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أ. قروض وسلف للعملاء						
شخصية	**2,259,720**	**-**	**-**	**-**	**1,812**	**2,261,532**
مالية	**113,594**	**75,645**	**-**	**-**	**30,630**	**219,869**
تجارية	**392,568**	**12,252**	**15,089**	**-**	**-**	**419,909**
نفط خام وغاز	**296,532**	**65,855**	**-**	**-**	**-**	**362,387**
إنشائية	**148,706**	**10,129**	**-**	**-**	**-**	**158,835**
صناعية	**266,524**	**11,351**	**-**	**-**	**-**	**277,875**
عقارية	**971,021**	**39,195**	**-**	**-**	**-**	**1,010,216**
أخرى	**207,215**	**239,907**	**-**	**-**	**-**	**447,122**
مجمل القروض والسلف للعملاء	**4,655,880**	**454,334**	**15,089**	**-**	**32,442**	**5,157,745**
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة						**(291,851)**
القروض والسلف للعملاء						**4,865,894**
ب. قروض وسلف للبنوك						
مجمل القروض والسلف للبنوك	**57,891**	**184,112**	**9,189**	**4,595**	**9,189**	**264,976**
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة						**(2,190)**
القروض والسلف للبنوك						**262,786**

إيضاحات حول البيانات المالية

12. قروض وسلف للبنوك والعملاء (تتمة)

في 31 ديسمبر 2021:

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوربا	آسيا والمحيط الهادي	باقي دول العالم	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أ. قروض وسلف للعملاء						
شخصية	2,069,060	-	-	-	2,106	2,071,166
مالية	115,862	73,834	-	-	-	189,696
تجارية	424,826	10,013	15,848	-	-	450,687
نفط خام وغاز	299,164	45,375	-	-	-	344,539
إنشائية	179,554	9,953	-	-	-	189,507
صناعية	304,883	13,613	-	-	-	318,496
عقارية	726,515	30,761	-	-	-	757,276
أخرى	214,485	302,476	-	-	-	516,961
مجمل القروض والسلف للعملاء	4,334,349	486,025	15,848	-	2,106	4,838,328
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة						(280,242)
القروض والسلف للعملاء						4,558,086
ب. قروض وسلف للبنوك						
مجمل القروض والسلف للبنوك	60,606	190,575	9,075	4,606	15,125	279,987
ناقصًا: مخصص انخفاض القيمة						(1,536)
قروض وسلف للبنوك						278,451

الحركة في مخصص انخفاض القيمة

	2022 ألف دينار كويتي			2021 ألف دينار كويتي		
	محدد	عام	المجموع	محدد	عام	المجموع
في 1 يناير	**24,323**	**257,455**	**281,778**	14,888	253,804	268,692
مبالغ مشطوبة	**(24,793)**	**-**	**(24,793)**	(43,193)	-	(43,193)
المحمل إلى بيان الدخل	**32,305**	**4,751**	**37,056**	52,628	3,651	56,279
في 31 ديسمبر	**31,835**	**262,206**	**294,041**	24,323	257,455	281,778

إن المخصصات المحددة والعامة تستند إلى المتطلبات الواردة ضمن تعليمات بنك الكويت المركزي والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي. راجع إيضاح 2.3 (أ) انخفاض قيمة الأدوات المالية للاطلاع على المزيد من المعلومات.

تمثل استردادات القروض، بالصافي بعد الشطب، صافي الفرق بين القروض المشطوبة خلال السنة بمبلغ **13,472 ألف دينار كويتي** (2021: 654 ألف دينار كويتي) والاستردادات بقيمة **21,480 ألف دينار كويتي** (2021: 12,597 ألف دينار كويتي).

12. قروض وسلف للبنوك والعملاء (تتمة)

الحركة في مخصص انخفاض القيمة (تتمة)

إن الحركة في مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلف حسب الفئة هي كما يلي:	2022 ألف دينار كويتي			2021 ألف دينار كويتي		
	قروض للشركات	قروض استهلاكية	المجموع	قروض للشركات	قروض استهلاكية	المجموع
في 1 يناير	**254,805**	**26,973**	**281,778**	251,018	17,674	268,692
مبالغ مشطوبة	**-**	**(24,793)**	**(24,793)**	(27,927)	(15,266)	(43,193)
المحمل إلى بيان الدخل	**6,705**	**30,351**	**37,056**	31,714	24,565	56,279
في 31 ديسمبر	**261,510**	**32,531**	**294,041**	254,805	26,973	281,778

راجع إيضاح 24 (أ) حول الموجودات المالية منخفضة القيمة بشكل منفرد حسب الفئة.

تم إدراج مخصص التسهيلات غير النقدية بمبلغ **19,380 ألف دينار كويتي** (2021: 18,563 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 18).

مقارنة بين إجمالي المخصصات وخسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية:

	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
مخصص التسهيلات النقدية	**294,041**	281,778
مخصص التسهيلات غير النقدية	**19,380**	18,563
إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية	**313,421**	300,341
خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	**189,748**	188,631
زيادة إجمالي المخصصات عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	**123,673**	111,710
زيادة المخصصات كنسبة من إجمالي المخصصات	**%39**	%37

إيضاحات حول البيانات المالية

13. استثمارات في أوراق مالية

	2022 ألف دينار كويتي			2021 ألف دينار كويتي		
	التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	المجموع	التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	المجموع
استثمارات مسعرة						
سندات/ صكوك سيادية	**85,547**	**-**	**85,547**	71,626	-	71,626
سندات أخرى	**10,005**	**-**	**10,005**	32,596	-	32,596
أسهم	**-**	**10,268**	**10,268**	-	11,038	11,038
	95,552	**10,268**	**105,820**	104,222	11,038	115,260
استثمارات غير مسعرة						
سندات أخرى	**-**	**203**	**203**	-	3,019	3,019
أسهم/أخرى	**-**	**23,068**	**23,068**	-	23,832	23,832
	-	**23,271**	**23,271**	-	26,851	26,851
ناقصا: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**(156)**	**-**	**(156)**	(166)	(4)	(170)
في 31 ديسمبر	**95,396**	**33,539**	**128,935**	104,056	37,885	141,941

في 31 ديسمبر 2022 و2021، تم تصنيف كافة الاستثمارات في أوراق الدين المالية ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم يكن هناك أي حركات بين المراحل.

14. موجودات أخرى

	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
فوائد مدينة مستحقة	**25,989**	16,155
مدينون متنوعون وآخرون	**14,406**	19,654
ناقصًا: خسائر الانخفاض في القيمة لمدينين آخرين	**(751)**	(620)
منحة حكومية مستحقة (إيضاح 3)	**26,084**	26,084
ضمانات معاد حيازتها (راجع الحركة أدناه)	**68,664**	59,432
	134,392	120,705

الحركة في الضمانات المعاد حيازتها:

	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
في 1 يناير	**59,432**	60,238
إضافات	**9,232**	-
استبعادات	**-**	(806)
في 31 ديسمبر	**68,664**	59,432

تم تحديد القيمة العادلة من قبل مقيمين معتمدين استنادا إلى طريقة المقارنة بالسوق (المستوى 3) ولا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

15. المستحق إلى البنوك والودائع من المؤسسات المالية

	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
المستحق إلى البنوك		
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	**10,991**	11,790
ودائع محددة الأجل	**478,660**	583,711
	489,651	595,501
ودائع من مؤسسات مالية		
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	**86,752**	100,966
ودائع محددة الأجل	**687,859**	572,203
	774,611	673,169

16. ودائع العملاء

	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
حسابات جارية	**1,298,371**	1,404,148
حسابات ادخار	**380,079**	410,168
ودائع محددة الأجل	**2,568,387**	2,489,679
	4,246,837	4,303,995

تتضمن ودائع العملاء مبلغ **13,589 ألف دينار كويتي** (2021: 12,756 ألف دينار كويتي) محتفظ به كضمانات مقابل التزامات غير قابلة للإلغاء بموجب خطابات ائتمان وضمانات (راجع إيضاح 26).

17. أموال مقترضة أخرى

	سعر الفائدة الفعلي	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
سندات مساندة – الشريحة 2 بالدينار الكويتي لعام 2031 (شريحة ثابتة)	**%4.00**	**25,000**	25,000
سندات مساندة – الشريحة 2 بالدينار الكويتي لعام 2031 (شريحة متغيرة بحد أقصى 5%)	**بنك الكويت المركزي + %2.25**	**25,000**	25,000
قروض متوسطة الأجل – متغيرة (2024–2026)	**%4.00 إلى %5.70**	**443,926**	165,000
		493,926	215,000

إيضاحات حول البيانات المالية

18. مطلوبات أخرى

	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
فوائد دائنة مستحقة	**32,060**	11,899
إيرادات مؤجلة	**4,115**	3,855
مخصصات تسهيلات غير نقدية (راجع الحركة أدناه)	**19,380**	18,563
مخصصات متعلقة بالموظفين	**30,364**	26,607
مطلوبات التأجير	**4,182**	2,830
أخرى	**36,331**	37,999
	126,432	101,753

الحركة في مخصصات التسهيلات غير النقدية:

	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
في 1 يناير	**18,563**	15,406
المحمل إلى بيان الدخل	**817**	3,157
في 31 ديسمبر	**19,380**	18,563

19. رأس المال

	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل	**320,053**	304,813

كما في 31 ديسمبر 2022، بلغ عدد الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل بقيمة 100 فلس للسهم 3,200,534,293 سهم (2021: 3,048,127,898 سهم).

20. الاحتياطيات

أ. الاحتياطي الإجباري

وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك تم اقتطاع نسبة 10% من ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي الإجباري. يجوز للبنك وقف هذه الاقتطاعات السنوية عندما يعادل الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المدفوع.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لسداد توزيعات أرباح بنسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بسداد توزيعات أرباح هذا المبلغ.

ب. علاوة إصدار أسهم

إن الرصيد في حساب علاوة إصدار الأسهم غير متاح للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لإعادة هيكلة رأس المال لمقاصة الخسائر المتراكمة.

ج. احتياطي إعادة تقييم العقارات

إن احتياطي إعادة تقييم العقارات يمثل فائض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأرض المملوكة للبنك. إن الرصيد في هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويتم إدراجه مباشرة في الأرباح المرحلة عندما يتم بيع الموجودات المتعلقة به.

21. أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة

	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
عدد أسهم الخزينة	**-**	37,000,000
النسبة المئوية لأسهم الخزينة	**%0.00**	%1.21
تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)	**-**	18,157
المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم الخزينة كما في 31 ديسمبر (ألف دينار كويتي)	**-**	8,695

إن الحركة في أسهم الخزينة كانت كما يلي:

	عدد الأسهم	
	2022	2021
الرصيد كما في 1 يناير	**37,000,000**	50,000,000
أسهم منحة	**1,850,000**	-
مبيعات	**(38,850,000)**	(13,000,000)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**-**	37,000,000

22. توزيعات أرباح موصي بها ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة **10 فلس** للسهم (2021: 7 فلس) وأسهم منحة بنسبة **5%** بمبلغ **16,003 ألف دينار كويتي** (2021: 15,240 ألف دينار كويتي) على رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2022، بما يخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية. في حالة اعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية، تستحق توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة الموصي بها إلى المساهمين بعد الحصول على الموافقات الرقابية الضرورية.

خلال السنة، اعتمد المساهمون بالجمعية العمومية السنوية المنعقدة بتاريخ 22 مارس 2022 توزيعات أرباح نقدية بقيمة 7 فلس للسهم (2020: 5 فلس للسهم) وأسهم منحة بنسبة 5% بقيمة 15,240 ألف دينار كويتي (2020: لا شيء) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. تم تسجيل توزيعات الأرباح النقدية وتم دفعها لاحقاً. تم توزيع أسهم المنحة في 14 أبريل 2022.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ **188 ألف دينار كويتي** (2021: 179 ألف دينار كويتي) هي وفقاً للوائح المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

23. معاملات مع أطراف ذات علاقة

إن بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة ومسئولو الإدارة التنفيذية في البنك وعائلاتهم والشركات التي يمثلون المالكين الرئيسيين لها) كانوا عملاء للبنك في سياق الأعمال الطبيعي. تمت الموافقة على شروط هذه المعاملات طبقا لسياسات البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية

23. معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

إن المعاملات والأرصدة المدرجة في بيان الدخل وبيان المركز المالي هي كما يلي:

	عدد أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية		عدد الأطراف ذات علاقة			
	2022	2021	2022	2021	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
أعضاء مجلس الإدارة						
أرصدة						
قروض وسلف	**1**	1	**10**	10	**166,370**	163,558
بطاقات ائتمان	**3**	2	**5**	4	**18**	34
ودائع	**8**	8	**77**	73	**42,389**	72,124
التزامات/مشتقات						
ضمانات / خطابات ائتمان	**-**	-	**13**	10	**32,742**	7,898
معاملات						
إيرادات فوائد	**1**	1	**18**	15	**5,582**	4,147
مصروف فوائد	**4**	4	**16**	13	**564**	374
صافي الأتعاب والعمولات	**-**	-	**17**	12	**138**	100
مصروفات أخرى	**-**	-	**12**	13	**1,764**	1,257
شراء معدات	**-**	-	**2**	3	**276**	162
الإدارة التنفيذية:						
أرصدة						
قروض وسلف	**7**	4	**-**	-	**1,158**	207
بطاقات ائتمان	**11**	14	**-**	-	**22**	20
ودائع	**17**	15	**-**	-	**4,229**	2,631
المعاملات						
إيرادات فوائد	**7**	5	**-**	-	**41**	9
مصروف فوائد	**18**	16	**-**	-	**74**	22

إن القروض الصادرة إلى أعضاء مجلس الإدارة ومسئولي الإدارة التنفيذية تستحق السداد وفقاً للضوابط الرقابية لبنك الكويت المركزي وتحمل معدلات فائدة تتراوح ما بين **4.5%** إلى **6.25%** (2021: 2% إلى 5.5%) سنوياً. إن بعض القروض المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم مكفولة بضمانات. قُدرت القيمة العادلة لهذه الضمانات كما في 31 ديسمبر 2022 بمبلغ **66,821 ألف دينار كويتي** (2021: 109,687 ألف دينار كويتي).

تشتمل مكافأة موظفي الإدارة العليا بما في ذلك الإدارة التنفيذية على ما يلي:

	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	**4,845**	3,655
مكافأة نهاية/ إنهاء الخدمة	**401**	312
	5,246	3,967

24. الأدوات المالية

استراتيجية استخدام الأدوات المالية

كبنك تجاري، تتعلق أنشطة البنك بشكل أساسي باستخدام الأدوات المالية بما في ذلك المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات ثابتة ومتغيرة لفترات متنوعة، ويسعى إلى اكتساب هوامش فائدة فوق متوسط سعر الفائدة عن طريق استثمار هذه الأموال في موجودات عالية الجودة. كما يسعى البنك إلى زيادة هذه الهوامش بتجميع الأموال قصيرة الأجل والإقراض لفترات أطول بمعدلات فائدة أعلى، مع الحفاظ على السيولة الكافية للوفاء بجميع المطالبات محتملة الاستحقاق.

باستثناء ترتيبات التحوط المحددة، يتم عادةً مقاصة الانكشافات لمخاطر العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المرتبطة بهذه الأدوات عن طريق الدخول في مراكز مقابلة وبالتالي يتم السيطرة على التباين في صافي المبالغ النقدية المطلوبة لتسييل مراكز السوق.

إدارة المخاطر

إن استخدام الأدوات المالية يؤدي أيضًا إلى التعرض للمخاطر المرتبطة بها. ويدرك البنك العلاقة بين العائدات والمخاطر ذات الصلة باستخدام الأدوات المالية وتشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أهداف البنك الإستراتيجية.

تتمثل استراتيجية البنك في الحفاظ على مفهوم إدارة قوية للمخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر/العائدات ضمن وخلال كل نشاط رئيسي من أنشطة أعمال البنك. يقوم البنك باستمرار بمراجعة سياساته وممارساته في إدارة المخاطر للتأكد من عدم تعرض البنك لتقلبات كبيرة في قيمة الموجودات وفي ربحيته.

قام البنك بتشكيل لجنة للمخاطر تابعة لمجلس الإدارة لتعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة لمشاكل المخاطر التي تواجه البنك ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة متى كان ذلك ملائمًا. تقوم هذه اللجنة بالإشراف على عملية إدارة المخاطر لدى البنك على أساس شامل كما تضمن استقلالية قسم إدارة المخاطر لدى البنك. كما تتولى هذه اللجنة مراجعة كافة سياسات إدارة المخاطر ومستوى القدرة على تحمل المخاطر وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. تقوم لجنة المخاطر بمراجعة جميع المخاطر الجوهرية وأي تعرض كبير لا يفي بمعايير الإقراض العادية. ويترأس قسم إدارة المخاطر رئيس إدارة المخاطر الذي يتولى رفع التقارير إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. كما شكل البنك أيضًا لجنة المخاطر التنفيذية والتي يترأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر، والتي تعتبر اللجنة العليا لحوكمة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم قسم إدارة المخاطر لدى البنك برفع تقارير منتظمة إلى كل من لجنة المخاطر ولجنة المخاطر التنفيذية بحيث يكون أعضاء اللجان على دراية تامة بكافة أشكال حالات التعرض للمخاطر بالبنك.

تعرض الأقسام التالية المخاطر المختلفة المرتبطة بالأعمال المصرفية وطبيعتها وكيفية إدارتها.

أ. مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في احتمالية التعرض لخسائر مالية نتيجة عجز المقترضين أو الأطراف المقابلة عن الوفاء بالتزاماتهم بالسداد للبنك طبقًا للشروط المتفق عليها. وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية من أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وأنشطة الخزينة.

تنشأ تركزات مخاطر الائتمان عندما يكون هناك احتمالية لاشتداد الخسائر الناتجة عن حالات التعرض للمخاطر المترابطة على سبيل المثال عندما تحتفظ مجموعة من الأطراف المقابلة بالملكية المشتركة أو تعمل في أنشطة أعمال متماثلة أو ممارسة أعمال في نفس المنطقة الجغرافية، أو من خلال تنفيذ أنشطة لها سمات اقتصادية مماثلة مما يؤدي إلى تأثر قدرة هؤلاء الأطراف بشكل مماثل على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية في حالة ظهور تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو أي ظروف أخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي قد تؤثر على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية أو ملكية معينة.

يطبق البنك سياسات وإجراءات شاملة للسيطرة على جميع هذه المخاطر ومراقبتها. يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال وضع حدود للمعاملات مع الأطراف المقابلة من الأفراد والأطراف المقابلة ذوي الملكية المشتركة ومن خلال مراقبة حالات التعرض لمخاطر الائتمان في ضوء هذه الحدود والتقييم المستمر لتغطية / جودة الضمانات والجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

يتم تطبيق حدود المخاطر للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وقطاعات الأعمال وحدود الدول لتنويع محفظة الإقراض وتجنب التركزات غير الملائمة. يتم السيطرة على حالات التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التداول من خلال استخدام حدود صارمة للأطراف المقابلة واتفاقيات التقاص الأساسية وترتيبات الضمانات (حسب الملائم) ومن خلال الحد من فترات التعرض للمخاطر.

تتولى إدارات الائتمان المستقلة التي تشمل مخاطر الشركات ومخاطر العملاء، والتي ترفع تقاريرها إلى رئيس إدارة المخاطر، مسئولية توفير مستوى الإدارة المركزية لمخاطر الائتمان. تتضمن مسئوليات هذه المجموعات: مراقبة الالتزام بالسياسات والإجراءات الائتمانية، ووضع السياسات المتعلقة بحالات التعرض لمخاطر الائتمان الكبرى التي تشمل الحد الأقصى من التعرض للمخاطر بالنسبة للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وتركزات المخاطر الأخرى والحفاظ عليها؛ وتنفيذ مراجعة ائتمانية مستقلة وموضوعية لتقييم مخاطر الائتمان لكل من التسهيلات الجديدة والتسهيلات المجددة، ومراقبة التعرض للمخاطر بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ومراقبة حالات التعرض الخارجي للمخاطر، ومراقبة حالات التعرض لمخاطر مجموعات قطاعات أعمال معينة، والمحافظة على عملية تصنيف تسهيلات البنك وتطويرها وذلك بهدف تصنيف حالات التعرض للمخاطر وتجزئة حالات التعرض للمخاطر إلى قطاعات واضحة، وإعداد تقارير منتظمة يتم رفعها للإدارة العليا في جوانب عمل معينة مثل تركزات مخاطر العملاء/ القطاعات وحدود الدول وحالات التعرض الخارجي للمخاطر والحسابات متعثرة السداد والمخصصات.

يوجد لدى البنك أيضا معايير مفصلة لاعتماد الائتمان لكل منتج من منتجات القروض للأفراد. تتنوع معايير الاستحقاق وفقاً لمنتج القرض المحدد ولكنها تتضمن بنود مثل الحد الأدنى من مدة الخدمة والحد الأدنى للراتب وما إلى ذلك. ينبغي على المتقدم للحصول على قروض أيضاً تقديم وثيقة صادرة من صاحب العمل توضح الراتب وطول مدة الخدمة وفي معظم الحالات يتم تقديم التزام من صاحب العمل بتحويل الراتب مباشرة إلى الحساب الجاري الخاص بالمتقدم لدى البنك. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يجب ألا تتجاوز نسبة إجمالي مدفوعات الديون الشهرية للمتقدم إلى الدخل الحدود المقررة.

بخلاف لجنة المخاطر، يوجد لدى البنك ست لجان خاصة بالائتمان هي: لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار، ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية واللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد ولجنة تصويب الائتمان ولجنة الائتمان لإدارة الثروات ولجنة التصنيف والمخصصات.

فوض مجلس الإدارة إلى لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار كافة الصلاحيات (باستثناء التسهيلات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم) في اتخاذ قرارات الائتمان في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي. تتمثل مسئوليات لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار في المراجعة والاعتماد أو الرفض أو التعديل أو الموافقة المشروطة على طلبات الائتمان في إطار حد الإقراض القانوني لدى البنك وفقاً للسياسات الائتمانية للبنك. كما يحق للجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار منح تفويض الائتمان للجنة الائتمان التنفيذية على النحو المنصوص عليه من قبل مجلس الإدارة.

يحق للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة أو رفض أو تعديل التسهيلات الائتمانية في نطاق الصلاحيات المفوضة والمعتمدة لها. كما يمكن للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة على معايير وبرامج الائتمان وحدود الخزينة في ضوء مستوى تحمل المخاطر المعتمد لدى البنك. وللجنة سلطة تشكيل أو تعديل لجان الائتمان الحالية في نطاق الصلاحيات القانونية العامة للجنة. ويتم رفع ملخص قرارات لجنة الائتمان التنفيذية إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

تجتمع لجنة الائتمان الإدارية ذات المستوى الأدنى من الصلاحيات المفوضة لها بصفة منتظمة من أجل اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان المقدمة إليها. وتحال الطلبات التي تخرج عن نطاق حدود صلاحيات لجنة الائتمان الإدارية إلى لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار بناءً على السلطات ذات الصلة. وتتم مراجعة كافة قرارات لجنة الائتمان الإدارية بصورة دورية من قبل رئيس إدارة المخاطر.

تجتمع اللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد متى تقتضي الضرورة ولديها صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل الطلبات الائتمانية المقدمة من العملاء الأفراد والتي يتم تقديمها إلى اللجنة ضمن مستويات الصلاحيات المفوضة إليها. وتضمن إحدى عمليات ضمان الجودة المستقلة والمركزية اكتمال ودقة مستندات طلبات القروض مع إجراء مراقبة ائتمانية ومراجعة "القائمة السوداء" ومراقبة التزامات أوامر السداد القائمة والتزامات سداد القروض الأخرى. وتخضع طلبات القروض لعملية تقييم تشمل اتخاذ القرارات على أساس "بطاقة درجات" والتي يعاد التحقق من صحتها بصورة دورية.

تقوم لجنة تصويب الائتمان بمراجعة عمليات تصويب الائتمان الإدارية و/أو الاعتماد أو التوصية بموافقة لجنة الائتمان الإدارية أو لجنة الائتمان التنفيذية. وتتم إحالة كافة مقترحات التسوية أو إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة أو وقف إجراءات الاسترداد أو شطب الديون والتي تتجاوز نطاق الصلاحيات المفوضة للجنة تصويب الائتمان إلى لجنة الائتمان المعنية.

لدى لجنة الائتمان لإدارة الثروات صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان الواردة من عملاء إدارة الثروات المقدمة إليها في حدود مستويات صلاحياتها المفوضة. وتحال الطلبات التي لا تقع ضمن نطاق حدود الصلاحيات المفوضة للجنة الائتمان لإدارة الثروات إلى لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار استنادا إلى التفويض ذي الصلة.

تقوم لجنة التصنيف والمخصصات بأعمالها وفقا لأحكام قواعد ولوائح بنك الكويت المركزي، وإرشادات السياسة الائتمانية للبنك لتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات والمحاسبة عن الإيرادات الناتجة منها، ومراقبة تصنيف محافظ الائتمان للبنك، وقرارات احتساب المخصصات. كما تتولى اللجنة مسئولية احتساب المخصصات وفقا لنماذج ومنهجيات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 المطبقة من قبل البنك بما يتفق مع إرشادات بنك الكويت المركزي.

وفقاً لمدى وحجم التعرض لمخاطر العملاء، يجوز مراجعة طلبات الائتمان بالنسبة لإقراض الشركات والإقراض الدولي من قبل مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية ولجنة تصويب الائتمان، وعادة ما تتضمن هذه الطلبات المعلومات التالية: ملخص تنفيذي وملف العميل وموجز بالحدود الائتمانية والمبالغ القائمة وتصنيف المخاطر ومذكرة ائتمانية وتحليل ربحية العميل والتحليل المالي وتحليل التدفقات النقدية وتفاصيل الغرض من القرض والضمانات ومصدر السداد وتفاصيل الضامنين، إن كان ذلك ممكناً، والبيانات المالية المدققة و/أو بيانات صافي الموجودات الشخصية متى كان ذلك مناسبًا.

توجد لدى البنك حدود إقراض قانونية وحدود تتعلق بالدول وكذلك حدود لقطاعات الأعمال ينبغي التقيد بها عند النظر في الاعتماد فيما يتعلق بالطلبات أو المشاركات الائتمانية ذات الصلة.

يوجد لدى البنك سياسة ائتمان تفصيلية معتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم مراجعتها بشكل دوري. يبين دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحدد حدود منح الائتمان وتقدم الهيكل الذي يجب أن تكون على أساسه الأعمال المصرفية مع التأكد من توافق الأسلوب المتبع مع كافة أنشطة الإقراض. كما يبين سياسة البنك الخاصة بالتعرض المقبول لمخاطر الائتمان الخاصة بكل دولة. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية للدول كل على حدة من قبل لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار. يستند هذا الاعتماد إلى تحليل الدول وتقييم متطلبات الأعمال والذي يقوم بإجرائه قسم المؤسسات المالية للبنك وتوصي به لجنة الائتمان الإدارية ولجنة الائتمان التنفيذية.

يقوم قسم المؤسسات المالية بمراجعة منتظمة للحدود العامة للدول المتعلقة بالبنك وتقييم حالات التعرض للمخاطر. تركز المراجعة على الحجم الكلي للمخاطر على مستوى الدول مع إبداء التوصيات لتغيير حدود المخاطر الفردية للدول عند الضرورة.

يعرض تقرير الحد المقبول للمخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة إطار عمل متوافق لفهم المخاطر على مستوى المؤسسة وسبل التأكد من مراعاة هذه المخاطر عند تنفيذ العمليات اليومية للبنك. يتم مراقبة مستوى المخاطر المقبول المحدد من قبل البنك وتخفيفه إن وجد في الوقت المناسب. ويتحدد الحد المقبول للمخاطر على مستوى كلي للأعمال المصرفية للشركات والمعاملات الدولية ومعاملات الخزينة والأعمال المصرفية للعملاء. يتم تحليل المستوى المقبول للمخاطر في قطاعات الأعمال التي تمثل أهمية لأعمال البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

منهجية خسائر الائتمان المتوقعة

يستعين البنك بنظام تصنيف ائتماني داخلي وقام بتطوير نماذج للوصول إلى خسائر الائتمان المتوقعة استنادا إلى متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج من "ثلاث مراحل" لانخفاض القيمة بناءا على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي. حيث يتم بناءا عليه تصنيف الأداة المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي ضمن المرحلة 1. في حالة وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، تنتقل الأداة المالية إلى المرحلة 2 ولكن لا تعتبر بعد منخفضة القيمة الائتمانية. وفي حالة انخفاض القيمة الائتمانية للأداة المالية، تنتقل الأداة المالية إلى المرحلة 3. راجع الإيضاح 2.3 (أ) حول انخفاض قيمة الأدوات المالية للاطلاع على المزيد من المعلومات المتعلقة بالتصنيف ضمن المراحل.

يحتسب البنك خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من التعرض للتعثر بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الاستقطاعات المقررة طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي.

تتحدد خسائر الائتمان المتوقعة على أساس احتمالية التعثر للتصنيف الائتماني المقابل للتسهيل والخسائر الناتجة عن التعثر والتعرض للمخاطر في حالة التعثر. يتم تقديم المزيد من التفاصيل في الفقرات التالية من قسم منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة. يقوم البنك بتقدير هذه العناصر بواسطة نماذج ملائمة لمخاطر الائتمان تراعي التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وغيرها. فيما يلي ملخص طريقة خسائر الائتمان المتوقعة:

- المرحلة 1: يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً بذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة الناتج عن أحداث التعثر في سداد تسهيل ائتماني والتي من المحتمل وقوعها خلال 12 شهر بعد تاريخ البيانات المالية. يقوم البنك باحتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر بناءا على توقعات التعثر المحتمل وقوعها خلال 12 شهرًا التالية لتاريخ البيانات المالية.
- المرحلة 2: عندما يسجل تسهيل ائتماني زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ استحداثه بسبب عوامل كمية ونوعية، يسجل البنك مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة. إن الآليات مماثلة لتلك الموضحة أعلاه، إلا أنه يتم تقدير احتمالات التعثر والخسائر الناتجة من التعثر على مدى عمر الأداة. ويتم خصم أوجه العجز النقدي المتوقعة بالنسبة التقريبية لمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.
- المرحلة 3: بالنسبة للتسهيل الائتماني الذي يعتبر منخفض القيمة الائتمانية؛ أي وجود دليل موضوعي على التعثر، يقوم البنك باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من التعرض لمخاطر التعثر بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الحد الأدنى للاستقطاع وفقا لإرشادات بنك الكويت المركزي.

الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان

يعتبر البنك الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية عندما يعادل تصنيف مخاطر الائتمان التعريف المقبول عالميا لـ "درجة الاستثمار". يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية (بخلاف التسهيلات الاستهلاكية/ المقسطة) ضمن المرحلة 2 عندما يتم تخفيض تصنيف المخاطر للملتزم بدرجتين للتسهيلات الائتمانية ضمن درجة الاستثمار وبدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات المدرجة ضمن الفئة غير الاستثمارية.

يطبق البنك معايير كمية متناسقة بالنسبة للمحفظة المصنفة داخليا عند تقييم الارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان. وفي حالة غياب التصنيفات في البداية، يراعي البنك التصنيف الحالي في تاريخ البيانات المالية، وطريقة الحساب والمستحقات لتحديد المرحلة التي يتم تصنيف التسهيلات ضمنها. إضافة إلى ذلك، يصنف البنك كافة التسهيلات الائتمانية المعاد هيكلتها وغير منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 2.

يراعي البنك فترة استحقاق متوقعة تبلغ 7 سنوات للتسهيلات الائتمانية إلى العملاء من الشركات المصنفة ضمن المرحلة 2 ما لم يكن لهذه التسهيلات تاريخ استحقاق تعاقدي غير قابل للتمديد وجدول دوري للمدفوعات دون أن يتجاوز مبلغ السداد النهائي نسبة 50% من التسهيلات الائتمانية الأصلية. ويحدد البنك فترة استحقاق متوقعة بحد أدنى 5 سنوات بالنسبة للتمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان بينما يحدد فترة استحقاق تبلغ 15 سنة بالنسبة للقروض السكنية والتمويل.

يأخذ البنك في اعتباره كافة التسهيلات المتعثرة والتي تم تصنيفها بدرجة تتراوح ما بين 8 إلى 10 ضمن الحسابات بالمرحلة 3.

مراجعة المراحل

من المؤشرات الرئيسية للتغيرات في جودة الائتمان لمحفظة القروض مقدار النقل بين المراحل، حيث يشير ذلك إلى ما إذا كانت محفظة القروض قد تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. خلال السنتين المنتهيتين 2020 و2021 وعقب أزمة كوفيد-19، أجرى البنك مراجعة نوعية للمحفظة لتعكس مخاطر الائتمان المتزايدة للعملاء المنتمين للقطاعات الأكثر تضرراً والذين تم نقلهم بين المراحل لازدياد المخاطر المرتبطة بهم.

يراعي البنك الأصل المالي كأصل "بلا تعثر" (أي لم يعد منخفض القيمة) وبالتالي يعيد تصنيفه من المرحلة 3 عندما لم يعد يستوفي أي من معايير انخفاض القيمة الائتمانية. وبالنسبة للتسهيلات منخفضة القيمة التي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3، فينبغي اجتياز فترة التأخر في سداد الالتزامات (إن وجدت) والوفاء بالمدفوعات المجدولة (على أساس جاري لها جميعاً) لمدة سنة واحدة على الأقل أو كما هي محددة من قبل البنك لكي يتم النظر في تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 2/المرحلة 1. كما يأخذ البنك في اعتباره إرشادات بنك الكويت المركزي ذات الصلة قبل إعادة تصنيف أي تسهيل ائتماني بين المراحل. إن فترة التصحيح المقدرة بمدة سنة واحدة لا تنطبق على التسهيلات الاستهلاكية والمقسطة.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلف إلى البنوك والعملاء في خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

احتمالية التعثر

تقضي سياسة البنك بتقييم مخاطر الائتمان للخدمات المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تستند العملية إلى أفضل الممارسات العالمية وتضمن الشفافية والاتساق بما يتيح المقارنة بين الملتزمين. يستخدم البنك أداة موديز لتصنيف المخاطر بغرض تصنيف المقترضين من الشركات. وفقا لأداة موديز لتصنيف المخاطر، يتم تصنيف كافة المقترضين بناءا على تقييمات مالية وتجارية. يأخذ التقييم المالي في الاعتبار الأداء التشغيلي والسيولة وهيكل رأس المال وتغطية الدين، في حين يستند التقييم التجاري إلى مخاطر القطاع وجودة الإدارة ووضع الشركة.

يستند الإطار المطبق من قبل البنك في احتساب احتمالية التعثر إلى تصنيف مخاطر الملتزم والتعثر الداخلي وبيانات الاقتصاد الكلي. وطبقا لبيانات الاقتصاد الكلي، تم مراعاة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). ويستعين البنك بأدوات تصنيف قياسية خاصة بقطاع الأعمال لتقييم التصنيفات/الدرجات التي يتم الاستفادة منها في عملية تقدير احتمالية التعثر. وتتيح هذه الأداة القدرة على تحليل الأعمال واستنتاج تصنيفات المخاطر على مستوى الملتزم والتسهيل على حد سواء. يدعم هذا التحليل استخدام عوامل مالية وكذلك عوامل ذاتية غير مالية. كما يستعين البنك بتصنيفات خارجية من قبل وكالات تصنيف معروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

إن احتمالية التعثر هي احتمالية تعثر الملتزم في الوفاء بالتزاماته في المستقبل. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 استخدام عامل منفصل لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى 12 شهراً وعلى مدى فترة عمر الأداة، وذلك استنادًا إلى تخصيص المرحلة الخاص بالملتزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير البنك لجودة الموجودات المستقبلية. تنتج احتمالية التعثر عن السداد على مدى عمر الأصل من أداة التصنيف استنادا إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما يقوم البنك بتحويل هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر عن السداد على مدى عمر الأصل إلى احتمالية التعثر عن السداد في فترة زمنية معينة باستخدام النماذج والآليات المناسبة.

بالنسبة للخدمات المصرفية الاستهلاكية، يتم مراقبة سلوك المقترض في السداد بصفة دورية. إن القروض الاستهلاكية غير مكفولة بضمان بشكل عام، ولكن يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال شرط "تحويل الراتب" الذي يتطلب من صاحب العمل الخاص بالعميل دفع راتبه مباشرة إلى حساب الراتب الخاص ببنك الخليج. إذا لم يتم قيد الرواتب ولم تكن هناك أموال في الحسابات، فإن الحسابات تصبح متأخرة السداد. يتم الاستعانة بأيام التأخر في السداد لتحديد مخاطر الائتمان بالنسبة للعملاء من الأفراد. كما تخضع طلبات القروض لعملية تقييم تتضمن "بطاقة الدرجات" بناءً على قرارات البنك التي يعاد التحقق منها بانتظام. إضافة إلى ذلك، تخضع كافة طلبات الائتمان الاستهلاكي للفحص الائتماني من خلال وكالات التصنيف الائتماني لمعلومات الائتمان لتقييم الجدارة الائتمانية ومديونية المتقدم للائتمان. تم تصنيف احتمالية التعثر بالنسبة للتسهيلات الائتمانية للعملاء من الأفراد إلى مجموعات تتشارك خصائص المخاطر المتماثلة.

بالنسبة للأدوات المالية في الخزينة والاستثمار في الأوراق المالية وأدوات السوق النقدي ومحافظ الموجودات الأخرى، يتم الاستعانة بالتصنيفات الائتمانية الصادرة من وكالات التصنيف الائتماني الخارجية. ويتم مراقبة وتحديث التصنيفات المعلنة تلك باستمرار.

يطبق البنك حدود دنيا لاحتمالية التعثر على مدى 12 شهراً بنسبة 1% للتسهيلات الائتمانية غير المندرجة ضمن فئة الاستثمار وبنسبة 0.75% للتسهيلات الائتمانية ضمن فئة الاستثمار. ومع ذلك، لا تنطبق هذه الحدود الدنيا على القروض الاستهلاكية والسكنية والتمويل وكذلك على التسهيلات الائتمانية إلى الحكومات والبنوك ذات تصنيف ائتماني خارجي لفئة الاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية

الخسائر الناتجة عن التعثر

إن الخسائر الناتجة عن التعثر هي حجم الخسائر المحتملة في حالة التعثر. ويقوم البنك بتقدير معاملات الخسائر الناتجة عن التعثر استنادا إلى تاريخ معدلات الاسترداد المتعلقة بالمطالبات مقابل الأطراف المقابلة المتعثرة. وبالنسبة للتسهيلات المكفولة بضمانات، يطبق البنك حد أدنى للاستقطاع إلى قيمة الضمان المنصوص عليها طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي. وبالنسبة للتسهيلات الائتمانية غير المكفولة بضمان، يأخذ البنك في اعتباره نسبة 50% كحد أدنى من الخسائر الناتجة عن التعثر في حالة الديون ذات الأولوية ونسبة 75% من الخسائر الناتجة عن التعثر في حالة الديون المساندة المنصوص عليها طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي.

التعرض للمخاطر عند التعثر

يمثل التعرض للمخاطر عند التعثر المبلغ الذي يدين به الملتزم إلى البنك في تاريخ التعثر. يراعي البنك حالات التعرض للمخاطر المتغيرة التي قد تزيد من حالات التعرض للمخاطر بالإضافة إلى الائتمان المسحوب. وتنشأ حالات التعرض هذه عن الحدود غير المسحوبة والمطلوبات المحتملة. وبالتالي، سيتضمن التعرض القيم داخل وخارج الميزانية العمومية طبقا لعامل تحويل الائتمان المنصوص عليه طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي.

إدراج المعلومات المستقبلية

يقوم البنك بإدراج المعلومات المستقبلية في تقييمه لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للأداة منذ الاعتراف المبدئي، وقياس خسائر الائتمان المتوقعة لها. وأجرى البنك تحليلا سابقا وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة. ويتم تطبيق تعديلات الاقتصاد الكلي ذات الصلة لتحديد الاختلافات بين السيناريوهات الاقتصادية. ويعكس ذلك التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية والتي لم يتم مراعاتها عند الاحتساب الأساسي لخسائر الائتمان المتوقعة. تتضمن عوامل الاقتصاد الكلي التي تم مراعاتها، على سبيل المثال وليس الحصر، الناتج الإجمالي المحلي، ومؤشر أسعار المستهلك، والانفاق الحكومي، كما تتطلب تقييم كل من التوجهات الحالية والمتوقعة لدورة الاقتصاد الكلي. إن الاستناد إلى المعلومات المستقبلية يؤدي إلى زيادة درجة الأحكام المطلوبة حول مدى تأثير التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي على خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم بانتظام مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك تقديرات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يستعين البنك بمجموعة كبيرة من الأدوات للحد من مخاطر الائتمان. يسعى البنك للحصول على غطاء من الضمانات وعوائد التنازل عن العقود وغير ذلك من أشكال الحماية لضمان القروض والحد من مخاطر الائتمان متى أمكن ذلك. تتضمن اتفاقيات قروض البنك أيضًا ترتيبات المقاصة الملزمة قانونياً بالنسبة للقروض والودائع بحيث يتمكن البنك من تجميع الحسابات المختلفة للعميل لدى البنك وتحويل الأرصدة الائتمانية لتغطية أي قروض قائمة أو تجميد الأرصدة الائتمانية حتى قيام العميل بتسوية التزاماته القائمة تجاه البنك.

يتم ضمان التسهيلات الائتمانية للبنك، عند الضرورة، من خلال الضمانات التي تتكون بصورة أساسية من: الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والأسهم غير المسعرة والعقارات (أراضي ومباني) والودائع الثابتة محددة الأجل والأرصدة النقدية لدى البنك التي تم تجميدها ورهنها بصورة قانونية لصالح البنك والضمانات البنكية المباشرة الصريحة وغير القابلة للإلغاء وغير المشروطة.

كما في 31 ديسمبر 2022، خضعت نسبة **28%** (2021: 27%) من إجمالي القروض والسلف القائمة إلى العملاء لضمان جزئي أو كلي من خلال الضمانات.

يتبع البنك إجراءات للتأكد من عدم وجود تركز زائد لأي فئة معينة من الموجودات ضمن الضمانات.

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان بالصافي بعد المخصص المحتسب للبنود الواردة في بيان المركز المالي بما في ذلك القيمة العادلة الموجبة للمشتقات دون احتساب أي ضمان وتعزيزات ائتمانية أخرى. إن الحد الأقصى من تركز مخاطر الائتمان الخاصة بطرف مقابل واحد أو مجموعة من الأطراف المقابلة ذات الصلة محدود بنسبة 15% من رأس المال الشامل للبنك حسبما هو محدد من قبل التعليمات الرقابية.

وفقًا لفئة الموجودات المالية	الحد الأقصى للتعرض 2022 ألف دينار كويتي	الحد الأقصى للتعرض 2021 ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	**871,496**	883,438
سندات خزينة حكومة الكويت	**22,000**	74,000
سندات بنك الكويت المركزي	**337,703**	281,197
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**131,222**	124,642
قروض وسلف للبنوك	**262,786**	278,451
قروض وسلف للعملاء:		
– قروض للشركات	**2,735,061**	2,694,332
– قروض استهلاكية	**2,130,833**	1,863,754
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	**95,599**	107,071
موجودات أخرى	**65,728**	61,273
الإجمالي	**6,652,428**	6,368,158
مطلوبات محتملة والتزامات	**2,673,488**	2,404,830
عقود تحويل العملات الأجنبية (بما في ذلك العقود الفورية)	**17,098**	35,050
الإجمالي	**2,690,586**	2,439,880
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**9,343,014**	8,808,038

إيضاحات حول البيانات المالية

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضًا نتيجة التركز الجوهري لموجودات البنك بالنسبة لأي طرف مقابل فردي ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة. تسجل أكبر 20 حالة تعرض إجمالية لمخاطر القروض القائمة كنسبة مئوية من إجمالي حالات التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022 نسبة **12.3%** (2021: 12.4%).

	2022		2021	
	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي
المنطقة الجغرافية:				
داخلية (الكويت)	**5,623,556**	**2,192,686**	4,983,925	1,922,166
منطقة الشرق الأوسط الأخرى	**829,490**	**140,520**	1,161,217	202,455
أوروبا	**74,072**	**103,873**	131,637	105,329
الولايات المتحدة الأمريكية وكندا	**59,154**	**24,498**	49,942	24,288
آسيا والمحيط الهادي	**24,156**	**229,009**	24,345	185,642
بقية دول العالم	**42,000**	**-**	17,092	-
	6,652,428	**2,690,586**	**6,368,158**	**2,439,880**

	2022		2021	
	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي
قطاع الأعمال:				
شخصية	**2,228,055**	**82,473**	2,042,570	46,362
مالية	**1,115,694**	**404,543**	1,194,003	494,106
تجارة	**415,268**	**694,871**	446,317	622,861
نفط خام وغاز	**135,037**	**110,354**	125,762	97,450
إنشاءات	**156,973**	**651,437**	187,089	621,214
حكومية	**1,197,966**	**50,001**	1,162,555	67,858
صناعية	**267,104**	**179,686**	311,845	116,887
عقارات	**998,705**	**204,811**	746,350	135,802
أخرى	**137,626**	**312,410**	151,667	237,340
	6,652,428	**2,690,586**	6,368,158	2,439,880

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية

تهدف سياسة البنك إلى تقييم مخاطر الائتمان في الأنشطة المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تستند العملية إلى أفضل السياسات الدولية وتتيح الشفافية والاتساق بحيث يمكن المقارنة بين الملتزمين.

يستخدم البنك برنامج موديز لتصنيف المخاطر وذلك لتصنيف المقترضين من الشركات. وفقاً لبرنامج التصنيف موديز، يتم تصنيف كافة المقترضين استناداً إلى التقييم المالي وتقييم الأعمال. يراعي التقييم المالي الأداء التشغيلي والسيولة وهيكل رأس المال وتغطية الديون بينما يستند تقييم الأعمال إلى مخاطر قطاع الأعمال وجودة الإدارة ومركز الشركات.

تنقسم عملية تصنيف المخاطر إلى تصنيف مخاطر الملتزمين وتصنيف مخاطر التسهيلات. تركز منهجية التصنيف على عوامل مثل: الأداء التشغيلي والسيولة وخدمة الدين وهيكل رأس المال. إن تحليل النسب يتضمن تقييم اتجاه كل نسبة على مدى فترات متعددة فيما يتعلق بتغير النسبة وتغير الاتجاه. كما أن تحليل النسب يقارن أيضاً بين قيمة النسبة لأحدث فترة وقيم المجموعة المماثلة القابلة لمقارنتها. يتضمن التقييم أيضاً التقييم النوعي للعمليات والسيولة وهيكل رأس المال.

بالنسبة للشركات الجديدة أو معاملات تمويل المشاريع، تنتج مخاطر الملتزمين عن استخدام توقعات تشمل فترة القرض.

يعكس تصنيف مخاطر الملتزمين احتمالية تعثر الملتزم (غير المتعلق بنوع التسهيل أو الضمان) على مدى الـ 12 شهراً التالية بالنسبة للتسهيل الرئيسي غير المكفول بضمان.

إن تصنيفات مخاطر الملتزمين للموجودات المنتظمة تتدرج بصورة عامة في ثلاث فئات وهي بالتحديد: "مرتفعة" و"قياسية" و"مقبولة". إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "مرتفعة" تتمثل في تقييم المخاطر الشاملة لتكبد خسائر مالية نتيجة عجز الملتزم عن الوفاء بالتزامه على أنها منخفضة. إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "قياسية" تتمثل في تلك التسهيلات ذات المستوى المرضي من حيث الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد. إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "مقبولة" تتمثل في تلك الحسابات المنتظمة والتي يكون فيها السداد وفقاً للشروط التعاقدية بالكامل. يتم تقييم المخاطر الشاملة للخسائر المالية المصنفة كفئة "مقبولة" على أنها أعلى من حالات التعرض للمخاطر المصنفة ضمن فئة "مرتفعة" أو "قياسية".

تصنيف مخاطر التسهيلات

لدى البنك أيضاً إطار عمل معتمد لتصنيفات مخاطر التسهيلات. بينما لا يأخذ تصنيف مخاطر الملتزمين في الاعتبار عوامل مثل توفر الضمان والدعم، فإن تصنيف مخاطر التسهيلات هو مقياس لجودة التعرض لمخاطر الائتمان استناداً إلى الخسائر المتوقعة في حالة التعثر بعد أخذ الضمان والدعم في الاعتبار. إن توفر الضمان أو الدعم المؤهل يخفض بشكل جوهري من مقدار الخسائر في حالة التعثر ويعكس تصنيف مخاطر التسهيلات عوامل تخفيف تلك المخاطر.

نظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال

يصنف البنك تعرض البنك للمخاطر وفقاً لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال. إن هذه التصنيفات تأتي إضافة إلى التصنيف الذي يستند إلى رموز أغراض السداد كما يحددها بنك الكويت المركزي.

يقوم البنك بتصنيف القروض والسلف لعملائه ضمن فئتين: قروض الشركات والقروض الاستهلاكية. تتضمن قروض الشركات التسهيلات الائتمانية ومنتجات التمويل التجاري لعملاء البنك من الشركات والمؤسسات. كما تتضمن القروض الاستهلاكية تسهيلاك استهلاكية ومقسطة وبطاقات ائتمانية وتسهيلات ائتمانية أخرى للأفراد ذوي رؤوس الأموال الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتيح ذلك للبنك إمكانية تنويع محفظته لقطاعات فرعية متنوعة لتسهيل تحليل وتعزيز إدارة التركزات، إن وجدت.

تصنيف مخاطر المحفظة

يقوم البنك باحتساب المتوسط المرجح لمعدل تصنيف المخاطر الذي يتم من خلاله إجراء تقييم شامل لجودة المحفظة على فترات زمنية فاصلة منتظمة ويتم مناقشتها في لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

يقوم البنك بتطبيق نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لتقييم صافي القيمة المدرجة في الحساب بعد الأخذ في الاعتبار تكلفة رأس المال. تساعد النماذج على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة وتعزيز وزيادة القيمة التي يحصل عليها المساهمون.

البنية التحتية للائتمان

لدى البنك وحدة متخصصة هدفها الأساسي هو دعم تطوير واعتماد ومراقبة منتجات الائتمان وإدارة البنية التحتية لمخاطر الائتمان وإعداد تقارير نظم معلومات الإدارة. تقوم الوحدة بدعم نظم إدارة الائتمان/المخاطر ونظم طلبات الائتمان ونماذج تصنيف المخاطر ونموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر والسياسات المتعلقة بالائتمان للبنك. لدى البنك حاليًا نظام إصدار نشرة الائتمان الإلكترونية لمنتجات الائتمان إلى أعضاء لجنة الائتمان والتي بموجبها يتم تحسين كفاءة عملية اعتماد الائتمان.

يوضح الجدول التالي الجودة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية لبنود بيان المركز المالي استنادا إلى نظام التصنيف الائتماني الخاص بالبنك.

2022	غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة				
	مرتفعة ألف دينار كويتي	قياسية ألف دينار كويتي	مقبولة ألف دينار كويتي	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	871,047	450	4	-	871,501
سندات خزينة حكومة الكويت	22,000	-	-	-	22,000
سندات بنك الكويت المركزي	337,703	-	-	-	337,703
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	108,942	22,317	-	-	131,259
قروض وسلف للبنوك	214,467	50,509	-	-	264,976
قروض وسلف للعملاء:					
– قروض شركات	2,321,870	585,867	53,625	11,923	2,973,285
– قروض استهلاكية	2,043,681	39,816	300	41,202	2,124,999
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	66,135	29,620	-	-	95,755
موجودات أخرى	65,728	-	-	-	65,728
	6,051,573	728,579	53,929	53,125	6,887,206

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

2021	غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة				
	مرتفعة ألف دينار كويتي	قياسية ألف دينار كويتي	مقبولة ألف دينار كويتي	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	848,715	34,790	-	-	883,505
سندات خزينة حكومة الكويت	74,000	-	-	-	74,000
سندات بنك الكويت المركزي	281,197	-	-	-	281,197
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	124,645	-	-	-	124,645
قروض وسلف للبنوك	246,742	33,245	-	-	279,987
قروض وسلف للعملاء:					
– قروض شركات	2,130,475	703,523	78,906	5,640	2,918,544
– قروض استهلاكية	1,683,995	56,646	-	131,330	1,871,971
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	85,176	22,065	-	-	107,241
موجودات أخرى	61,273	-	-	-	61,273
	5,536,218	850,269	78,906	136,970	6,602,363

تم تأخير سداد نسبة **80%** (2021: 91%) من الأرصدة متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة لأقل من 60 يومًا ونسبة **20%** (2021: 9%) تتراوح ما بين 60 – 90 يومًا.

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها بصورة فردية وفقًا للفئة

2022	مجمل التعرض ألف دينار كويتي	مخصص انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة للضمانات ألف دينار كويتي
قروض وسلف للعملاء:			
– قروض شركات	21,096	11,578	8,197
– قروض استهلاكية	38,365	11,616	6,020
	59,461	23,194	14,217

2021	مجمل التعرض ألف دينار كويتي	مخصص انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة للضمانات ألف دينار كويتي
قروض وسلف للعملاء:			
– قروض شركات	29,057	4,268	24,089
– قروض استهلاكية	18,756	8,432	339
	47,813	12,700	24,428

المطلوبات المحتملة والالتزامات هي أدوات مالية بمبالغ تعاقدية تمثل مخاطر الائتمان

إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من توفر الأموال لعميل ما عند الضرورة. ومع ذلك فإن مجموع المبالغ التعاقدية للالتزامات بتقديم الائتمان لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية، حيث إن كثيراً من هذه الالتزامات سينتهي سريانها أو يتم إلغاؤها دون أن يتم تمويلها. تم الإفصاح عن هذه الأدوات في إيضاح 26.

إيضاحات حول البيانات المالية

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان

إن هذه الأدوات المالية المشتقة تتكون من عقود صرف العملات الأجنبية. تسمح عقود صرف العملات الأجنبية للبنك وعملائه بتحويل أو تعديل أو تخفيض مخاطر تحويل العملات الأجنبية. إن عقود صرف العملات الأجنبية معرضة لمخاطر الائتمان ومحددة بالقيمة الاستبدالية الحالية للأدوات التي تم تحديدها لصالح البنك، والتي تعتبر جزءاً بسيطاً فقط من المبالغ التعاقدية أو الاسمية المستخدمة في التعبير عن أحجامها القائمة.

يتم الإفصاح عن هذه الأدوات في إيضاح 28. تمت إدارة التعرض لمخاطر الائتمان كجزء ضمن الحدود الشاملة للقروض الممنوحة للعملاء.

فيما يلي تحليل القيم الدفترية للتسهيلات الائتمانية (التسهيلات النقدية: القروض والسلف إلى البنوك والعملاء والتسهيلات غير النقدية: المطلوبات المحتملة والالتزامات) وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة استناداً إلى معايير التصنيف إلى مراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

في 31 ديسمبر 2022	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
قروض وسلف للبنوك والعملاء:				
– مرتفعة	4,531,325	47,014	-	4,578,339
– قياسية	544,542	131,650	-	676,192
– مقبولة	298	53,627	-	53,925
– متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة	9,429	42,065	-	51,494
– منخفضة القيمة	-	-	62,771	62,771
	5,085,594	274,356	62,771	5,422,721

في 31 ديسمبر 2021	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
قروض وسلف للبنوك والعملاء:				
– مرتفعة	4,045,828	13,547	-	4,059,375
– قياسية	611,039	182,375	-	793,414
– مقبولة	-	78,906	-	78,906
– متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة	94,130	42,840	-	136,970
– منخفضة القيمة	-	-	49,650	49,650
	4,750,997	317,668	49,650	5,118,315

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

في 31 ديسمبر 2022	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مطلوبات محتملة والتزامات:				
– مرتفعة	2,100,153	34,955	-	2,135,108
– قياسية	311,712	187,485	-	499,197
– مقبولة	46	19,748	-	19,794
– منخفضة القيمة	-	-	19,389	19,389
	2,411,911	242,188	19,389	2,673,488

في 31 ديسمبر 2021	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مطلوبات محتملة والتزامات:				
– مرتفعة	1,953,110	15,120	-	1,968,230
– قياسية	234,532	151,009	-	385,541
– مقبولة	-	31,718	-	31,718
– منخفضة القيمة	-	-	19,341	19,341
	2,187,642	197,847	19,341	2,404,830

فيما يلي تحليل الحركة في خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية (التسهيلات النقدية وغير النقدية) المحتسبة استنادا إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

في 31 ديسمبر 2022	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2022	41,724	96,272	50,635	188,631
التأثير الناتج عن التحويل بين المراحل				
– التحويل إلى المرحلة 1	11,757	(1,641)	(10,116)	-
– التحويل إلى المرحلة 2	(1,379)	5,563	(4,184)	-
– التحويل إلى المرحلة 3	(176)	(1,787)	1,963	-
خسائر الائتمان المتوقعة – (الافراج) المحمل للسنة	(13,747)	(19,437)	59,094	25,910
الإفراج عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات المشطوبة	-	-	(24,793)	(24,793)
رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2022	38,179	78,970	72,599	189,748

في 31 ديسمبر 2021	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2021	40,972	75,196	55,810	171,978
التأثير الناتج عن التحويل بين المراحل				
– التحويل إلى المرحلة 1	5,070	(1,483)	(3,587)	-
– التحويل إلى المرحلة 2	(2,505)	5,485	(2,980)	-
– التحويل إلى المرحلة 3	(234)	(1,845)	2,079	-
خسائر الائتمان المتوقعة – (الافراج) المحمل للسنة	(1,579)	18,919	42,506	59,846
الإفراج عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات المشطوبة	-	-	(43,193)	(43,193)
رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2021	41,724	96,272	50,635	188,631

إيضاحات حول البيانات المالية

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

حساسية خسائر الائتمان المتوقعة

لقد وضعت الإدارة في اعتبارها حساسية نتائج خسائر الائتمان المتوقعة للتوقعات الاقتصادية كجزء من عملية حوكمة خسائر الائتمان المتوقعة. علاوةً على ذلك، يدرج البنك مخصص إجمالي بنسبة 39% زائد عن خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية (إيضاح 12) لأية زيادة في خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن الحساسية.

ب. مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية. يتعرض القطاع المصرفي عادةً لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لأوجه عدم التطابق أو وجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة محددة. يدير البنك هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر. ويعاد تسعير أغلبية الموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة خلال سنة واحدة. وبالتالي يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة بشكل محدود.

إن حساسية بيان الدخل لأسعار الفائدة تقيس تأثير التغيرات المقدرة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفائدة لسنة واحدة استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية ذات الفائدة المحتفظ بها في نهاية السنة. وحساسية أسعار الفائدة على حقوق الملكية (الدخل الشامل) هي تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة للإيرادات الشاملة الأخرى للسندات ذات معدلات الفائدة الثابتة/المتغيرة المحتفظ بها في نهاية السنة.

يعكس الجدول التالي تأثيرات التغير بمقدار 25 نقطة أساسية في أسعار الفائدة على بيان الدخل وحقوق الملكية (الدخل الشامل)، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

	2022			2021		
العملة	التغير في سعر الفائدة بعدد النقاط الأساسية	التأثير على بيان الدخل	التأثير على بيان الدخل الشامل	التغير في سعر الفائدة بعدد النقاط الأساسية	التأثير على بيان الدخل	التأثير على بيان الدخل الشامل
		ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
دينار كويتي	25 (+)	**1,511**	-	25 (+)	2,154	(2)
دولار أمريكي	25 (+)	**505**	-	25 (+)	797	-

التغييرات في المعدل المعروض بين البنوك (الايبور)

إن تعرض البنك لموجوداته ومطلوباته المالية ذات السعر المتغيرة يتم بشكل أساسي من خلال معدل الليبور بالدولار الأمريكي، والذي سيتم استبداله كجزء من الإصلاح الأساسي لمختلف معايير أسعار الفائدة الرئيسية. يدير فريق مشروع الايبور التابع للبنك أنشطة الانتقال ويواصل المشاركة مع مختلف أصحاب المصلحة لدعم انتقال منظم ولتخفيف المخاطر الناتجة عن عملية الانتقال. سيؤثر الانتقال من معدل الليبور إلى "المعدل المرجعي" البديل أو الخالي من المخاطر على تسعير القروض وأوراق الدين المالية ذات الاسعار المتغيرة.

الموجودات والمطلوبات المالية

البنك بصدد الانتقال إلى معدلات مرجعية خالية من المخاطر في موعد أقصاه يونيو 2023. إن تعرض البنوك للموجودات المالية كما في 31 ديسمبر 2022 والتي تستند إلى معدلات الليبور بالدولار أمريكي تستحق بعد يونيو 2023 بمبلغ 450,181 ألف دينار كويتي. إن تعرض البنك للمطلوبات المالية المرتبطة بمعدل الايبور بالدولار الأمريكي غير جوهرية نسبيًا. يجري البنك مناقشات مع الأطراف المقابلة / العملاء والبنوك الرئيسية / الوكلاء لإجراء انتقال منظم للتعرضات المتبقية بالدولار الأمريكي إلى السعر المرجعي ذي الصلة.

ج. مخاطر العملات

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك نفسه مؤسسة كويتية وعملته الرئيسية هي الدينار الكويتي. ويلتزم البنك بالحدود المقررة من قبل بنك الكويت المركزي وكافة الحدود المعتمدة داخليًا. ويتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من الإبقاء على المراكز ضمن الحدود المقررة.

استنادا إلى الموجودات والمطلوبات المالية للبنك المحتفظ بها في تاريخ بيان المركز المالي، وفي حالة التغير في حركات العملات الأجنبية مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، يكون التأثير على بيان الدخل والإيرادات الشاملة الأخرى للبنك كما يلي:

	2022		2021		
العملة	نسبة التغير في سعر العملة %	التأثير على بيان الدخل ألف دينار كويتي	التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	نسبة التغير في سعر العملة %	التأثير على بيان الدخل ألف دينار كويتي	التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي
دولار أمريكي	+5	**(145)**	**116**	+5	(171)	107

يتم الاحتفاظ باستثمارات البنك في محفظة متنوعة من الأسهم وأدوات الدين والصناديق التي تستثمر في مجموعة مختلفة من الأوراق المالية والمنتجات المدرجة بعملات مختلفة والتي لا يمكن قياس أدائها بالضرورة بالارتباط مع الحركة في سعر صرف عملة بعينها. لم يتم مراعاة سوى التأثير على القيمة الدفترية لهذه الأوراق المالية في تحليل الحساسية.

د. مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد دون تكبد خسائر جوهرية. ومخاطر السيولة هي المخاطر المتابعة التي يمكن أن تنتج عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد كاف من النقد والنقد المعادل والأوراق المالية التي يسهل تحويلها إلى نقد.

تنشأ مخاطر السيولة من أنشطة التمويل العامة للبنك. بناء على توجيهات لجنة الموجودات والمطلوبات تقوم مجموعة الخزينة بإدارة السيولة وعمليات التمويل لدى البنك لضمان توافر الأموال الكافية للوفاء بمتطلبات التمويل النقدية المعروفة للبنك وكذلك أي احتياجات غير متوقعة يمكن أن تطرأ. يحتفظ البنك في جميع الأوقات بمستويات مناسبة من السيولة وفقا لما يراه مناسباً للوفاء بمسحوبات الودائع وسداد القروض وتمويل القروض الجديدة حتى في ظل الظروف الصعبة.

يقوم البنك بقياس ومراقبة نسب السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل القائمة على تعليمات بازل 3 فيما يخص نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر. إن الغرض من نسبة تغطية السيولة هو تحسين قائمة السيولة قصيرة الأجل لدى البنك عن طريق التأكد من احتفاظ البنك بمجموعة كافية من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية لتشمل فترة 30 يومًا من التدفقات النقدية الصادرة. وعلى نحو مماثل، تهدف نسبة صافي التمويل المستقر إلى تحسين قائمة السيولة طويلة الأجل عن طريق التأكد من احتفاظ البنك بمصادر تمويل مستقرة لتغطية متطلبات التمويل على المدى القصير والطويل.

تتضمن عملية إدارة السيولة والتمويل ما يلي: توقع التدفقات النقدية حسب العملة الرئيسية ومراقبة المركز المالي ومعدلات السيولة مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية والاحتفاظ بمصادر تمويل متنوعة ومراقبة تركز المودعين لتجنب الاعتماد غير الملائم على كبار المودعين من الأفراد وضمان وجود مزيج تمويلي عام مرض؛ وإدارة احتياجات تمويل الدين. يحتفظ البنك بقاعدة تمويل متنوعة ومستقرة من الودائع الأساسية الخاصة بالأفراد والشركات كما أن مجموعة الخزينة تحتفظ بخطط طوارئ للسيولة والتمويل وذلك لمواكبة الصعوبات المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن السوق المحلي أو الإقليمي أو وقوع أحداث جغرافية وسياسية.

إيضاحات حول البيانات المالية

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

يتم أيضًا الحد من مخاطر السيولة من خلال الالتزام بمتطلبات السيولة الصارمة الخاصة ببنك الكويت المركزي. استجابة لتفشي فيروس كوفيد-19، طبق بنك الكويت المركزي تخفيفًا مؤقتًا على معدلات السيولة الرقابية حتى 31 ديسمبر 2022، يتمثل في: الحد الأدنى من نسبة تغطية السيولة بمعدل 90% (2021: 80%) والحد الأدنى من نسبة صافي التمويل المستقر بمعدل 90% (2021: 80%)؛ وحدود عدم تطابق مقياس الاستحقاقات لفترات زمنية محددة بمعدل: -15% لمدة 7 أيام أو أقل (2021: -20%)؛ و-25% لمدة شهر واحد أو أقل (2021: -30%)؛ و-35% لمدة 3 أشهر أو أقل (2021: -40%)؛ و-45% لمدة 6 أشهر أو أقل (2021: -50%)؛ ومتطلبات شرط الاحتفاظ بنسبة 16.5% (2021: 15%) من ودائع العملاء بالدينار الكويتي في سندات خزينة حكومة الكويت وأرصدة الحساب الجاري / الودائع لدى بنك الكويت المركزي و / أو أي أدوات مالية أخرى يصدرها بنك الكويت المركزي والامتثال لنسبة القرض إلى الودائع بمعدل 95% (2021: 100%).

قام البنك بتقييم مراكز السيولة والتمويل لديه من خلال مراقبة تدفقاته النقدية وتوقعاته عن كثب وتعزيز الأموال النقدية وقصيرة الأجل. كما اعتمد البنك المدفوعات الانتقائية للقروض وركز على تعزيز قاعدة ودائع العملاء. يواصل البنك مراقبة مركز السيولة لديه ومخاطر التمويل.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة استنادا إلى ترتيبات السداد التعاقدية المتبقية (الموجودات والمطلوبات التي ليس لها فترة استحقاق تعاقدي تستند إلى توقعات الإدارة):

في 31 ديسمبر 2022:	حتى شهر واحد ألف دينار كويتي	من 1 إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	من 6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من 1 إلى 3 سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من 3 سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
الموجودات:							
النقد والنقد المعادل	929,888	-	-	-	-	-	929,888
سندات خزينة حكومة الكويت	-	-	-	5,500	14,000	2,500	22,000
سندات بنك الكويت المركزي	29,975	163,819	141,983	1,926	-	-	337,703
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	35,147	79,787	16,288	-	-	131,222
قروض وسلف للبنوك	-	57	32,070	50,035	165,463	15,161	262,786
قروض وسلف للعملاء	255,913	591,334	274,080	544,651	688,570	2,511,346	4,865,894
استثمارات في أوراق مالية	1,531	35,048	18,079	15,710	24,010	34,557	128,935
موجودات أخرى	28,425	29,381	4,309	1,879	70,012	386	134,392
مباني ومعدات	-	-	-	-	-	38,660	38,660
مجموع الموجودات	1,245,732	854,786	550,308	635,989	962,055	2,602,610	6,851,480
المطلوبات:							
المستحق للبنوك	201,353	123,426	93,611	71,261	-	-	489,651
ودائع من المؤسسات المالية	241,734	227,801	190,394	114,682	-	-	774,611
ودائع العملاء	2,416,165	885,406	341,848	593,672	9,746	-	4,246,837
أموال مقترضة أخرى	-	-	-	-	421,260	72,666	493,926
مطلوبات أخرى	52,798	33,568	7,310	8,045	24,711	-	126,432
إجمالي المطلوبات	2,912,050	1,270,201	633,163	787,660	455,717	72,666	6,131,457

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2021:	حتى شهر واحد ألف دينار كويتي	من 1 إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	من 6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من 1 إلى 3 سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من 3 سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
الموجودات:							
النقد والنقد المعادل	942,495	-	-	-	-	-	942,495
سندات خزينة حكومة الكويت	11,000	15,000	-	26,000	19,500	2,500	74,000
سندات بنك الكويت المركزي	48,485	123,232	109,480	-	-	-	281,197
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	124,642	-	-	-	-	124,642
قروض وسلف للبنوك	233	5,434	15,001	67,928	189,855	-	278,451
قروض وسلف للعملاء	239,970	597,624	225,010	656,986	603,203	2,235,293	4,558,086
استثمارات في أوراق مالية	-	13,593	25,684	13,561	50,215	38,888	141,941
موجودات أخرى	26,188	935	30,507	2,371	60,319	385	120,705
مباني ومعدات	-	-	-	-	-	34,393	34,393
مجموع الموجودات	1,268,371	880,460	405,682	766,846	923,092	2,311,459	6,555,910
المطلوبات:							
المستحق للبنوك	59,850	163,934	248,689	123,028	-	-	595,501
ودائع من المؤسسات المالية	257,087	201,403	157,335	42,975	14,369	-	673,169
ودائع العملاء	2,489,572	776,486	498,483	497,863	41,591	-	4,303,995
أموال مقترضة أخرى	-	-	-	-	165,000	50,000	215,000
مطلوبات أخرى	32,247	30,604	8,934	7,449	22,519	-	101,753
إجمالي المطلوبات	2,838,756	1,172,427	913,441	671,315	243,479	50,000	5,889,418

إيضاحات حول البيانات المالية

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاق الخاصة بالمطلوبات المالية والمطلوبات المحتملة والالتزامات والمطلوبات المالية غير المشتقة لدى البنك في 31 ديسمبر استنادا إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع للإخطار، يتم التعامل معها كما لو تم ارسال الإخطار فوراً.

في 31 ديسمبر 2022:	أقل من شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المطلوبات المالية:						
المستحق للبنوك	121,039	33,749	329,004	15,550	-	499,342
ودائع من المؤسسات المالية	93,456	134,469	493,734	66,742	-	788,401
ودائع العملاء	1,705,818	377,749	2,161,245	58,441	-	4,303,253
أموال مقترضة أخرى	1,851	3,574	16,488	526,553	-	548,466
مطلوبات أخرى	52,798	33,568	15,355	24,711	-	126,432
إجمالي المطلوبات غير المخصومة	1,974,962	583,109	3,015,826	691,997	-	6,265,894

في 31 ديسمبر 2021:	أقل من شهر واحد	من 1 إلى 3 شهور	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المطلوبات المالية:						
المستحق للبنوك	59,999	164,603	373,818	-	-	598,420
ودائع من المؤسسات المالية	257,539	202,886	203,170	14,611	-	678,206
ودائع العملاء	1,879,422	342,428	1,992,173	111,872	-	4,325,895
أموال مقترضة أخرى	512	991	4,566	228,277	-	234,346
مطلوبات أخرى	32,247	30,604	16,383	22,519	-	101,753
إجمالي المطلوبات غير المخصومة	2,229,719	741,512	2,590,110	377,279	-	5,938,620

يوضح الجدول التالي فترة انتهاء الاستحقاق التعاقدي الخاصة بالمطلوبات المحتملة لدى البنك:

في 31 ديسمبر 2022:	أقل من شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مطلوبات محتملة	28,640	63,379	331,387	433,080	656,529	1,513,015
التزامات	5,499	24,019	139,364	400,522	591,069	1,160,473
	34,139	87,398	470,751	833,602	1,247,598	2,673,488

في 31 ديسمبر 2021:	أقل من شهر واحد	من 1 إلى 3 شهور	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مطلوبات محتملة	18,759	37,240	285,325	440,062	682,276	1,463,662
التزامات	5,756	9,417	113,132	281,053	531,810	941,168
	24,515	46,657	398,457	721,115	1,214,086	2,404,830

يوضح الجدول التالي انتهاء فترة الاستحقاق التعاقدي الخاصة بمراكز عقود تحويل العملات الآجلة لدى البنك:

المشتقات	أقل من شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهراً	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
في 31 ديسمبر 2022:				
تحويل العملات الأجنبية الآجلة	**992**	**6,842**	**-**	**7,834**
في 31 ديسمبر 2021:				
تحويل العملات الأجنبية الآجلة	-	-	6,851	6,851

إيضاحات حول البيانات المالية

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

هـ. مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن أدوات رقابة داخلية غير كافية أو تؤدي إلى الفشل أو الأخطاء البشرية أو فشل الأنظمة أو الأحداث الخارجية. ولدى البنك مجموعة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب الأنواع الأخرى من المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك.

تتم مراقبة مخاطر التشغيل بشكل أساسي من خلال وحدة إدارة المخاطر التشغيلية والتقنية في قسم إدارة المخاطر. لدى القسم وحدات متخصصة تركز على الاحتيال والسياسات والإجراءات واستمرارية الأعمال والمعلومات والأمن السيبراني. تتولى الإدارة التحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات لغرض تحديد وتقييم ومراقبة والاشراف على مخاطر التشغيل كجزء من الإدارة الشاملة للمخاطر. تلتزم وحدة إدارة المخاطر التشغيلية والتقنية بتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات بتاريخ 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق بالممارسات السليمة لإدارة ورقابة مخاطر التشغيل لدى البنوك.

و. مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب قيمة الاستثمارات في الأسهم نتيجة التغيرات في أسعار السوق سواء كانت تلك التغيرات نتيجة عوامل متعلقة بالأداة الفردية أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات المتداولة بالسوق. يدير البنك هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراته.

إن جزءاً من استثمارات البنك يتم الاحتفاظ به في محفظة متنوعة من صناديق مدارة والتي تستثمر في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية التي لا يمكن بالضرورة قياس ادائها فيما يتعلق بالحركة في اي مؤشر أسهم محدد.

فيما يلي التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى) في نهاية السنة بسبب التغير المقدر بنسبة 5% في مؤشرات السوق (بافتراض تغير الاستثمارات في أسهم المدرجة بما يتفق مع أسواق الأسهم)، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

مؤشرات السوق	نسبة التغير في أسعار الأسهم %	2022 التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	2021 التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي
سوق الكويت للأوراق المالية	+5%	**513**	552

ز. مخاطر المدفوعات مقدماً

إن مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر أن يتكبد البنك خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل أو بعد التاريخ المتوقع مثل القروض ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض أسعار الفائدة.

إن معظم الموجودات المالية للبنك تحمل فائدة ذات أسعار متغيرة. إضافة إلى ذلك، فإن معظم المطلوبات المالية التي تحمل فائدة حيث يحتفظ البنك بخيار السداد، لها فترة استحقاق أقل من سنة واحدة وبالتالي فإن البنك لا يتعرض لمخاطر المدفوعات مقدماً بصورة جوهرية.

25. القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة لجميع الأدوات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية. بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية السائلة أو ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فإن القيمة الدفترية تعادل قيمتها العادلة تقريبًا، وينطبق هذا أيضًا على الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار التي ليس لها فترة استحقاق محددة وكذلك الأدوات المالية ذات معدلات فائدة متغيرة. لم يتم إجراء أي تغيير على أساليب وطرق التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة مقارنة بفترة البيانات المالية السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وفقًا لمستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

في 31 ديسمبر 2022	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:				
أوراق مالية	**10,268**	**836**	**22,232**	**33,336**
أوراق دين مالية	**-**	**203**	**-**	**203**
	10,268	**1,039**	**22,232**	**33,539**

في 31 ديسمبر 2021	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:				
أوراق مالية	11,038	686	23,146	34,870
أوراق دين مالية	-	3,015	-	3,015
	11,038	3,701	23,146	37,885

يحلل الجدول التالي الحركة ضمن المستوى 3 من الموجودات المالية:

	في 1 يناير ألف دينار كويتي	التغير في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	إضافات/استبعادات ألف دينار كويتي	الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية ألف دينار كويتي	في 31 ديسمبر ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:					
أسهم					
2022	**23,146**	**(363)**	**(555)**	**4**	**22,232**
2021	25,415	(1,627)	(632)	(10)	23,146

تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية أعلاه المصنفة ضمن المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 طبقا لسياسة قياس القيمة العادلة المبينة في إيضاح 2. خلال السنة، لم يتم إجراء أي تحويلات ما بين مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة.

تم تحديد القيمة العادلة الموجبة والسالبة لعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة باستخدام مدخلات جوهرية من بيانات السوق المعروضة (المستوى 2). انظر إيضاح 28.

كما في 31 ديسمبر 2022، قُدرت التكلفة المطفأة والقيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة بمبلغ **95,396 ألف دينار كويتي** (2021: 104,056 ألف دينار كويتي)، ومبلغ **94,737 ألف دينار كويتي** (المستوى 1) (2021: 105,235 ألف دينار كويتي) على التوالي.

إيضاحات حول البيانات المالية

25. القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام نماذج تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات. قد تتضمن هذه الافتراضات تقديرات تستخدم هوامش الائتمان ونماذج التدفقات النقدية المخصومة المستقبلية من خلال الافتراضات التي ترى الإدارة أنها متسقة مع تلك المستخدمة من قبل المشاركين في السوق في تقييم مثل هذه الموجودات والمطلوبات المالية. كما أجرى البنك تحليل حساسية عن طريق تباين هذه الافتراضات بهامش معقول وليس هناك أي تأثير جوهري.

إن القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية في تاريخ البيانات المالية. ويعاد تسعير معدلات الفائدة على هذه الموجودات والمطلوبات المالية على الفور استنادًا إلى حركات السوق. تم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 وتم تحديدها استنادًا إلى التدفقات النقدية المخصومة حيث تتمثل المدخلات الأكثر جوهرية في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة.

26. المطلوبات المحتملة والالتزامات

للوفاء باحتياجات العملاء من التمويل، يقوم البنك بإبرام اتفاقيات حول العديد من المطلوبات المحتملة والالتزامات غير القابلة للإلغاء. بالرغم من أن هذه الالتزامات قد لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي إلا أنها تتضمن مخاطر ائتمان وبالتالي تعد جزءًا من المخاطر الكلية للبنك.

إن إجمالي المطلوبات المحتملة والالتزامات القائمة هو كما يلي:

	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
ضمانات	**1,146,960**	1,177,918
خطابات ائتمان وحوالات مقبولة	**366,055**	285,744
التزامات غير مسحوبة وغير قابلة للإلغاء	**33,323**	17,542
التزامات غير مسحوبة وقابلة للإلغاء	**1,127,150**	923,626
	2,673,488	2,404,830

تتيح الشروط التعاقدية للبنك الحق في سحب هذه التسهيلات في أي وقت.

27. تحليل القطاعات

أ. وفقًا لوحدة الأعمال

الأعمال المصرفية التجارية: قبول الودائع من العملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات وتقديم القروض الاستهلاكية والحسابات المكشوفة لدى البنوك وتسهيلات بطاقات الائتمان وتحويل الأموال إلى الأفراد والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من الشركات والمؤسسات.

الخزينة والاستثمارات: تقديم خدمات السوق النقدي والمتاجرة والخزينة وكذلك إدارة عمليات التمويل بالبنك عن طريق استخدام سندات خزينة حكومة الكويت والأوراق المالية الحكومية والإيداعات والحوالات المقبولة لدى البنوك الأخرى. تُدار الاستثمارات الخاصة للبنك من قبل وحدة الاستثمارات.

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

	الأعمال المصرفية التجارية		الخزينة والاستثمارات		المجموع	
	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
إيرادات تشغيل	**147,115**	143,334	**8,140**	12,492	**155,255**	155,826
نتيجة القطاع	**84,091**	66,744	**6,086**	10,708	**90,177**	77,452
إيرادات غير موزعة					**25,802**	14,232
مصروف غير موزع					**(54,175)**	(49,579)
ربح السنة					**61,804**	42,105
موجودات القطاعات	**5,236,887**	4,950,610	**1,510,204**	1,509,633	**6,747,091**	6,460,243
موجودات غير موزعة					**104,389**	95,667
إجمالي الموجودات					**6,851,480**	6,555,910
مطلوبات القطاعات	**3,196,890**	3,399,102	**2,757,554**	2,345,760	**5,954,444**	5,744,862
مطلوبات وحقوق ملكية غير موزعة					**897,036**	811,048
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية					**6,851,480**	6,555,910

ب. إن معلومات القطاعات الجغرافية المتعلقة بمواقع الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية مبينة في إيضاح 24 أ.

إن الإيرادات الناتجة من معاملات مع عميل خارجي أو طرف مقابل فردي لم ينتج عنها نسبة 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات البنك في سنة 2022 أو 2021.

28. المشتقات

يقوم البنك ضمن سياق أعماله العادي بإجراء أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن الأدوات المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على الحركات في سعر واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية أو معدل أو مؤشر السوق المرجعي.

يعرض الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى المبالغ الاسمية التي تم تحليلها وفقاً للمدة حتى فترة الاستحقاق. إن المبلغ الاسمي هو مبلغ الأصل الأساسي للأداة المشتقة أو معدل أو مؤشر السوق المرجعي وهو الأساس الذي تقاس بناءً عليه التغيرات في قيمة المشتقات.

تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تمثل مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان. يتم إدراج كافة عقود المشتقات بالقيمة العادلة استناداً إلى بيانات السوق المعروضة.

28. المشتقات (تتمة)

في 31 ديسمبر 2022:	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	إجمالي المبلغ الاسمي	المبالغ الاسمية وفقًا للمدة حتى تاريخ الاستحقاق	
				خلال 3 أشهر	3-12شهراً
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أدوات مالية مشتقة محتفظ بها بغرض:					
المتاجرة (وعمليات التحوط غير المؤهلة) عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	52	(46)	7,834	7,834	-

في 31 ديسمبر 2021:	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	إجمالي المبلغ الاسمي	المبالغ الاسمية وفقًا للمدة حتى تاريخ الاستحقاق	
				خلال 3 أشهر	3-12شهراً
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أدوات مالية مشتقة محتفظ بها بغرض:					
المتاجرة (وعمليات التحوط غير المؤهلة) عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	7	(4)	6,851	-	6,851

أنواع منتجات المشتقات

يتم إبرام العقود الآجلة والمستقبلية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر محدد وفي تاريخ محدد في المستقبل. إن عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة هي عقود يتم إعدادها خصيصا لتنفيذ معاملة معينة ويتم التعامل معها في السوق الموازي. يتم إبرام عقود آجلة للتعامل بالعملات الأجنبية ومعدلات الفائدة بمبالغ قياسية وفقاً لأسعار صرف منظمة وتخضع لمتطلبات هامش نقدي يومي.

إن المبادلات هي ترتيبات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة أو فروق العملات الأجنبية استناداً إلى مبلغ اسمي محدد أو لتحويل مخاطر الائتمان الخاصة بطرف آخر استناداً إلى مبلغ أساسي متفق عليه وفائدة قائمة ذات صلة.

بالنسبة لعقود مبادلة العملات الأجنبية يتم تبادل مدفوعات الفائدة الثابتة أو المتغيرة وأيضاً المبالغ الاسمية بعملات مختلفة.

مشتقات محتفظ بها أو صادرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة المتاجرة المشتقة لدى البنك بالمبيعات واتخاذ المراكز والموازنة. تتضمن أنشطة المبيعات عرض المنتجات للعملاء لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمتوقعة. ويتضمن اتخاذ المراكز إدارة المراكز مع توقع تقليل مخاطر السوق. تتضمن الموازنة تحديد فروق الأسعار بين الأسواق أو المنتجات والاستفادة منها.

29. كفاية وإدارة رأس المال

إدارة رأس المال

إن أهداف البنك الرئيسية من إدارة رأس المال هو ضمان التزام البنك بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال والمحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمين.

يقوم البنك بإدارة قاعدة رأس المال بفاعلية للتحوط من المخاطر المتعلقة بالأعمال. كما يتم مراقبة مدى كفاية رأسمال البنك من خلال تنفيذ عدة إجراءات من بينها تطبيق القواعد والمعدلات الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية التي يستعين بها بنك الكويت المركزي للرقابة على البنك.

29. كفاية وإدارة رأس المال (تتمة)

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب إ/ 2014/336 تم إدراجها ضمن قسم "إدارة رأس المال والتوزيع" في التقرير السنوي. تم احتساب المعدلات الواردة أدناه دون أي تأثير على توزيعات الأرباح النقدية الموصي بها.

تم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات مدى كفاية رأس المال لدى البنك للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 على النحو التالي:

	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**5,216,454**	4,827,656
رأس المال المطلوب: 12.5% (2021: 11.5%)	**652,057**	555,180
رأس المال المتاح		
الشريحة 1 من رأس المال	**741,129**	698,151
الشريحة 2 من رأس المال	**114,002**	108,912
إجمالي رأس المال	**855,131**	807,063
معدل كفاية الشريحة 1 من رأس المال	**%14.21**	%14.46
إجمالي معدل كفاية رأس المال	**%16.39**	%16.72

معدل الرافعة المالية

تم احتساب معدل الرافعة المالية لدى البنك للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب/ 2014/342 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 على النحو التالي:

	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي
الشريحة 1 من رأس المال	**741,129**	698,151
إجمالي التعرض	**7,659,867**	7,351,764
معدل الرافعة المالية	**9.68%**	9.50%

إن الإفصاحات المتعلقة بلوائح كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014//336 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرافعة المالية كما نص عليه التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب/ 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021، تم إدراجها ضمن فقرة "إدارة المخاطر" بالتقرير السنوي.

30 موجودات بصفة الامانة

في 31 ديسمبر 2022، بلغت القيمة الإجمالية للموجودات التي يحتفظ بها البنك أو تتم إدارتها بصفة الأمانة من قبل البنك مبلغ **1,101,000 ألف دينار كويتي** (2021: 907,700 ألف دينار كويتي) وبلغ الدخل المتعلق بهذا النشاط **637 ألف دينار كويتي** (2021: 537 ألف دينار كويتي) مدرج ضمن صافي الاتعاب والعمولات (إيضاح 6).

قائمة الفروع
1885588

العاصمة

الدعية
داخلي: 6378 / 6370
فاكس: 990 729 22 965+

السرة
داخلي: 6101 / 6100
فاكس: 002 314 25 965+

الشرق - شارع أحمد الجابر
داخلي: 6687 / 6680
فاكس: 406 478 22 965+

العديلية
داخلي: 6029 / 6020
فاكس: 031 564 22 965+

الغزالي
داخلي: 6422 / 6420
فاكس: 470 827 24 965+

المنصورية
داخلي: 6126 / 6120
فاكس: 379 555 22 965+

النزهة
داخلي: 6369 / 6360
فاكس: 338 571 22 965+

برج كريستال ITM
داخلي: 6840 / 6841

جابر الأحمد
داخلي: 6744 / 6740

ضاحية عبدالله السالم
داخلي: 6034 / 6030
فاكس: 256 529 22 965+

فهد السالم
داخلي: 6827 / 6279
فاكس: 313 428 22 965+

مبارك الكبير ITM
داخلي: 2717 / 2002
فاكس: 240 445 22 965+

مجمع الوزارات
داخلي: 6176 / 6170
فاكس: 217 464 22 965+

الأحمدي

الأحمدي
داخلي: 6249 / 6240
فاكس: 201 980 23 965+

الرقة
داخلي: 6438 / 6430
فاكس: 098 940 23 965+

الصباحية
داخلي: 6668 / 6660
فاكس: 913 613 23 965+

الفحيحيل - شارع الدبوس ITM
داخلي: 6049 / 6040
فاكس: 761 910 23 965+

الفحيحيل - مجمع الكترونيات الغانم
داخلي: 6389 / 6380
فاكس: 865 916 23 965+

المنقف
داخلي: 6268 / 6260
فاكس: 868 710 23 965+

جابر العلي
داخلي: 6466 / 6460
فاكس: 748 833 23 965+

صبحان
داخلي: 6349 / 6340
فاكس: 611 732 24 965+

ميناء الزور
داخلي: 6119 / 6110
فاكس: 307 950 23 965+

هدية
داخلي: 6148 / 6140
فاكس: 243 969 23 965+

الفروانية

افنيوز
هاتف: 901 200 22 965+
فاكس: 903 200 22 965+

الشويخ
داخلي: 6293 / 6290
فاكس: 407 819 24 965+

الفردوس
داخلي: 6395 / 6390
فاكس: 903 801 24 965+

الفروانية - جمعية الفروانية
داخلي: 6609 / 6600
فاكس: 562 720 24 965+

الفروانية - مجمع مترو
الفروانية – مجمع مترو
داخلي: 6163 / 6160
فاكس: 545 732 24 965+

جليب الشيوخ
داخلي: 6068 / 6060
فاكس: 710 341 24 965+

خيطان
داخلي: 6329 / 6320
فاكس: 811 751 24 965+

صباح الناصر
داخلي: 6619 / 6610
فاكس: 138 894 24 965+

مطار الكويت الدولي T1
داخلي: 6861 / 6869

ميناء الشويخ
داخلي: 6083 / 6080
فاكس: 350 813 24 965+

الجهراء

الجهراء - جنوب غرب الجهراء
داخلي: 6354 / 6350
فاكس: 490 563 24 965+

الصليبخات
داخلي: 6479 / 6470
فاكس: 405 869 24 965+

العيون
داخلي: 6638 / 6630
فاكس: 363 564 24 965+

القيروان
داخلي: 6737 / 6730
فاكس: 052 663 24 965+

جمعية الجهراء
داخلي: 6154 / 6150
فاكس: 173 555 24 965+

سعد العبدالله
داخلي: 6785

حولي

الجابرية ITM
داخلي: 6409 / 6400
فاكس: 480 350 25 965+

الرميثية
داخلي: 6195 / 6190
فاكس: 192 646 25 965+

الزهراء
داخلي: 6699 / 6690
فاكس: 896 246 25 965+

السالمية الرئيسي - الفنار
داخلي: 6309 / 6300
فاكس: 554 716 25 965+

الشعب ITM
داخلي: 6078 / 6070
فاكس: 176 664 22 965+

جمعية السالمية
داخلي: 6051 / 6050
فاكس: 842 716 25 965+

جنوب السرة ITM
داخلي: **6419 / 6410**
فاكس: **073** 213 25 965+

حولي
داخلي: 6289 / 6280
فاكس: 941 653 22 965+

مجمع كيوب
داخلي: 6831 / 6830

مشرف
داخلي: 6209 / 6200
فاكس: 812 392 25 965+

ميدان حولي
داخلي: 6709 / 6700
فاكس: 504 628 25 965+

بيان ITM
داخلي: 6181 / 6180
فاكس: 031 389 25 965+

مبارك الكبير

العدان ITM
داخلي: 6099 / 6090
فاكس: 689 425 25 965+

صباح السالم
داخلي: 6679 / 6670
فاكس: 160 512 25 965+

شارع مبارك الكبير | صندوق بريد: 3200
صفاة 13032 | الكويت | تليفون: 22082000